التناسق في الحركات والحروف والمفردات

((دراسة تحليلية))

إعداد

د/ رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الرابع ٢٠١٩م

التناسق في الحركات والحروف والمفردات ((دراسة تحليلية))

رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد
قسم اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالإسكندرية جامعة الأزهر

ملخص البحث

قامت هذه الدراسة، على ما قد ظهر في لغة العرب، من ظاهرة لسانية، فرضها الذوق العربي، في موقعيات السياق، أثناء الكلام؛ حيث يكون التطبيق العملي لأنظمة اللغة المختلفة، من نظام صوتي، وصرفي، ونحوي، ويتفاعل كل منها ليخدم في مسرح الاستعمال، في الفصيح العربي.

وقد كانت هذه الظاهرة، تقوم على التماس مواضع التناسق في اللغة، ومعرفة أشكاله، وأنماطه، والداعي إليه، وتحليله، بالاستعانة بالأنظمة المكونة منها اللغة، فقد يرجع في تحليله للنظام الصوتي، وقد يرجع في تحليله إلى النظام الصرفي، وقد يرجع في تحليله إلى النظام النحوي، وقد يتعاون أيها مع صاحبه في مقتضيات السياق.

وكان من الجدير بالدراسة – الكشف عن هذا الجانب، الذي يعد من الأسرار الكامنة في اللغة، ليتبين من خلاله – الإفصاح عن خصائص اللغة، ومعرفة مواطن الإبداع فيها، فكانت الدراسة في الكلام بأجزائه – (حركات) و (حروف) و (مفردات) حيث تبين عن اللغة أنها جعلت التناسق والتشاكل تأثيراً وتأثراً مبدأ أساسياً لها لن ترض عنه بديلاً، وقد توافر لها من البواعث التي دعت إليه؛ وكانت تتمثل هذه البواعث في الأساس بعدة عوامل:

أحدها: يرجع للعامل اللغوي وما يحدثه من تأثير في المخرج والصوت لبعض الحروف والحركات؛ فيحدث التأثير بالتماثل والتناسق في الحركة أو الحرف.

والثاني: يرجع لعامل المجاورة وما تحدثه من تأثير مقبل أو مدبر فيتم الانسجام والتماثل.

والثالث: يرجع لعامل التبعية في المفردات فيحدث التأثير بالسابق أو اللاحق فتأتي المشاركة في الحكم والقضاء بالتناسق وعلى مثل هذه الأشكال والأنماط قامت الدراسة التحليلية.

Research Summary

This study was based on what has appeared in the Arabic language, from a linguistic phenomenon, imposed by the Arab taste, in the locations of context, during the speech, where the practical application of the different language systems, from an audio, morphological, and grammatical system, and each of them interacts to serve in the theater of use , In the eloquent Arabic.

This phenomenon was based on seeking positions of consistency in the language, knowing its forms and patterns, and calling for it, and analyzing it, using the systems that make up the language, it may return in its analysis of the phoneme system, it may return in its analysis to the morphological system, and may return in its analysis to the system Grammar, and may cooperate with either of the owner in the context requirements.

It was worth studying - revealing this aspect, which is one of the secrets inherent in the language, to be seen through it - disclosing the characteristics of the language, and knowing the creativity aspects of it, so the study was in its parts - (movements) and (letters) and (words) where It became clear from the language that it made consistency and problematic influence and influence a basic principle that it would not be satisfied with as an alternative, and it was provided with some of the motives that called for it. These motives were mainly represented by several factors:

One of them is due to the linguistic factor and the effect it causes on the director and the sound of some letters and movements. The effect occurs by symmetry and consistency in the movement or letter.

The second: It is due to the neighboring factor and the effect that it has on future or planned, so harmony and symmetry are achieved.

And the third: It is due to the dependency factor, whether in the systems or the concerned, and the effect will happen before or after. Participation in ruling and judiciary will come in harmony, and on such forms and patterns, the analytical study has taken place.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي لا يخيب من نحاة، ولا يرد دعاء من ناجاه، رفع بالهدى من تقرب إليه، وناداه، وخفض بالضلالة من نأى عنه، وعداه، ونصب لواء التوبة لمن أناب إليه، ورجاه. سبحانه ما أعظمه، خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على مسك الختام سيدنا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أزكى السلام.

ثم أما بعد

فلكل لغة نظام؛ حيث إن اللغة تعد منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع.

وهذه المنظمة تشمل عدد من الأنظمة، يتألف كل واحد منها من مجموعة من المعاني، والمباني، والقرائن، والمخالفات، فهناك النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وكل نظام من هذه الأنظمة يخدم الآخر، ويقدم له ما يعينه على أداء ما يلزم منه، حيث تترابط هذه الأنظمة في مسرح الاستعمال اللغوي فلا يمكن الفصل بينها إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط(١).

ولأن هذا الترابط بين أنظمة اللغة – أنبأ عن وجود ظواهر سياقية في اللغة العربية؛ فكان من الجدير بالدراسة، الوقوف على إحدى هذه الظواهر، ألا وهى ظاهرة التناسق في اللغة العربية، حيث لوحظ الانسجام بين عناصر هذه اللغة وأجزائها سواء كان ذلك في المتصل منها أو كان في المنفصل.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها – للدكتور/ تمام حسان ص٣٤.

والهدف من الدراسة:

اختيار نماذج وردت بالتناسق في الاستعمال اللغوي؛ فجاءت على نسق واحد، فكان بين التابع والمتبوع فيها مشاركة في النظام والطريقة تأثيراً وتأثراً.

أما التأثير: فهو تأثير المتبوع على تابعه في اللفظ والشكل فتحصل بينهما المشاكلة اللفظية، وقد يكون هذا في الحركات أو الحروف أو الألفاظ أو التراكيب.

وأما التأثر: فهو تأثر التابع بمتبوعه في معايشة نظامه، فقد تكون المعايشة بينهما – المشاركة في الانسجام الصوتي، وقد تكون المعايشة بينهما – المشاركة في الحكم الصادر على المتبوع؛ وهذا ينفصل بحسب نوع التناسق، وعلى مثل هذا وذاك تقوم الدراسة.

فالتناسق في الحركات يرجع إلى التأثر بالنغم الصوتي والانسجام الموسيقي بين أجزاء اللغة.

وأما التناسق في الحروف – فيرجع إلى التأثر بفرض ما يقتضيه الذوق العربي في موقعيات السياق من حب التخالف والنفرة من التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع الذوق الصياغي للفصحى.

وأما التناسق في الألفاظ – فيرجع إلى التأثر بالمشاركة في حكم المتبوع سواء في الصوت الإعرابي أو في المباني أو المعاني النحوية المقصودة فيه.

ومن الدراسات السابقة:

١–التوابع.. أصولها وأحكامها (دراسة نحوية) تأليف د/ فوزى مسعود.

٢–العامل اللغوي بين سيبويه والفراء – تأليف أ.د/ صبحى عبد الحميد عبد الكريم.

ومن المراجع الحديثة التي اعتمدت عليها في الدراسة:

١- اللغة العربية معناها ومبناها – تأليف د/ تمام حسان.

٢-الأصوات اللغوية – تأليف / إبراهيم أنيس.

هذا وقد اقتضت الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول يسبقها هذه المقدمة ثم التمهيد عن معنى التناسق والمقصود منه، فجاءت خطة البحث على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أسباب ودواعي اختيار البحث والهدف منه.

ثم التمهيد: وفيه بيان معني التناسق والمقصود منه.

ثم الفصل الأول: تناسق «الحركات» في الكلمة الواحدة.

الفصل الثاني: تناسق «الحروف» في المتصل والمنفصل.

الفصل الثالث: تناسق المفردات.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناسق المفردات في المباني.

المبحث الثاني: تناسق المفردات في المعاني النحوية.

المبحث الثالث: تناسق المفردات في الإعراب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تناسق المفردات بالاتباع على اللفظ.

المطلب الثاني: تناسق المفردات بالاتباع على المجاورة.

ثم الخاتمة.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

ثم الفهارس.

وعلى الله قصد السبيل

الباحثة

التمهيد

ويتضمن: التعريف بالنسق

النسق في اللغة: تقول: نسق الكلام: عطف بعضه على بعض، والنسق محَّركةً: ما جاء من الكلام على نظام واحدٍ.

ومن الثغور: المستوية، ومن الخرز: المنظم، أو هي بضمتين، ومن كل شيء: ما كان على (طريقة) نظام عامٌ.

والتنسيق: التنظيم، وناسق بينهما: تابع، وتناسقت الأشياء، وانتسقت وتنسقت بعضها إلى بعض: بمعنى[١].

والنسق: العطف على الأول، والفعل كالفعل، والتنسيق: التنظيم، والنسق: ما جاء من الكلام على نظام واحدٍ، والكلام إذا كان مسجعاً: قيل: له نسق حسن.

والنسْقُ: بالتسكين: مصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعضٍ.

فبملاحظة دوران المادة في (النون والسين والقاف) نجد أنها تنطلق لتشمل أنواع عديدة في معناها ومقصودها اللغوي، حيث يراد بها: الطريقة، والتنظيم وما كان على نظام واحدٍ، والعطف، والاتباع، وما كان مسجعاً، وكله قريب.

أما في الاصطلاح: فهو التابع المقيد بحرف العطف.

إذ يقول ابن مالك في تعريفه: «باب المعطوف عطف النسق: وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه وهى الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا، وليس منها لكن وفاقاً ليونس، ولا (إما) وفاقاً له، ولابن كيسان وأبي على، ولا (الا) خلافاً للأخفش والفراء، ولا ليس خلافاً للكوفيين، ولا أي خلافاً لصاحب المستوفى»[٢].

(١) القاموس المحيط ص ١٦٠٦ -١٦٠٧.
(٢) شرح التسهيل جـ٣/٢٠٢.

فقد أطلق النحاة على حروف العطف: حروف النسق إذ يقول ابن يعيش: «يقال حروف العطف وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه.. .. وسمى هذا القبيل عطفاً لأن الشيء مثنى إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه.

والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقاً وهو من التوابع»(١).

تعقيب: بملاحظة المعني اللغوي لمادة نسق والمعني الاصطلاحي عند النحاة نستنتج أنهما قد اشتركا من وجه وافترقاً من وجه فوجه الاشتراك بينهما: أن أحدهما جاء على نسق الآخر ونظامه وطريقته فيلزم أن يكون هناك (تابع ومتبوع).

أما وجه الاختلاف: فأن المعني اللغوي مطلق التنسيق غير مقيد بحرف ليشمل كل ما جاء على نظام.

أما المعنى الاصطلاحي – فمقيد بحرف العطف، ليختص التناسق فيه بباب الإعراب في عطف النسق.

وقد اختار البحث لنفسه الاعتماد على كلا المعنيين ليشمل المطلق والمقيد من كل كلام جاء على نظام سواء في الحركات، أو الحروف، أو الألفاظ، وكان في الإعراب، وغير الإعراب.

(١) شرح المفصل جـ٨/٨٨.

الفصل الأول

تناسق «الحركات»

المبحث الأول

التناسق في الحركة (غير الإعرابية)

طبع الذوق العربي على كراهة التنافر والميل إلى الانسجام الصوتي، فتجد دائماً انسجام الألف مع فتح قبلها، والياء مع كسر قبلها، وكذلك الواو مع ضم قبلها.

ولاحظ النحاة والصرفيون أن موقعاً ما يتطلب حركة معينة بحكم النظام وما يدرج تحته من قواعد، ولكن ربما كانت هذه الحركة المطلوبة تتنافر مع ما يجاورها، أو قد لا تتناسب وتتناسق معه، وهنا يتطلب السياق العدول عن الحركة المطلوبة إلى حركة أخرى تتناسق مع ما يجاورها وتناسبه، وقد سجل النحاة والصرفيون مواضع للتناسق في اللغة بحسب ما اقتضاه الذوق العربي في السياق. **فكان من هذه المواضع:**

١) وجوب الكسر قبل (ياء) المتكلم في الاسم الصحيح الجاري مجراه[١]. وذلك نحو قولك: (غلامِي) وصاحبِي ودلوِي.

وعلة ذلك: ليسلم الياء من التغيير، والانقلاب.

يقول ابن يعيش: «اعلم أن ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو قولك: غلامِي، وصاحبِي، ودلوِي، وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك: أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واواً في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع (هذا غلامو) فيذهب صبغة الإضافة.

(١) انظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٣/٣١.

وكانت تتقلب في النصب ألفاً في لغة من فتحها فكنت تقول: رأيت غلاماً، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدى إلى تغييرها، وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة»[١].

ثم إنهم اختلفوا في هذه الكسرة:

فذهب قوم إلى أنها: حركة بناء، وليست إعراباً، لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدوثها عن علة، وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل. إذ إنك تقول: جاء غلامِي، ورأيت غلامِي، ومررت بغلامِي. فيلزم الكسر البتة برغم اختلاف العوامل.

وهى إن كانت حركة بناء إلا أنها حركة عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها، وإن كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية.

وذهب آخرون إلى أن هذه الحركة: لها حكم بين حكمين وليست إعراباً وليست بناءً[٢].

٢) الثلاثي حلقي العين اسماً كان نحو: فخذ أو فعلاً نحو: شهد حيث يختص حلقي العين بإتباع فائه لعينه في الكسر فيقال: فِخِذ شِهِد[٣] في كلام تميم.

٣) يشاركه (فعيل) حلقي العين كـ (شِهِيد) و (سِعِيد) و (نِحِيف) و (رِغِيف).

يقول ابن السراج: وتكسر الفاء في هذا الباب في لغة تميم نحو: سِعِيدٍ ورِغِيفٍ، وبِخِيلٍ، و بِئِيسٍ[٤].

ويعلل الرضي لذلك بقوله:

« وإنما جعلوا ما قبل الحلقي تابعاً له في الحركة، مع أن حق الحلقي أن يفتح نفسه أو ما قبله – كما في يَدْعَمُ ويَدْمَعُ، لثقل الحلقي وخفة الفتحة ولمناسبتها له؛ لما يجيء في تعليل فتح مضارع فَعَل الحلقي عينه أو لامه.

(١) شرح المفصل جـ٣/٣١-، وانظر: أوضح المسالك جـ١٦٧/٣، التصريح جـ٦٠/٢.
(٢) انظر: شرح المفصل جـ٣٢/٣.
(٣) الأصول في النحو جـ١٠٥/٣، وانظر: شرح الشافية جـ٤٠/١ .
(٤) انظر/ الأصول في النحو جـ١٠٥/٣.

وذلك لأنه حُمِل (فَعِلٌ الاسمي) على (فَعِل الفعلي) في التفريع؛ لأن الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرفاته»[١].

تعقيب:

يظهر من كلام الرضي أن العلة في إتباع حلقي العين عينه لفائه ترجع إلى التفريع، وليس إلى كونه حلقي إذ لو كان المعتبر الحلق لفتح ولم يكسر؛ لأن المناسب للحلق الفتح لثقل الحلق وحقه الفتحة.

أما العلة في عدم فتح عين (فعيل) في قولهم: شِعِير، رِغِيف وبابه لئلا يؤدى الفتح إلى مثال مرفوض في كلامهم [٢].

قال ابن جني: «ومن تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو: شِعِير، بِعِير، ورِغِيف، وسمعت الشجري غير مرة يقول: زِئِير الأسد، يريد الزئير.

وحكى أبو زيد عنهم: الجنة لمن خاف (وِعِيد) الله[٣].

٤) ومنه إتباع حركة الميم لحركة الحاء في (مِنْخِر) والتاء في (مِنْتِن) والعين في (مِغْيِرة).

قال ابن السراج: «وأما الذين قالوا (مِغِيرة) و (مِعِين)، فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا: منتن، وأنبؤك وأجؤك»[٤].

وحكى في مُنْتُن؛ ثلاثة لغات: مُنْتِن، وهو الأصل، ثم يليه مِنْتِن، وأقلها مُنتُن[٥].

ويقول ابن جني: « فأما مِغِيرة، فليس إتباعه لأجل حرف الحلق؛ وإنما هو من باب مِنْتِن»[٦].

قال الرضي:« وأما المِغْيِرة في المُغِيَرة فشاذ شذوذ مِنْتِن في المَنْتِن»[٧].

(١) انظر/ شرح الشافية للرضي جـ١/٤٠.
(٢) السابق نفسه.
(٣) الخصائص جـ٢/١٤٣.
(٤) الأصول في النحو جـ٣/١٠٥.
(٥) الخصائص جـ٢/١٤٣.
(٦) السابق نفسه.
(٧) شرح الشافية جـ١/٤١.

٥) من ذلك باب فعل يفعل مما عينه أو لامه حرف حلق حيث حكى: أُنَبَّؤُك و أجُؤك **في: أُنَبِّئُك وأَجِيئُكَ. حيث اتبع عينه لامه شذوذاً.**

يقول ابن جني: «ومن قولهم: أنا أجُوئُك وأُنْبُؤُك، القُرُفْصَاء والسُلُطان، وهو مُنْحُدُر من الجبل»(١).

٦) **من التناسق في الحركات قولهم:** (قِتِّلوا) فِتِّحوا) (حِطِّبوا) ومنه قول الشاعر:

تدافُعُ الشيب ولم تِقِتِّل(٢).

حكاها ابن جني(٣)؛ حيث تأثرت حركة التاء بحركة القاف لمجاورة الصوت للصوت(٤).

وقوله: ***لا حِطِّبَ القومَ ولا القوم تَسَقَى***(٥) (٦).

٧) **إتباع العين للفاء:** لو بني مثل سِيَرَاء وسُلُطَانَ بمعنى: سُلْطَان من ردّ لقيل رِدَاء ورُدُدَان فيعملان معاملة لَمَمٍ وجُدُدٍ(٧).

٨) إتباع حركة اللام للفاء في المضاعف إذا سكن لجزم أو بناء إذا أدغم على لغة تميم فيحرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين وفي كيفية تحريكه لغات منها: أن يحرك بأقرب الحركات إليه نحو: رُدُّ وفِرِّ وعَضَّي، إذ يقول الرضي: «اعلم أن بني تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب.. .. وأما في (ارْدِدِ الْقَوْم) فعروضها سهل أمرها، فيقول: مُدَّ وعَصَّي وعِزَّ.. .. ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما في مُنْذُ، فيقول: مُدُّ وعِزِّ وعَضَّي»(٨).

---

(١) الخصائص جـ١٤٣/٢.
(٢) قائله/ أبو النجم، ينظر في/ الخزانة جـ٤٠٦/١.
(٣) انظر الخصائص جـ٣٣٦/٢، منهج السالك للأشموني جـ٣٥٠/٤.
(٤) انظر الخصائص جـ٣٣٦/٢، الهامش.
(٥) قائله: الشماخ.
وقبله: *خب جروز إذا جاع بكى*. وينظر في/ الديوان ١٠٧، اللسان: حطب الخب/ اللئيم، والجروز/ الأكول، والشاهد فيه/ حِطِّب حيث ناسق في الحركة بين الطاء والحاء لتأثر الصوت بالصوت المجاور له
(٦) انظر: الخصائص جـ٣٣٧/٢.
(٧) شرح الكافية الشافية جـ٢١٧٩/٤، وانظر: الخصائص جـ١٤٣/٢.
(٨) شرح شافية ابن الحاجب جـ٢٤٣/٢، وانظر: منهج السالك للأشموني جـ٢٥٣/٤، همع الهوامع جـ٦/ ١٧٦ وما بعدها.

٩) ضم همزة الوصل إتباعاً لضم ثالثه المسبوق بساكن، يقول ابن الحاجب: «الحق في الابتداء خاصة همزة وصلٍ مكسورة؛ إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية، فإنها تضم، نحو: اُقْتُل – أُعْزُ – أُغْزِى بخلاف اُرْمُوا»(١).

قال الرضي: «وإنما ضموا ذلك لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن، وليس في الكلام مثله، كما ليس فيه فِعُلٌ، فإذا كرهوا مثله – والضمة عارضة للإعراب كما قولوا في أجيئك: أجُؤُك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟، وكذا قالوا في أنْبِئُك، وهو مُنْحَدِر من الجبل: أُنْبُؤُكَ ومُنْحَدُرٌ»(٢).

١٠) الإتباع في موافقة الحرف ما قبله في الحركة، ومنه قول الشاعر:

إذا تجاوب نوح قامتا معه ∴ ضربا أيما بسبت يعلـج الجِلِدا(٣)

حيث أتبع اللام الجيم في (الجلِد) بالكسر.

وقوله:***مشتبه الأعلام لماع الخَفَقْ***(٤).

حيث أتبع الفاء الخاء.

وقوله:

كما استغاث بسيّ فز غيطلة ∴ خاف العيون فلم يُنْظَرْ بـه الحَشَكُ(٥)

(١) الشافية من خلال شرح الشافية جـ٢/٢٥١.
(٢) شرح الشافية جـ٢/٢٦٢.
(٣) قائله/ عبد مناف بن ربع الهذلي، ينظر في/ اللسان جلد وديوان الهذليين (الدار) جـ٢/٣٨، والخزانة جـ٣/١٧٤، والنوادر ص ٣٠، والسبت: الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال. لعجه: آلمه، لسان العرب: (ل ع ج).
(٤) قائله/ رؤبة، ينظر في/ الخزانة جـ١/٣٨، والأعلام: الجبال يهتدي بها، وقوله: (لماع الخفق) أي: يلمع عند خفق السراب، وهو اضطرابه وتحركه.
(٥) قائله/ زهير، والفز/ ولد البقرة، والغيطلة/ البقرة الوحشية، ولسيّ: ما استوى من الأرض، والحشك/ اجتماع اللبن في الضرع، لسان العرب (ج ش ك)، ويرى بعض اللغويين أن التحريك فيه ضرورة على خلاف رؤية ابن جني أنه من الاتباع وهو أن يتبع الثاني الأول.

وقوله:

ثم استمروا وقالوا إن موعدكم ∴ ماء بشرقيّ سلْمَى فَيْدُ أورَكَكُ(١)

وقوله:

قضين حَجّا وحاجات على عجل ∴ ثم استدَرن إلينا ليلة النَفَرِ(٢)

حيث اتبع الفاء النون.

وقوله:

وكان حاملكم منا ورائدكم ∴ وحامل المِئينَ بعد المِينَ والألَفِ(٣)

حيث اتبع اللام في الألف وهى الفاء بحركة الهمزة.

وما قول الآخر:

علَّمنا أخوالنا بنو عِجْلْ ∴ الشغْزَبِيَّ واعْتَقالا بالرِجلْ(٤)

فيكون إتباعاً، ويكون نقلا (٥).

وقول طرفة:

أيها الفتيان في مجلسنا ∴ جردوا منها ورادا وشُقُر(٦)

قال ابن جني فيه: «ينبغي أن يكون إتباعاً، ويدلك على ذلك: أنه تكسير أشقر وشقراء، وهذا قد يجيء فيه المعتل اللام نحو: (قُنْو) و (عُشْو) و (ظُمْي) و (عُمْي)، ولو كان أصله فُعُلا لما جاء في المعتل، ألا ترى أن ما كان من تكسير فَعِيل وفَعُول وفَعال وفِعال مما لامه معتلة لا يأتي على فُعُل.

(١) قائله/ زهير، وفيد أورك/ ماءان بالبادية، والشاهد في/ أورك حيث أتبع الكاف الراء.
(٢) لم يسم قائله، ويشبه أن يكون من ثغر عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، ينظر في/ الخصائص جـ٢/٣٣٤.
(٣) قائله/ لم يسم، ينظر في/ الخصائص جـ٢/٣٤٤، المين: يريد المئين فحذف الهمزة.
(٤) في العين على هامش الخزانة جـ٤/٥٦٧، أن أبا عمرو سمع أبا سرار الغنويّ ينشد هذا البيت، ينظر أيضاً في/ النوادر ص٣٠، والشغزب/ الأخذ بالعنف– لسان العرب (ش غ ز ب) جـ٢/٢٢٢٨، والشاهد في/ الرِجل.
(٥) الخصائص جـ٢/٣٣٤ .
(٦) القائل/ طرفة.
الوارد: جمع الورد، وهو الأحمر كلون الورد، وقوله: جردوا: أى: ألقوا عنها لجلال، وأسرجوها ليركبها الفرسان، ينظر في الديوان لطرفة ٧٠.

فلذلك لم يقولوا في كِساء: كُسّوٌ، ولا في رِداء: رُدْىٌ ولا في صبيّ: صُبْوُ ولا نحو ذلك لأن أصله فُعُل»[١].

١١) تغيير حركة «هاء» «الضمير» و «كافه» لتناسق حركة الحرف السابق عليها.

أما الهاء: فقد حكي سيبويه أن ناساً من ربيعة يكسرون هاء الضمير في (مِنهِم) إتباعاً لكسرة الميم قبلها، ولا يعتد بما بينهما من حاجز غير حصين. إلا أنه وصف هذه اللغة بأنها لغة رديئة إذ يقول: «اعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: مِنهِم، اتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة إذ فصلت بين الهاء والكسرة فألزم الأصل، لأنك قد تجرى على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجزٌ لم تلتق المتشابهة.. .. وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة مِنْتِن، لما رأوها تتبعها، وليس بينهما حاجز، جعلوا الحاجز بمنزلة نون مِنْتِن. وإنما أجرى هذا مجرى الإدغام»[٢].

أما كاف الضمير: فهي لغة لأناس من بكر بن وائل حيث يكسرون الكاف إتباعاً للحرف السابق عليه يقولون: من (أحلامِكِم) و (بِكِم) وهى عنده أيضاَ لغة رديئة إذ يقول: « وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِم، وبِكِم، شبهها بالهاء؛ لأنها علم إضمارٍ، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر. وهى رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة:

وإن قال مَوْلاهم عَلَى جُلِّ حادِثٍ ∴ من الدهرِ رُدُّوا فضل أَحْلامِكِم رَدُّوا[٣][٤]

يقول ابن مالك: (ومن كسر هاء المفرد إتباعاً للكسرة والياء الساكنة: كسر هاء التثنية والجمع، ومن لم يكسر لم يكسر، وبعض العرب يكسر كاف

(١) الخصائص جـ٢/٣٣٥.
(٢) الكتاب جـ٤/١٩٦-١٩٧، وانظر: شرح التسهيل جـ١/١٣٠.
(٣) **من بحر**/ الطويل، **ينظر في**/ ديوان الحطيئة ص٢٠، المقتضب جـ١/٢٧٠، شرح التسهيل جـ١/١٣٠، المقرب جـ١/٢٧٠، **والشاهد فيه**/ كسر الكاف من (أحلامكم) تشبيها لها بهاء (أحلامهم)؛ لأنها أختها في الإضمار، ومناسبة لها في الهمس، وهى لغة ضعيفة؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف؛ فحمل الكاف عليها بعيد ضعيف؛ لأنها أبين منها وأشد (هامش الكتاب جـ٤/١٩٧).
(٤) الكتاب جـ٤/١٩٧.

التثنية والجمع بعد كسرة، أو ياء ساكنة إلحاقاً بالهاء نحو: مررت بِكِما وبِكِم وبِكِن، ورغبت فيكما وفيكم»[١].

١٢) **كسر الثاني لمناسبة الأول إذا كان الثاني هاء الضمير**، ومن ذلك (عليهِم) حيث ذكر الفراء أنها لغة تكسر فيها الحرف الثاني (الهاء) لمناسبة الياء قبلها، وذلك لثقل الضمة على الأصل بعد الياء إذ يقول:

«عَلَيْهُم وعَلَيْهِم وهما لغتان؛ لكل لغة مذهب في العربية فأما من رفع الهاء، فإنه يقول: أصلها رفعٌ في نصبها وخفضها ورفعها؛ فأما الرفع.. .. وأما من قال (عليهِم) فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة لكثرة دور المكني في الكلام، وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل بِهِم وبُهِم، يجوز فيه الوجهان مع الكسر والياء الساكنة»[٢].

ويقول الصبان: «تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين، أما هم فيضمونها»[٣].

١٣) توصل تاء (المخاطب) (مضمومة) بميم) و (ألف) وإنما ضمت (التاء) إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج ويجوز ضم (الميم) موصولة (بواو) إذا ولى الميم ضمير متصل لضربتموه[٤].

١٤)وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة إتباعاً يقول الرضي: «وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعدها مكسورة؛ فالأشهر في الميم الكسر، لقراءة أبي عمرو ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾[٥] و ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[٦] وذلك لإتباع الهاء وإجراء الميم مجري سائر ما حرك للساكنين، وباقي القراء على خلاف المشهور»[٧].

(١) شرح التسهيل جـ١/١٣٠.
(٢) معاني القرآن جـ١/٥، وانظر: حاشية الصبان جـ١/١١٠.
(٣) الصبان جـ١/١١٠.
(٤) السابق جـ١/١٠٩.
(٥) من سورة البقرة من الآية رقم ٦١.
(٦) من سورة البقرة من الآية رقم ١٦٦.
قال في الاتحاف جـ١/٣٦٥: ٣٦٦: «اختلف في ضم الهاء وكسرها من عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما، وإليهما، وفيهما، وعليهن، وإليهن، وفيهن.. فحمزة وكذا يعقوب من (عليهم، وإليهم، ولديهم).... بضم الهاء على الأصل.. .. والباقون بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر، وهي لغة قيس وتميم وبني سعد».
(٧) شرح الشافية جـ٢/٢٤١.

ويقول السيوطي: «إذا كسرت هاء في الجمع جاز كسر الميم إتباعاً، وهو الأقيس»(١).

ويقول الصبان: «وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو: ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾(٢).

١٥)كسر الأول لمناسبة الثاني نحو: كسر الهاء في هيم إتباعاً للياء بعدها، إذ يقول الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ (٣).

«ومن العرب من يقول هائم، والأنثى هائمة، ثم يجمعونه على هِيم، كما قالوا: عائط وعيط، وحائل وحُوُل، وهو في المعنى: حائل حُوْل إلا أن الضمة تركت في هيم لئلا تصير الياء واواً»(٤).

١٦) ضم الذال إتباعاً للميم كما في (مُذُ) يقول ابن الحاجب في الشافية: «والكسر الأصل – أي عند التقاء الساكنين – فإن خولف فلعارض، كوجوب الضم في ميم الجمع و مُذْ»(٥).

حيث شرح الرضي العلة في ضم الذال بقوله: «قوله: «ومذ» لا يجب ضم ذال (مذ) كما ذكر المصنف، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر: إما لأن أصلها الضم على ما قبل من كونها في الأصل (منذ)، وإما لإتباع الذال للميم»(٦).

١٧) إتباع (الثاني) الساكن (الأول) في الحركة من ذلك قولهم: عِدِل و فِسِل، إذ يقول سيبويه: «وقالوا: هذا عِدِل وفِسِلْ؛ فأتبعوها الكسرة الأولى؛ ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فِعُل؛ فشبهوها بمُنْتُن؛ أتبعوها الأول»(٧).

(١) همع الهوامع جـ٢٠٤/١.
(٢) حاشية الصبان جـ١١٠/١.
(٣) من سورة الواقعة من الآية رقم ٥٥.
(٤) معاني القرآن للفراء جـ١٢٨/٣.
(٥) الشافية من خلال شرح الشافية للرضي جـ٢٤٢/٢.
(٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي جـ٢٤٣/٢.
(٧) الكتاب جـ١٧٣/٤.

١٨) إتباع حركة العين للفاء في ما جمع بألف وتاء من الاسم الثلاثي ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه، وذلك نحو: جفنة وجفنات وقصعة وقصعات لما حذفوا التاء حركوا العين، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين(١).

١٩) تأثر الأول المدعم باعتماد فضل المد قبله حتى صار أول الحرفين المدغمين كأنه متحرك في قولهم (شابَّة) و (دابَّة) فكأنه لم يجمع بين ساكنين(٢)، بل بين متحركين ومثله في المنفصل قراءة بعضهم: ﴿ فَلَا تَنَنَجَوْا ﴾(٣).﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا ﴾(٤). بإثبات الألف في (ذا ولا) حيث الحق هذا المنفصل بقبيل المنفصل الذي أجرى مجرى المتصل في نحو قولهم: «ها الله ذا)، أجروه في الإدغام مجرى دأبه وشابة(٥).

٢٠) الإمالة ومنه: إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حيِ وأحيِيَ وأُعْيِيَ، فهو وإن كان مخفي بوزنه محركاً(٦).

والإمالة إلى الشيء: التقريب منه، وهى في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة (٧).

والغرض في الإمالة: تجانس الصوتين لسبب إذ إن للإمالة أسباب فمنها:

١- الياء الكائنة قبل الألف بحرفٍ أو حرفين نحو: شيبان وغيلان وشيبان، فأهل الحجاز لا يُميلون وتميم تُميل الألف ليقرب من صوت الياء.

٢- الكسرة، وقد تكون بعد الألف نحو عائد، وقد تكون قبلها وبينهما حاجز نحو جبال وحبال، وقد يكون بينهما حرفان وشرطه أن يكون ما بعد

(١) انظر: الخصائص جـ١٠٩/٢.
(٢) انظر: الخصائص جـ٢٢٠/٣.
(٣) من سورة المجادلة من الآية رقم ٩.
(٤) من سورة الأعراف من الآية رقم ٣٨.
(٥) انظر: الخصائص جـ٢٢١/٣.
(٦) انظر: الخصائص جـ١٤٤/٢.
تنبيه: ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب؛ لأن العرب مختلفون في ذلك.
(٧) انظر: الأصول في النحو جـ١٦٠/٣، الخصائص جـ١٤١/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ص٥٢٦، همع الهوامع جـ١٨٣/٦.

الكسرة ساكناً، نحو: سِرْبال، وجِلْباب، فإن كان مفتوحاً أو مضموماً فلا إمالة وتأتى في المنفصل كما تأتى في المتصل نحو قولك: «للرجل من مالِه».

٣- ما شبه بالمنقلب عن الياء وذلك نحو: غَزا ودعَا، فإنه يمال؛ لأن الياء تقع هنا كثيراً، ولأن هذه الألف تصير إلى الياء إذا جاوزت ثلاثة أحرف نحو: يُدْعى ومُستدعى.

٤- كسر ما قبل الألف في بعض الأحوال وذلك في الفعل خاصة نحو: خاف وطاب وجاء، لأنك تقول: خفت وأما في الأسماء فنحو: باب ودار، وقد أمال بعضهم فلان مِاش في الوقف وهو قليل.

٥- الإمالة كقولك: رأيت عماداً، وكتبت كتاباً، فتميل الألف التنوين من أجل الإمالة الأولى[١].

تعقيب:

بعد عرض أسباب الإمالة يظهر لنا أن المقصود بها تناسب الصوت، وذلك أن الألف والياء وإن تقارباً في وصف قد تباينا من حيث أن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحوا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحي بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب[٢].

٢١) ومن ذك روم الحركة فهي وإن كانت من هذا، فإنما هي كالإمالة بالساكن نحو الحركة، وهو كذلك ضرب من المضارعة والتقارب عند ابن جني. وأخفى منها عنده الإشمام، لأنه بالعين لا للأذن كما يقول[٣].

٢٢)إتباع اللام للفاء في نحو(مُنذُ) يقول السيوطي في حال التقاء الساكنين: «وأصل ما حرك من الساكنين الكسر.. .. ويعدل عن الكسر: إما

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص٥٢٦- تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية ط (١)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩.
(٢) انظر: همع الهوامع جـ١٨٣/٦.
(٣) انظر: الخصائص جـ١٤٤/٢.

للتخفيف.. .. وإما للإتباع، ثم تارة يكون إتباعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كـ (منذ)، وضمة الذال قبلها إتباعاً لضمة الميم قبلها»[١].

٢٣)**إتباع حركة البناء لحركة الإعراب:** وذلك بضم النون في (أُبْنُمُ) والراء في (أُمْرُئُ) لحركة الإعراب بعدهما.

يقول ابن الحاجب: «ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل (مكسورة) إلا فيما بعد ساكنة ضمة أصلية، فإنها (تُضَمُّ) نحو.. .. »[٢].

فأضاف الرضي في هذا الموضع قوله: «وقولك: (أُبْنُمُ) و (أُمْرُؤ) و(أُيْمُن) ليست بمحذوفة الآواخر، وميم ابنم بدل من اللام: أي: الواو، لكن لما كانت (النون) و (الراء) في (ابنم) و (امرئ) تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما صارتا كحرف الإعراب»[٣].

وقال ابن منظور: «وروى عن ابن الهيثم أنه قال: يقال: هذا (ابنك)، ويزاد فيه الميم فيقال: هذا (ابنُمُك)؛ فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين، فقيل: هذا ابنُمُك، فضمت (النون) و (الميم)، وأعرب بضم النون وضم الميم، ومررت بإبنمك، ورأيت ابنمك، تتبع (النون الميم) في الإعراب والألف مكسورة على كل حال»[٤].

٢٤)**إتباع حركة الإعراب لحركة البناء:**

أي: إتباع اللام للفاء وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا**﴾[٥]. في قراءة ضم الراء في (يضرُكم)[٦].

(١) همع الهوامع جـ٦/١٨٠، وانظر: شرح الشافية للرضي جـ٢/٢٤٣.
(٢) الشافية لابن الحاجب من خلال شرح الشافية جـ٢/٢٥١.
(٣) شرح الشافية جـ٢/٢٥٢.
(٤) لسان المعرب مادة (بنو)، وانظر: شرح الشافية جـ٢/٢٥٢.
(٥) من سورة آل عمران من الآية رقم ١٢٠.
(٦) قال في الاتحاف: «اختلف في يضركم فنافع وابن كثير وأبو عمرو وكذا يعقوب بكسر الضاد وجزم الراء جواباً للشرط.
والباقون بضم الضاد، ورفع الراء مشددة (إتحاف فضلاء البشير جـ٢/٤٨٦) وانظر: الكشاف جـ١/٤٦٠.

يقول الفراء: «إن شئت جُعِلت جزماً، وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك للرجل: (مُدُّ يا هذا) ولو نصبتها أو خفضتها كان صواباً؛ لأن من العرب من يقول: مُدِّ يا هذا، والنصب في العربية أهيؤها»(١).

وقال الرازي: « والباقون: (لا يضُرُكم) بضم الضاد والراء المشددة، وهو من الضُّرِّ)، وأصله يضرُرْكم جزماً، فأدغمت الراء في الراء ونقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد وضمت الراء الأخيرة، إتباعاً لأقرب الحركات وهى ضمة الضاد»(٢).

فعند الفراء والرازي أن الرفع على الراء حركة إتباع لضمة الضاد، وهو مجزوم كقولك: (مدّ) ونسب هذا إلى سيبويه أيضاَ، فخرج الإعراب على التقديم، والتقدير: لا يضركم إن تصبروا(٣).

على أن هناك من جعل حركة الرفع إعراب على أنه مرفوع(٤).

٢٥) إتباع الفاء عين الكلمة في الفعل الماضي المعتل العين عند البناء للمفعول، يقول ابن مالك: «إذا قصد بناء الفعل الماضي لما لم يسم فاعله، وهو ثلاثي معتل العين كسر أوله، ووليه ياء ساكنة كقولك في (بَاعَ وقَالَ): (بِيعَ و قِيلَ) والاصل: (بُيِعَ و قُوِلَ) فحركت الفاء بكسرة العين وسكنت تخفيفا فسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها.

وانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء.. ..

وبعض العرب يخلص ضمة الفاء فتنقلب الياء واواً لسكونها بعد ضمة، وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها مثال ذلك في: الياء قول الراجز:

ليت وهل ينفع شيئا ليت ∴ ليت شيابا بُوع فاشتريت(٥)

(١) معانى القرآن للفراء جـ٢٣٢/١.
(٢) مفاتيح الغيب جـ٤٢٦/٤.
(٣) انظر: البحر المحيط جـ٤٦/٣.
(٤) السابق نفسه.
(٥) قائله/ رؤبة من بحر/ الرجز ، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٦٢/٢، ملحقات رؤبة ١٧١، شرح الكافية الشافية جـ٦٠٥/٢، أوضح المسالك جـ١٣١/٢، **الشاهد فيه/** قوله (بوع) حيث أخلص ضم الفاء، فسلمت العين وهى واو وهي لغة قوم هذا الشاعر.

ومثال ذلك فيما أصله واو فسلمت قول الراجز:

حوكت على نيرين إذ تحاك ∴ تخبط الشوك ولا تشاك[١][٢]

تعقيب:

فكما ترى أن الإتباع ورد في مكسور الفاء في نحو: بِيع، وقِيل؛ حيث اتبع الفاء وكانت في الأصل بالضم حركة العين المكسورة وسكن العين للتخفيف فصارت بيع وقيل أما اخلاص الضم للفاء نحو: قول، وبوع، فهو من تناسق الحركات أيضاَ؛ حيث ناسب بين فاء الكلمة وعينها فالفاء مضمومة فقلبت حرف العلة بعدها إلى واو لتنسجم الفاء وتخلص للضم وهو أيضاً نوع من التناسق في الحركات.

تحليل واستنتاج:

سجل النحاة مواضع عديدة للتناسق في الحركات (غير الإعرابية) إلا أنها ترجع في ظاهرها عندهم إلى التعبير عنها (بالإتباع).

وهو: (تأثر) الحروف بعضها ببعض في الحركات والأصوات نتيجة المجاورة الحقيقية أحياناً والحكمية أحياناً أخرى، إذ عد الفاصل بين المتجاورين حاجر غير حصين فقد تحققت المجاورة، ومن ثم ناسق الحرف الحرف في الحركة فجاء على نظامه متأثراً به فناسبه فكان من ذلك:

١- حركة الكسر المناسبة لياء المتكلم.

٢- حركة إتباع الفاء للعين في حلقي العين وكذلك بناء فعيل منه.

٣- إتباع حركة الميم للحاء في (مِنخِر) و(مِنتِن) ولا يعتد بالحاجز غير الحصين.

٤- باب فعل يفعل مما عينه أو لامه حرف حلق نحو: (انبوك) و(أخوك) وإتباع العين اللام.

٥- إتباع حركة تاء الافتعال بحركة الفاء قبلها نحو: (قِتِّلوا).

٦- إتباع العين للفاء في بناء (سُلُطان).

(١) قائله/ لم يسم من بحر/ الرجز، ينظر في: شرح التسهيل جـ٢/٦٣، شرح الكافية الشافية جـ٢/٦٠٥، أوضح المسالك جـ٢/١٣٢، والشاهد فيه/ قوله حوك حيث أخلص الضم في الفاء فسلمت عين الكلمة وهي واو.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٢/٦٠٥، وانظر: شرح التسهيل جـ٢/٦٢ – ٦٣، وأوضح المسالك جـ٢/١٣٣.

٧- إتباع اللام للفاء في (رُجَّ) بالضم و (فِرِّ) بالكسر و (عَضَّى) بالفتح.
٨- إتباع الحرف لما قبله في الحركة نحو (الجِلِد) و (الخَفَق) و (الحَشَك) و(ركَكَ) و(النفر) و (الرجِلِ) و(شُقُر).
٩- كسر هاء الضمير في (مِنهِم) إتباعاً للميم وكذلك كاف الضمير في (أحلامِكِم) و (بِكِم).
١٠-كسر الثاني لمناسبة الأول نحو: (عليهِم).
١١-ضم تاء الضمير إجراء للميم بعدها مجرى الواو في نحو: لضربتُموه.
١٢-كسر ميم الجمع بعد الهاء في نحو: بِهِم.
١٣-كسر الأول لمناسبة الثاني في نحو: هِيِم.
١٤-إتباع الثاني الساكن الأول في الحركة نحو: عِدِل.
١٥-إتباع العين للفاء في ما جمع بألف وتاء نحو جَفَنات.
١٦-اعتماد فضل المد حتى صار أول الحرفين المدغمين كأنه متحرك نحو: شابَّه ودابَّه.
١٧-الإمالة وإضعاف الحركة لتقرب من السكون في حي ونحوه.
١٨-إتباع حركة الفاء للام في نحو: (فُم وامُرؤ).

وبرغم من هذه الكثرة الفياضة في تسجيل الحركات المناسبة فقد انتقد بعض المحدثين القدامى من النحاة في أنهم لم يسجلوا من الحركات المناسبة في النحو العربي إلا (الكسرة قبل ياء المتكلم).

فإذاً أنه لم يعترف بأن (الإتباع) الوارد في كتب النحاة من واقع الاستعمال اللغوي (مناسبة صوتية) وتناسق نتيجة المجاورة والتأثر فأين يكون موقع هذه المواضع عنده؟ فأنت ترى الإتباع كان واضحاً في الرسم والشكل والنطق للحركة على نظام الحركة الأخرى سواء كان إتباعاً لنظام الحركة الأولى المتقدمة عليها أو إتباعاً للحركة الثانية التالية لها. أو حتى إتباعاً لصورة حرف في كلمة أخرى أتت على نفس حركته. فكل هذا في نظر البحث يعد من التناسق والتناسب في الحركات.

إلا أنه سجل من واقع النظام اللغوي للفصحى بعض المواضع التي تدرج تحت المناسبة في الحركة فكانت هذه المواضع هي:

١-بناء الماضي على الضم لمناسبة واو الجماعة في نحو: ضربوا فهذه الضمة لا يمكن تفسيرها إلا تحت عنوان المناسبة[١].

٢-تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية نحو: يضربون وإن يضربوا ولم يضربوا[٢].

٣-ومنه تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو نحو: اضربوه[٣].

٤-تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات الإعرابية نحو: تضربين ولن تضربي ولم تضربي [٤].

٥-تحريك لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء نحو: اضربي[٥].

٦-تحريك أواخر الأفعال جميعاً بالفتحة عند إسنادها إلى ألف الاثنين نحو قولك: ضربا – يضربان – لن يضربا – لم يضرا – اضربا[٦].

٧-إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف، فإن الفتحة التي على عين الكلمة، والتي تعتبر الألف مدًّا لها تبقي بعد حذف الألف في بعض تصريفات الفعل لتكون قرينة على الألف المحذوفة ويسميها النحاة حينئذ حركة الدليل. يقول الدكتور تمام حسان: ومن تعبيراتهم المحفوظة في ذلك قولهم: «والفتحة قبلها دليل عليها» وهى في الحقيقة عنده حركة لمناسبة الألف؛ لأنه لا يوجد فعل معتل الآخر بالألف دون أن تكون عين الكلمة فيه مفتوحة لمناسبة هذه الألف، ولا تسمى هذه الفتحة «حركة الدليل» إلا بعد حذف الألف، أما والألف موجودة فهي للمناسبة»[٧].

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٣.
(٢) السابق نفسه.
(٣) اللغة العربية ٢٧٣.
(٤) السابق نفسه.
(٥) اللغة العربية ص٢٧٤.
(٦) السابق نفسه.
(٧) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٧٤.

وأقول:

هذا الذي توصل إليه تمام حسان سبق إليه النحاة فإليك في ذلك السيوطي يقول:

«وإذا أسند – أي الفعل – إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير، ليضربون وتضربين.

فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما حرف العلة والضمير، ثم له صور:

الأولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كـ (تدعون يا قوم) فقبل الضمير ضمة، وهى حركة مجانسة، وهى أصلية لا مجتلبة.

والثانية: أن يكون آخره ياء، ويسند إلى الياء كـ (ترمِين يا هند) فقبل الضمير كسرة وهى مجانسة أصلية.

والثالثة والرابعة: أن يسند إلى الواو وآخره ياء، أو عكسه، فتجلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير، كـ (ترمون يا قوم، وتَدْعِين يا هند).

وقد شمل الصور الأربع قولي: (ويحرك الباقي بمجانس)

والخامسة: أن يكون الآخر ألفاً نحو: تَخْشَوْن، وتَخْشَيْن، فالحركة الأصلية باقية بحالها، ولا تجتلب حركة مجانسة للضمير، وهو معني قولي:« لا محذوف الألف»

وإذا أسند الماضي إلى الألف كـ (ضربا)، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية، هذا مذهب البصريين.

وقال الفراء: ذهبت تلك، واجتلبت هذه لأجل الألف»[(١)].

ويؤكد لك هذا:

أن اللغة العربية أبت إلا التناسق والتناسب في أصواتها وقد جرى على ذلك كما رأينا الحركات المجاورة حيث يأتي التأثر والانسجام الصوتي هو ما يقتضيه الذوق العربي في موقعيات السياق.

❁❁❁❁

(١) همع الهوامع جـ١/١٩٨ -١٩٩.

الفصل الثاني

تناسق الحروف في المتصل والمنفصل

أولاً: تناسق الحرفين المتماثلين:

إذا علمنا أن اللغة العربية لها خصائص صوتية من حيث المخرج والنطق أدركنا أنها تتأثر فيها الحروف المتجاورة بسبب المناسبة الصوتية حيث يتقارب الصوتان المتجانسان فيتأثر أحدهما بصاحبه فيصحبه إدغام إلا أن هذا الإدغام.

في نظر سيبويه يقوم على عدة أنساق للحرفين المتجانسين اعتمدت في استخراجها على الكتاب لسيبويه أما تحليلها فقد تقصيت تحليل الدكتور/ تمام حسان لها حيث كانت عنده من السهولة بمكان:

النسق الأول: أن يقع المتماثلان المتجانسان ثالثاً ورابعاً وقد توالى خمسة متحركات فيلزم أن يدغم ثالثها في رابعها بعد تسكين هذا الثالث وهذه أحسن حالات الإدغام، ومن أمثلتها: (جَعَلَ لَكَ) = (جَعَلْ لَكَ) و(فَعَلَ لَبِيد) = (فَعَلْ لَبيد) والبيان أي التحريك في ذلك عربي جيد وحجازي، والعلة في الإدغام: كراهة توالي الأمثال(١).

النسق الثاني في المتماثلين: أن يسبق أول المتماثلين بحرف متحرك واحد فقط وتُلي الثاني بساكن نحو: (يَدْ دَاْوُ دَ) = (يدْ دَاوُدَ) فيحسن الإدغام على حد قول سيبويه «لأنه قصدٌ أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدالٌ منه»(٢).

النسق الثالث في المتماثلين: أن يسبق المتماثلين حرف مد نحو: (المالُ لَكَ = المالْ لَكَ) فيصبح الإدغام حسناً والبيان أي التحريك أحسن.

(١) الكتاب جـ٤/٤٣٧، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨١.
(٢) السابق نفسه.

والعلة في ذلك كما يقول سيبويه: أن حرف المد عند اعتبار الإدغام، يكون بمنزلة المتحرك(١)، وكذلك نحو: رأْدَّ – تظلميْنِّي ويعقب سيبويه على البيان هنا بأنه: يزداد حسناً لسكون ما قبله(٢).

النسق الرابع في المتماثلين: أن يسبق المتماثلين المتحركين ساكن ففي ذلك الإخفاء باختلاس حركة المتحرك الأول، وليس فيه الإدغام بسكون ما قبله، وذلك نحو (ابْنُ نُوح) و (اسْم مُوسى) و (دلْوُ وُاقد) و (ظبْيُ يَاسر) و (ولىُّ يَزيد) و (عدوُّ وَليد) ويستدل سيبويه عل أن النسق هنا في المتماثلين أمر إخفاء لا إسكان ولا إدغام بقول الشاعر:

وإنِّي بِمَا قد كَلَّفَتْني عَشِيرتي ∴ مِن الذَّبِ عَنْ أَعْراضِها لَحَقِيق(٣)

وقول غيلان بن حريث:

وامتـــاحَ مِنِّـــي حَلَبـــاتِ الهـــاجِمِ ∴ شَـــأْوُ مُـــدِلٍ ســـابِقِ اللّهـــامِمِ(٤)

وقال أيضاَ:

وغيرُ سُفْعٍ مُثّلٍ يَحامِمِ(٥)

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر لذلك يقول سيبويه في الأبيات سمعناهم يُخْفون.

(١) انظر: الكتاب جـ٤/٤٣٧، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨١.
(٢) الكتاب ص٤/٤٣٨.
(٣) قائله/ مجهولمن بحر/ الطويل، ينظر في/ رسالة الملائكة للمعري ١٠٧، بعناية محمد سليم الجندي الترقي بدمشق ١٣٦٣. الشاهد فيه/ إخفاء (الباء) عند (الميم) في «بما» لاشتراكهما في المخرج، إذ لا يمكن الإدغام إلا بانكسار البيت؛ فجعل الإخفاء بدلاً من الإدغام فجعل الاخفاء، وكان بزنته متحركاً.
(٤) من بحر/ الرجز، ينظر في/ المخصص جـ١٧٢/٦، لابن سيده، تحقيق الشنقيطي ومعاونه عبد الغني محمود. بولاق ١٣١٨هـ، ولسان العرب (ل هـ م)، (هـ ج م) امتاح: طلب واستقى، والهاجم/ الحالب، والشأو/ السبق، وهو أيضاً الإعجاب، والمدل/ المنبسط لا يخاف عليه، واللهامم/ جمع لهموم، وهو السريع من الخيل، والشاهد فيه/ إخفاء الميم الأولى في اللهامم، وذلك باختلاس حركتها إذ لم يمكنه الادغام.
(٥) من بحر/ الرجز، ينظر في/ المحتسب جـ٩٥/١، تحقيق على النجدي والنجار، وشلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦، سر الصناعة جـ٦٥/١، والملائكة ١٠٨، واللسان (ح م م)، السفع/ جمع أسفع وسفعاء، وهو الأسود، وأراد بها اثافي القدور، والمثل: جمع ماثلة، وهي: المنتصبة القائمة، واليحامم/ جمع يحموم، وهو الأسود؛ وحذف الياء للضرورة، والشاهد فيه/ اخفاء الميم الأولى في (يحامم) باختلاس حركتها، إذ لم يمكنه الادغام.

إلا أنه قال لو قال في الكلام أي في (النثر) في الشاهد الأول (إنَّني مَّا قد كلَّفتْني) فأسكن الباء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز، لحرف المدِّ بحسب قاعدة التنسيق الثالث.

ولا يجوز في النثر الإدغام في اللهامم والقرادد واليحامم؛ لأن لام ميزانها الصرفي تتكرر في المفرد، ومن ثم يلزم تكرارها في الجمع بخلاف نحو الهوامّ؛ لأن ميميها ليستا لامين في الميزان الصرفي(١).

النسق الخامس في المتماثلين: (وُ وَ) وكذلك (يِ يَ) فلا إدغام في هذه الحالة، حيث يترك المد على حاله من الانفصال وذلك نحو: (ظَلَمُوا وَاقدا) و (اظلمِي يَاسراً)(٢).

النسق السادس: (يْ يَ) وكذلك (وْ وَ) وفيه الإدغام نحو: (أخشَيْ يَاسر) (اخشُوا واقداً) لأن الياء والواو هنا ليستا حرفي مدّ(٣).

النسق السابع في المتماثلين: فيه الاظهار والاخفاء نحو يُقْتَتَلون ولا إدغام إلا عند بعض العرب الذين يقولون: قتَّلُوا يقتَّلُون ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (٤). أو يقولون: قتَّلوا (٥).

تعقيب:

نقول: إذا كانت اللغة تسعى إلى التناسق في النظم مبدأ أساسياً لها، إلا أن ما حدث هنا في كلام العرب عندما توافر الحرفان المتناسقان المتجانسان المتماثلان أبت اللغة طبقاً للذوق العربي عند التماثل والتناسق أن تفر منه وتلجأ إلى تطبيق قواعد الإدغام وذلك لحدوث بعض الظواهر السياقية المنفرة لالتقاء المتجانسين ألا وهو: كراهة توالي المتحركات في بعض الأنساق، وكراهة توالي الأمثال في بعضها الآخر، مما يجعلنا أن نقول أن اللغة على

(١) انظر: الكتاب جـ٤/٤٣٩.
(٢) انظر: السابق جـ٤/٤٤٢.
(٣) الكتاب جـ٤/٤٤٢، وانظر اللغة العربية ص٢٨٢.
(٤) من سورة يس من الآية ٤٩.
(٥) الكتاب جـ٤/٤٤٣.

حسب ما يفرضه الذوق العربي في موقعيات السياق، فأحياناً تأبى إلا التناسق، وأحياناً تأبى إلا التخالف، وهنا في حال توالى المتماثلين المتناسقين في جنس الحروف فرض الذوق النفرة من هذا التناسق والجنوح إلى الإدغام، وذلك بان يجتمع المثلان على الأحكام التي يكون عليها الإدغام وكان الأول ساكن الأصل، ففي حال الإدغام تكون قد اخفيت هذا الساكن، في الثاني حتى ينبا اللسان عنهما نبوة واحدة فتزيل بالإدغام الوقفة التي كانت في الأول لو لَمْ تدغمه في الآخر، ولو أنك تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها؛ كقولك: قَصْطَع وشُكْكَر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه فهو أظهر أمراً؛ لأنك تسكنه لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه(١).

ثانياً: تناسق الحرفين المتقاربين بإبدال أحدهما من جنس الآخر ثم الإدغام

يكون الحرفان متقاربين إما لأنهما من مخرج واحدٍ، أو من مخرجين متقاربين فيؤدى هذا التقارب في المخرج إلى التقارب في الصوت فيؤثر أحدهما في الآخر فيتجانسا بقلب أحدهما حرفاً يجانس الآخر ثم يصطحب الإدغام(٢).

وذلك يقسم بحسب سلوك الحروف إلى مجموعتين:

الأولى: من الحروف ما لا يدغم في مقاربه، ولكن يدغم فيه مقاربه وهى: (م ف ر ش).

الثانثة: من الحروف ما يدغم في مقاربه ويدغم فيه مقاربه(٣).

أما المجموعة الأولى:

التي لا تدغم في مقاربها، ولكن يدغم فيها مقاربها فهي (م ف ر ش)

(١) انظر: الخصائص جـ٢/١٤٠.
(٢) الكتاب جـ٤/٤٤٥-٤٤٦، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨٣.
(٣) السابق جـ٤/٤٤٦ -٤٤٩.

فعند سيبويه: أن (الميم) لا تدغم في (الباء) نحو: أكرم به، بل إن (النون) تصير إليها قبل الباء نحو (العنبر) و (من بدا لك). ولكن الباء تدغم في الميم نحو: أصحب مطرا فتقول: أصحمَّطر[١].

«و(الفاء) لا تدغم في (الباء) لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلي وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء؛ إنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: (أعرف بدراً)».

ولكن: الباء قد تدغم في الفاء للتقارب، ولأنها قد ضارعت الثاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم نحو قولك: (اذهب في ذلك = اذهفّي ذلك) و (الراء) لا تدغم في (اللام)، ولا في (النون) لأنها مكررة وهى إذا كان معها غيرها فكرهوا، أن يجحفوا بها بإدغامها فيما لا يتفشَّى ولا يكرر ويقوى ذلك أن (الطاء) وهى مطبقة لا تجعل مع (التاء) (تاء) خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق) وذلك نحو: اجْبُر لَبَطة) و (اخْتَرْ نَقَلا)[٢].

ولكن: قد تدغم (اللام) و (النون) مع الراء فتقول في: هل رأيت = (هرأيت)، وتقول في (من رأيت) = (مرَّأيت).

أما (الشين) فلا تدغم في (الجيم)، لأن(الشين) استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج (الطاء) فصارت منزلتها منها منزلة (الفاء) من (الباء) فاجتمع هذا والتفشي فكرهوا أن يدغموها في الجيم كقولك: (افرش جبلة).

ولكن: تدغم (الجيم) في (الشين)، كما أدغمت (اللام) و (النون) في (الراء) نحو قولك في: (اخرج شيئا) = (اخْرِشَّيَئاً)[٣].

(١) السابق نفسه.
(٢) الكتاب جـ٤/٤٤٨.
(٣) انظر: السابق جـ٤/٤٤٨ -٤٤٩، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨٤.

وأما المجموعة الثانية: المقاربة التي تدغم بعضها في بعض فبيانها كما يلى:

[١] **الهاء والحاء:** يقعان من حيث التقديم والتأخير على حالين:

أ- هـ ح = ح ح فتقول في نحو: (أجبه حملا) = (أَجْبَحَّملاً) فحسن الإدغام لقرب المخرجين، واتفاقهما في الهمس والرخاوة.

ولكن البيان أحسن لاختلاف المخرجين وتأبِّي حروف الحلق على الإدغام.

يقول سيبويه: «والبيان أحسن لاختلاف المخرجين»(١).

ثم يقول: والإدغام فيها عربي حسن لقرب المخرجين»(٢).

ب ح هـ = ح هـ فلا تدغم الحاء في الهاء نحو: (امْدَحْ هلالاً) لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام(٣).

[٢] **الهاء والعين:** ويقعان من حيث التقديم والتأخير أيضاً على حالين:

أ- هـ ع = ح ح فتقول في نحو: (إجبه عنبه) = اجْبَحَّنبه)

وسيبويه يقول: «البيان أحسن»(٤).

أي أن البيان بعدم الإدغام أحسن؛ لأن الهاء لا تدغم في العين لمخالفتها إياها في الهمس والرخاوة، ولما سبق من أن حروف الحلق تتأبى على الإدغام(٥).

ب- ع هـ = ح ح فتقول في نحو: (اقطع هلالا) = (اقْطَحَّلالاً) فالإدغام لقرب المخرجين، ولأن الأقرب إلى الفم لا يدغم فيما وراءه، ولكن البيان أحسن(٦).

[٣] **العين والحاء:** ويقعان من حيث التقديم والتأخير كذلك أيضاً على حالين:

(١) الكتاب جـ٤/٤٤٩.
(٢) السابق نفسه.
(٣) الكتاب جـ٤/٤٤٩، وانظر: اللغة العربية ص٢٨٥.
(٤) الكتاب جـ٤/٤٥٠.
(٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨٥.
(٦) الكتاب جـ٤/٤٤٩.

أ- ع ح = ح ح فتقول في نحو: (اقطع حملاً) = (اقْطَحَّمَلاً) والادغام حسن هنا، لأنهما من مخرج واحد، والبيان حسن كذلك[١].

ب - ح ع = ح ح تدغم وذلك نحو قولك في (امددح عرفة) = امَدحَّرفة) ولكن البيان أحسن [٢].

ويلاحظ أن الحاء المشددة هي الصورة التي تحققت بها المقاربات في خمس من الحالات الست الماضية.

علماً بأن اللهجات الحديثة العامية تفضل العين المشددة كلما كانت العين ثانية المتقاربين وذلك نحو قولهم في (اجبه عنبة) = (اجْبعَّنبة) و (امدح عرفة) = (امدعَّرفة)[٣].

[٤] **الغين والخاء:** وتكون في حالين:

أ - ع خ = خ خ فتقول في نحو: (ادمغ خلفا) (ادْمَخَّلفا) وهذا الإدغام حسن ولكن البيان أحسن

ب - خ غ = غ غ فتقول في نحو: (اسلخ غنمك) = (اسْلُغَّنَمَكَ) ولكن البيان أحسن لأنهما من حروف الحلق التي تتأبى على الإدغام ولأن الغين مجهورة[٤].

[٥] **القاف والكاف:** وهما على حالين:

ا - ق ك = ك ك فتقول في نحو: (الحق كلدة) = (الْحكَّلَدة) وكان الإدغام لقرب المخرجين وكونهما من حروف اللسان واتفاقهما في الشدة، وهنا البيان يتساوى في الحسن مع الإدغام [٥].

(١) انظر السابق: جـ٤/٤٥١.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥١، وانظر: اللغة العربية ص٢٨٦.
(٥) انظر: الكتاب جـ٤/٢٥٢، واللغة العربية ص٢٨٦.

ب – ك ق = ق ق فتقول في نحو: (انهكْ قَطناً) = (انْهَقَّطَنَاً) فالإدغام حسن هنا لقرب مخرجهما إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع العين، ولكن البيان أحسن(١).

[٦] **الجيم والشين:**

أ – ذكر سيبويه في السابق أن نسق (ش ج) لا إدغام فيه نحو: (افرش جبلة).

ب –أما نسق ج ش = ش ش فيكون في نحو قولك: (ابْعَجْ شَبثاً) = (أبْعَشَّيَثاً) فالإدغام حسن؛ لأنهما من مخرج واحد، وهما من حروف وسط اللسان، ولكن البيان يساوى ذلك في الحسن(٢).

[٧] **اللام والراء:**

أ– سبق أن قرر سيبويه أن نسق (ر ل) يمتنع فيه الإدغام نحو: (اجبر لبطةً).

ب – أما ل ر = ر ر نحو قولك في: (اشغل رحبة) = (اشْغَرَّحَبَةً) والادغام هنا أحسن والبيان حسن(٣).

[٨] **النون والراء:**

أ – قضت إشارة سيبويه إن الراء لا تدغم في النون نحو (اخترنقلا).

ب – ولكن ن ر = ر ر نحو قولك في: (من رأيت) = (مَرَّأيت) فالإدغام لقرب المخرجين على طرف اللسان والتماثل في الشدة ويكون هذا الإدغام بِغُنَّةٍ وبلا غُنَّة(٤).

[٩] **النون واللام:**

أ – أما إذا تقدمت اللام على النون فلا إدغام في ذلك ما عدا (هل نرى) فيجوز = (هنَّرى)

(١) انظر: السابق نفسه.
(٢) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٢، واللغة العربية ص٢٨٦.
(٣) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٢، واللغة العربية ص٢٨٦.
(٤) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٢، واللغة العربية ص٢٨٧.

ب – ولكن ن ل = ل ل فتقول في نحو: «من لك) = (ملَّك).

ويكون الإدغام ههنا بغنة وبغيرها وأما علة الإدغام هنا فلقرب النون من اللام على طرف اللسان(١).

[١٠] النون والميم:

أ – إذا تقدمت الميم فلا ادغام لأن جميع الحروف ثم النون فيها البيان دون الإدغام.

ب – ولكن: ن م = م م والإدغام هنا؛ لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد اتفقا أيضاً في الخروج من الخياشيم، وذلك نحو قولك في: (من ما) = (ممَّا) ونحو: (من معك) = (ممَّعك)(٢).

[١١] النون والباء:

أ – لا إدغام عند تقدم الباء؛ لأن جميع الحروف مع النون لا تدغم.

ب – ولكن ن ب = م ب فتقول في نحو (عنبر) = (عمّبر) فقلبت النون ميم ولم يجعلوها باء لبعدها في المخرج وأنها ليس فيها غنة، فأبدلوا في مكانها أشبه الحروف بالنون وبالباء وهو الميم(٣).

[١٢] النون والواو:

أ – عند تقدم الواو فلا إدغام لأن جميع الحروف مع النون لا إدغام.

ب – ولكن ن و = و و فتقول في نحو: (من وجد) = (موَّجد) والادغام هنا بغنة أو بغيرها؛ لأن الواو من مخرج ما أدغمت فيه النون وهو الباء والميم(٤).

[١٣] النون والياء:

أ – ي ن لا إدغام؛ لأن جميع الحروف مع النون لا إدغام.

(١) انظر: السابق نفس الموضع.
(٢) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٢- ٤٥٣، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨٧.
(٣) انظر: السابق نفس الموضع.
(٤) السابق نفسه.

ب – ولكن: ن ي = ي ي فتقول في نحو: (من يكون) = (ميَّكون) والإدغام هنا لأن الياء أخت الواو وهو يكون بغنة وبغيرها [١].

[١٤] النون وحروف الفم

ا – إذا تقدمت حروف الفم مع النون فلا إدغام.

ب – ولكن (ن) ثم (أي حرف فموي) = اخفاء النون متفقة في التوقيت مع وضع اللسان في مخرج حرف الفم الذى يأتي بعد النون، وإطالة مدة النطق بهذا الحرف المصاحب للغنة حتى يصير بمقدار حرفين أولهما ساكن، والثاني متحرك، وذلك نحو قولك في (من جاء) و (من قال) و(من كان)[٢].

[١٥] النون وحروف الحلق (أ – هـ – ع – ح – غ – خ)

وفيها البيان دون الإدغام «وذلك لأن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها»[٣].

[١٦] جميع الحروف ثم النون

وفيها البيان دون الإدغام[٤] إلا اللام في نحو قولك: (هل نرى) فيجوز الإدغام بقولك: (هنَّرى) والبيان أحسن[٥].

[١٧] لام التعريف:

تدغم في (ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن) وتسمى شمسية ولا تدغم في البواقي وتسمى حينئذ قمرية[٦].

[١٨] لام غير التعريف:

كما في هل وبل مع بقية الحروف فالإدغام أحسن مثل: (ر ط د ت ص ز س ظ ث ذ) نحو (هرأيت) في قولك(هل رأيت)[٧].

(١) السابق نفسه.
(٢) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٤، واللغة العربية ص٢٨٨.
(٣) انظر/ السابق.
(٤) انظر/ السابق.
(٥) انظر/ السابق.
(٦) انظر: الكتاب جـ٤/ ٤٥٧، واللغة العربية ص٢٨٨.
(٧) انظر: الكتاب جـ٤/٤٥٧.

تعقيب: نقول:

١-يظل بتقريب الصوت من الصوت يتناسق المتجاوران وإن كانا في المختلفين (المتقاربين) نحو: اصَّبر و(اثاقل عنه) فأنت إذاً قلبت وأدغمت، ولا إشكال في إيثار تقريب أحدهما على صاحبه، لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير(١).

٢-من التناسق المطلوب للإدغام أن يتقارب الحرفان المتواليان مخرجاً، أو أن (يتفق) هذان الحرفان في (الصفة) من حيث الشدة والرخاوة أو القيمة الصوتية كالتنغيم والترقيق أو وضع الصوت كالجهر والهمس(٢).

٣-مما يكثر فيه الإدغام أن يكون بين حروف الفم بخلاف غير الفموية فهي أقل تعرضا للإدغام والمراد بالفم من الغاء إلى الهاء.

٤-لا إدغام بين حروف اللسان وحروف الحلق وربما كان المرجع في ذلك إلى عدم تقارب المخارج على عكس ما في رقم [١](٣).

٥-إذا تجاور حرفان من غير حروف الفم، فإن أقربهما إلى الفم لا يدغم في أبعدهما منه (٤).

أما العكس فإنه يدغم كما في نسق (هـ ع) حيث تدغم الهاء في العين متقدمة عليه أو متأخرة عنها فيكون الإدغام في الحالتين على صورة (ح ح)(٥).

(١) انظر: الخصائص جـ١/١٤٠.
(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٨٩.
(٣) انظر/ السابق.
(٤) السابق نفسه.
(٥) السابق نفسه.

ثالثاً: التناسق في حروف اللسان والثنايا:

الأصل في الإدغام أن يجعل الأول من جنس الآخر مما يلزم هنا توفر المتماثلين المتجانسين وهذا النوع من الإدغام في حروف اللسان والثنايا كثير مطرد والبيان في بعضها مسموع أو أكثر أو أمثل، ولسرد مداخله اعتمدت في تحليله على تحليل د/ تمام حسان حيث جعل ثاني الحرفين المتجاورين هو العنوان فحصل على أحد عشر مدخلاً لدراسة هذا النوع من الإدغام ومنها[١]:

١- الثاء وما يسبقها:

ظ ث = ث ث مثل احفظ ثابتاً والإدغام أكثر وأجود.

ذ ث = ث ث مثل خذ ثابتاً والإدغام أكثر وأجود.

ت ث = ث ث مثل انعت ثابتاً والإدغام أكثر وأجود.

٢-الذال وما يسبقها:

ظ ز = ذ ذ مثل احفظ ذلك والإدغام أكثر وأجود.

ث ذ = ذ ذ مثل ابعث ذلك والادغام أكثر وأجود.

د ذ = ذ ذ مثل أبعد ذلك

٣-الظا وما يسبقها:

ذ ظ = ظ ظ مثل خذ ظالما.

ث ظ = ظ ظ مثل ابعث ظالماً.

ط ظ = ظ ظ مثل اهبط ظاهراً.

٤-السين وما يسبقها[٢]:

ص س = س س مثل افحص سالما.

ز س = س سمثل رز سليما.

ت س = س سمثل ذهبت سلمى والبيان عربي حسن.

(١) انظر/ الكتاب جـ٤/٤٦٠، فما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٩٠.
(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٠ - ٢٩١.

د س = س س مثل قد سمعت والبيان عربي حسن.

ث س = س س مثل ابعث سلمة.

ذ س = س سمذ ساعةوالبيان أمثل.

ظ س = س سماحفظ سلمة

٥- **الزاى وما يسبقها**[١]:

ص ز = ز ز مثل افحص زهرة.

س ز = ز زمثل: احبس زهيراً.

ط ز = ز زمثل: اضبط زهيراًوالبيان عربي حسن.

ط ز = ز زمثل احفظ زهير.

ذ ز = ز زمثل: مذ زمان.

٦- **الصاد وما يسبقها:**

س ص = ص صمثل: احبس صابراً.

ت ص = ص ص مثل: انعت صابراً.

ذ ص = ص صمثل خذ صابرا.

ز ص = ص صمثل أوجز صادقاً.

٧- **الدال وما يسبقها:**

ت د = د دمثل: انعت داودوالبيان جائز.

ذ د = د دمثل: خذ داود

ط د = د دمثل: اضبط دخلكوالبيان جائز.

٨- **الطاء وما يسبقها**[٢]:

د ط = ط ط مثل: انقد طالباًوالبيان جائز.

ت ط = ط طمثل: انعت طالباً.

ظ ط = ط طمثل: احفظ طالباً.

(١) انظر السابق.
(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٩٢.

٩- **التاء وما يسبقها:**

د ت = ث ث مثل: انقد تلكوالبيان حسن.

ت ث = ث ثمثل: ابعث تلك.

ط ت = ث ثمثل: انقط تاء الكلمةوالبيان حسن.

١٠- **الضاد وما يسبقها:**

ط ض = ض ض مثل: خالط ضيفك.

ت ض = ض ض مثل: ثار فضجت ضجة ركائبه.

ظ ض = ض ضمثل احفظ ضيفك.

ذ ض = ض ضمثل خذ ضيفك.

ث ض = ض ضمثل: ابعث ضيفك.

١١- **الشين وما يسبقها**[١]:

ط ش = ش ش مثل: اضبط شاكراً.

ت ش = ش شمثل: انعت شاكراً.

د ش = ش شمثل: انقد شاكراً.

ض ش = ش شمثل: عارض شاكراً.

ظ ش = ش شمثل احفظ شاكراًوالبيان عربي حسن.

ذ ش = ش شمثل: خذ شاكراً.

ث ش = ش شمثل: ابعث شاكراً.

تعقيب: بالملاحظة نستنتج الآتي:

١-أن الحرفين المتقاربين صوتان مشتركان في أكثر خصائصهما [٢].

٢-إتمام الابدال في هذا الباب قد نتج عن اتجاه الذوق العربي إلى كراهية توالى الأضداد، فالضدان صوتان في تجاورهما ثقل في النطق، مما يلزم معه الإبدال بالتماثل ثم المجيء بالإدغام.

(١) السابق نفسه.
(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٦٣ -٢٦٤.

٣-يتم إبدال أحد المتقاربين ليكون الحرفان في الصورة والشكل على نسق واحد وهو ما يتفق مع نظام اللغة الفصحى، وقد ظهر جلياً في الأمثلة التي أوردها سيبويه مسموعة في كلام العرب.

٤- ما توصل إليه سيبويه في طرح قواعد الإبدال والإدغام في عصره القديم – مناط بحث علماء الصوتيات في العصر الحديث فإليك ظاهرة المماثلة[١] التي قالوا بها عندما أدركوا تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض والتي لاحظوا فيها كيف أن الإنسان حين ينطبق بلغته دون تكلف فإن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر في البعض الآخر؛ الا أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره؛ أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات.

٥- السر في تأثر الأصوات اللغوية ببعضها البعض؛ مجاورتها لبعضها البعض في الكلام المتصل؛ حيث يزاد في مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج وهو ما يسميه المحدثون (المماثلة) وهذا التأثر يسمى بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة [٢].

٦- رأى علماء الصوتيات أن اللغة العربية في تطورها إلى لهجات الكلام الحديثة قد مالت ميلاً كبيراً إلى هذا التأثر حيث ظهرت في هذه اللهجات الحديثة ظواهر مختلفة ترجع إلى تأثر أصوات الكلام بعضها ببعض أثناء النطق ومن ثم أظهر لها الباحثون قوانين خاصة بذلك التأثر والانسجام مع ما يجاورها حتى ظهر لها من الأنساق التي تدل على تطور في النطق ببعض أصوات اللغة الفصيحة.

٧- قرر المحدثون من علماء الصوتيات أن الصوتين المتجاورين أحياناً يتأثر الأول منهما بالثاني فيسمى هذا التأثر (رجعى).

(١) انظر: الأصوات اللغوية ص١٤٥، فما بعدها – لإبراهيم أنيس.
(٢) انظر: الأصوات اللغوية ص١٤٥.

وأحيانا يتأثر الصوت الثاني بالأول ويسمى هذا التأثر (تقدمي)[١].

٨- ما توصل إليه المحدثون من تأثر رجعي أو تقدمي؛ قد عرفه سيبويه والقدامى وأشاروا إليه بالإبدال القياسي في صيغة (افتعل) حيثما تكون فاء (افتعل) (د ، أو ذ، أو ز، أو أحد حروف الإطباق) إذا بنيت صيغة (افتعل) من (دعا، ذكر، زاد) فتقول: (ادتعى- اذتكر - ازتاد) حيث اجتمع في كل من هذه الأمثلة: صوتان متجاوران: الأول منهما مجهور، والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول؛ وانقلب إلى صوت مجهور أيضاً، ليجتمع صوتان مجهوران، ولأن التاء المهموسة حين يجهر بها تصير دالاً، ومن ثم أصبحت هذه الأمثلة : ادعى – إذدكر- ازداد، فالتأثر هنا تقدمي؛ لأن الثاني تأثر بالأول [٢].

٩- لوحظ على الكلمتين الأخيرتين (اذدكر((ازداد) تطوراً آخراً بعد تعرضهما للتأثر التقدمي؛ حيث صارتا في بعض الأحيان: اذّكر ازّاد؛ حيث فني الصوت الثاني في الأول؛ ونطق بهما صوتاً واحداً كالأول، ويعد هذا تأثرا تقدمياً أيضاً؛ الا أن الشائع الكثير في الاستعمال (اذَكر): (ادّكر)؛ حيث فني الصوت الأول في الثاني وعلى ذلك صار التأثر رجعياً[٣].

١٠- ما تنبه له سيبويه من إبدال في مكان اللام، لكراهية التضعيف في هذا المكان وليس بمطرد قد توقف عنده المحدثون من علماء الأصوات بما يسمى بنظرية المخالفة[٤] في نحو: أحسيت في أحسست وتظنيت في تظننت، حيث تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتّم المخالفة بين الصوتين المتماثلين.

(١) السابق ص١٤٦.
(٢) انظر: الأصوات اللغوية ص١٤٧.
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر: الأصوات اللغوية ص١٦٩.

١١- طمح الدرس الحديث عند علماء الصوتيات إلى الاهتمام بما أشير إليه في القديم بما يتطابق مع نظرية المخالفة وذلك نظراً إلى شيوعها في كثير من اللغات السامية(١).

١٢- ما تنبأ به سيبويه بميل الذوق العربي إلى الدفع لكراهة توالي الأصوات تبلور في العصر الحديث بنظرية المماثلة التي افضت إلى ما يسمى بنظرية السهولة(٢) حيث لوحظ أن كثير من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل – وهو الغالب – أو إلى أحد الأصوات الشبيه بأصوات اللين وذلك نحو اللام والنون.

١٣- يرجع السر في نظرية السهولة؛ إلى أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها ويعد هذا التطور؛ هو إحدى نتائج نظرية السهولة في العصر الحديث من أمثلتها في قلب الحرف المضعف صوت لين طويل:

(قيراطأصلهاقرّاط)، (قصيت أظافريقصصت)

(المحصفرة البيضوالماح: صفرة البيض).

(دينار أصلها دنَّار)

(حنَّ عليه، حنا عليه)

ومن أمثلة قلب الحرف المضعف إلى أحد أشباه أصوات اللين:

(الرسّدفن الميت) والرمس: الدفن أيضاً (٣).

العباسي؛ للأسدوالعنبس: الأسد أيضاً.

(١) انظر: الأصوات اللغوية ص١٧٠.
(٢) السابق نفسه.
(٣) انظر: الأصوات اللغوية ص١٧٠-١٧١.

١٤- تنبه القراء منذ القدم إلى مخاطر التأثر الصوتي على الحروف وما يجلبه من إبدال أو إدغام نتيجة التأثر والانسجام الصوتي فعنوا بوصف كل صوت عربي وصفاً دقيقا، واستنكروا ما شاع في لهجات الكلام من انحراف عن النطق الصحيح للصوت العربي(١).

١٥- تنبه القراء إلى ما يسمي بحروف القلقلة؛ حرصاً منهم على الأصوات الشديدة المجهورة، التي قد تعرضت للهمس في بعض اللهجات الكلامية، فقلقلوها في نطقهم ليأمنوا همسها، لما تمثله القلقة من مبالغة في الجهر بالصوت، حتى لا تشوبه شائبه من همس، كما شاع في لهجات الكلام(٢).

١٦-نبه (القراء) (المتعلمين) من الزلل في النطق بالأصوات العربية وأبانوا لهم الأخطاء الشائعة في لهجات الكلام نتيجة التطور في القرن الثامن الهجري(٣).

❁❁❁❁

(١) انظر: الأصوات اللغوية ص١٤٥ -١٤٦.
(٢) انظر: الأصوات ص١٤٦.
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر جـ١/٢٢٠، لابن الجزري.

الفصل الثالث

تناسق المفردات

المبحث الأول

تناسق المفردات في المباني

ورد التناسق في مباني الألفاظ على أشكال عديدة منها:

١- اتباع حركة البناء في لفظ، لحركة الإعراب في لفظ آخر في المنفضل: كقولهم (الحمدُ لُله) حيث جاءت حركة الحرف الأول من الكلمة الثانية على نسق حركة الإعراب في الكلمة الأولي فضم اللام في لفظ الجلالة وهي الحرف الأول تناسقاً مع حركة الدال في الحمد؛ حيث كانت مضمومة على أنها مبتدأ، وقد اتفق ذلك مع قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[١]. بضم الدال واللام[٢].

وكما تلحظ هنا أن التناسق في الحركة جاء لمجاورة الثانية للأولي فتأثر الصوت بالصوتِ فأتبعه في حركته وإن كانت هذه الحركة المؤثرة حركة إعراب.

ولكن لم يخل هذا التقارب بإعراب أي من الكلمتين، فالأولي، مرفوعة، والثانية ومجرورة، ومحل الأخيرة من الإعراب بعيد عن التأثر.

إذ يقول الفراء: «اجتمع القراء على رفع (الحمد) وأما أهل البدو فمنهم من يقول (الحمدَ لِله) ومنهم من يقول: (الحمدِ لِله) ومنه من يقول: (الحمدُ لُله) فيرفع الدال واللام»[٣].

فإشارة الفراء بالرفع هنا تشغر باتباع اللام للدال نسقاً.

أما الزجاج فقد رفض القراءة على الاتباع بعد أن حكاها عن قوم من العرب قائلاً: «هذه لغة من لا يلتفت إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه محذراً الناس

(١) من سورة الفاتحة من الآية رقم ٢، ينظر شواذ القراءات ص١، فقد نسبت هذه القراءة لإبراهيم بن أبى عبلة.
(٢) انظر: الانصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٧٤٤، وقد حكم على القراءة بالشذوذ في القياس والاستعمال، انظر الانصاف جـ٢/٧٣٩.
(٣) معانى القرآن جـ١/٣.

أن يستعملوه أو يظن جاهل أنه يجوز في كتاب الله – عز وجل – أو في كلام مستنكراً مجيء النظير لهذا من كلام العرب»[١].

واعترف بها النحاس قائلاً: «وحكى الفراء (الحمدِ لِله) و (الحمدُ لُله).. قال أبو جعفر: وهاتان لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان في كل واحد منهما علة.

روى إسماعيل بن عباس عن زريق عن الحسن أنه قرأ (الحمدِ لِله) وقرأ إبراهيم بن أبي عَبْلَة (الحمدُ لُله) وهذه لغة بعض بنى ربيعة، والكسر لغة تميم»[٢].

وجعل منه ابن مالك ما روى عن الأخفش عن بعض العرب ضم نون (الابنُ) اتباعاً لضم (المنعوت) في تركيب (زيد بن عمرو) في غير نداء وهو نظير من قرأ: (الحمدُ لُله) بضم اللام، وعنده أن ضم النون أسهل بكثير من ضم اللام[٣].

تعقيب: الراجح عندي:

مذهب الفراء حيث ثبت أن الاتباع لهجة بنى تميم، وبها قرأ إبراهيم بن أبى عبلة، واعترف بها النحاس وغيره.

أما إنكار الزجاج لها فلا يلتفت إليه، لأنه رأيٌ في مقابلة القراءة في فصيح النص؛ مما يلزم تقوية النص وبناء القاعدة عليه وليس العكس.

وكان على الزجاج إعادة النظر فيما رأى من قول بعد ما شهد بالقراءة العلماء.

٢- اتباع حركة الإعراب في لفظ لحركة البناء في لفظ آخر:

وذلك قولهم: «الحمدِ لِله) ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٤]. في قراءة الحسن[٥] البصرى بكسر الدال واللام، حيث ناسب بين كسر اللام في لفظ

(١) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج جـ١/٤٦.
(٢) انظر: إعراب القرآن جـ١/١٧٠.
(٣) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٥١.
(٤) انظر: الخصائص جـ٢/١٤٥.
(٥) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها جـ١/٣٧، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص١٨، وإتحاف فضلاء البشير جـ١/٣٦٣.

الجلالة بكسر الدال في (الحمد) فأخل بإعراب الكلمة الأولى؛ حيث وردت بالكسر وهي تستحق الرفع على الابتداء **وهذا النوع من التأثر في الحركة** بهذا الشكل لغة لتميم، وبعض عطفان، حيث جعلوا الحرف الأول حركته وهو الدال تابعاً للحرف الثاني وهو اللام فقالوا: (الحمدِ لِله) وذلك حتى يكون بينهما تجانس في الحركة.

والعلة في جواز ذلك برغم أنه تأثر في كلمتين والأصل أن يكون في كلمة واحدة: تنزيل الكلمتين هنا منزلة الكلمة الواحدة لكثرة استعمالهما مقترنين.

وقد وجه الفراء هذه القراءة بقوله: «وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِلِ، فكسروا الدال ليكون على المثال من اسمائهم»[١].

أما النحاس: فيرجع وجه القراءة أن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل ولاسيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد والكسرة مع الكسرة أخف وكذلك الضمة مع الضمة[٢].

أما ابن جني فقال: « إن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً.. .. فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر»[٣].

(١) معاني القرآن للفراء جـ٣/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن جـ١٧٠/١.
(٣) المحتسب جـ٣٧/١.

فوجه الاتباع عند هؤلاء كما ترى يرجع إلى الثقل لالتقاء المتناقضين عن طريق المجاورة.

أما ابن خالويه فقد قال: «وقرأ الحسن ورؤبة «الحمدِ لِله) بكسر الدال، أتبعا الكسرة الكسرة، وذلك أن الدال مضمومة، وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر»[١].

تعقيب:

فكما تلحظ من توجيه العلماء للتأثر هنا: ميل الذوق العربي للخفة لما كثر هذا التركيب على ألسنتهم حتى صار الاسمين اسماً واحداً، فنفر الذوق الجمع بين متناقضين في اسم واحد ضمة بعدها كسرة، وبخاصة وأن الكسرتين اجتمعتا في بناء مستعمل عندهم وهو إبل وإبِط فكسروا لمناسبة ذلك حتى يتناسق الحرفان في الحركة. حتى وإن دعاهم ذلك إلى الاخلال بالعلامة العربية في الاسم.

وعقب ابن جني في هذا التأثر بقوله: «وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلُّوا بالإعراب، فقال بعضهم:

*** وقال اضرِبِ الساقين إمِّك هابِل[٢]*»[٣].**

ولذلك رفض العكبري القراءة في الآية واستضعفها معللا لذلك: بأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة، الا أن مَنْ قرأ به فرّ من الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مجرى المتصل؛ لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عما بعده[٤].

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ١٨ – لابن خالويه.
(٢) لم يسم قائله/ من بحر/ الطويل، ولم يثبت له بقية، ينظر في شرح الشافية للرضي جـ٢/٢٦٢، الشاهد فيه: كسر الميم في إمِّك إتباعاً لكسر الهمزة والإمّ لغة في الأم، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ، ومن الناس من يرويه: (اضرب الساقين أمك) بضم النون في الساقين إتباعاً لهمزة أمك، انظر/ تفسير القرطبي جـ١/١٣٦.
(٣) الخصائص جـ٢/١٤٥.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٥.

أما ابن الأنباري فحكم على القراءتين بالشذوذ في الاستعمال ضعيف ي القياس وأما شذوذهما في الاستعمال فظاهر، وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً على حد قوله.

أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً؛ لأنه يؤدى إلى إبطال الإعراب، وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام، فإنما كان ممتنعاً لأن الاتباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة، لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل، فإذا كان في المتصل ضعيفاً – امتنع في المنفصل البتة؛ لأنه ليس بعد الضعف الا امتناع الجواز؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم، فلا يكون لأجلها اتباع، وإذا كان الاتباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين(١).

ومن ذلك أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾(٢)؛ حيث قرأ الجمهور للملائكة بجر التاء.

وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران، بضم التاء من الملائكة إتباعاً لحركة الجيم، ونقل أنها لغة أزد شنوءة(٣).

وخطئها الزجاج حيث قال: هذا غلط من أبى جعفر، وقال ابن جنى: لأن كسرة التاء كسرة إعراب(٤)، فلا يجوز أن يرفع المخفوض عنده.

وعلة ذلك عنده ترجع إلى: أنه شبه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل – كما تأخذ همزة الوصل ضمة الحرف الثالث في نحو: اقتلوا، استخرج – لأنك إذا ابتدأت قلت اسجدوا، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب عنده(٥).

(١) انظر: الانصاف جـ٢/٧٣٩-٧٤٠.
(٢) من سورة البقرة من الآية رقم ٣٤.
(٣) انظر: البحر المحيط جـ١/٣٠٢، وانظر أيضاَ: الانصاف جـ٢/٧٤٢.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١/١١١.
(٥) السابق نفسه.

أما ابن جني: فقد ضعف القراءة؛ لأن حركة الإعراب عنده لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة، وروي أن من هذا ما حكاه أبو على الفارسي أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم: (دعه في حِرُمِّهِ) فحذف كسرة راء (حر)، ألقى عليها ضمة أمه.

فقال ابن جني: وليس فيه إلا شيء واحد، وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملازمة[١].

وكذلك ضعفها ابن الأنباري في القياس وقال القُرَّاء على خلافها والوجه عنده في التوجيه لها أحد وجهين:

الأول: أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيها بضمة التاء في قراءة من قرأ : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾[٢] بإتباع التاء ضمة الراء؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، كما ضموا الهمزة ونحو هذا الاتباع قراءة من قرأ أيضاً: ﴿ جَنَّتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾ [٣]. بضم التنوين إتباعاً لضمة الخاء من (ادخلوها)، وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب.

والثاني: أنه اتبع الضم الضم، فكما اتبع الكسر الكسر في قراءة الحسن «الحمدِ لِله» فكسر الدال إتباعاً لكسر اللام، وكقولهم (مِنْتِنٌ) بكسر الميم، والاصل فيه: (مُنْتِن) بضم الميم، فكسروها إتباعاً لكسرة التاء.. .. وعلى كل حالٍ فهذه القراءة ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال[٤].

وقال الزمخشري: ولا يجوز – لاستهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا على لغة ضعيف كقولهم (الحمدِ لِله)[٥]، ورفض أبو حيان موقف الزمخشري في تضعيف القراءة وقال: «وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها، ولا يغلط والقارئ بها أبو

(١) انظر/ المحتسب جـ١/٧١، ٢٤٠، ٢٤٣، والعلامة الإعرابية ص٣٤٦.
(٢) من سورة يوسف من الآية رقم ٣١.
(٣) من سورة الحجر من الآية رقم ٤٥، وجزء من الآية رقم ٤٦.
(٤) انظر: الانصاف جـ٢/٧٤٤.
(٥) انظر: الكشاف جـ١/٦٢ – للزمخشري – القاهرة ١٣٥٤هـ.

جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس، وغيره من الصحابة»[١].

وقد عللوا لضم التاء: لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه: أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في الملائكة تسقط أيضاَ؛ لأنها ليست بأصل، ألا تراهم قالوا الملائك، وقيل: ضمت؛ لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها[٢].

تعقيب:

فكما ترى: تفسير الضم على الإتباع والتناسق إما مع حركة الألف التي للوصل وإما إتباعاً للجيم لكراهة نطق الضمة بعد الكسرة فنفوراً من التقاء المتناقضين في الصوت غلب أحدهما على الآخر توافقاً مع مقتضيات السياق والذوق العربي ومنه: ما استشهد به ابن جني في قول الشاعر:

وقال: اضرب الساقين إمك هابل[٣]

إتباعاً لكسرة اللام: «ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب[٤] من قول بعضهم:

وقال: اضرب الساقين إمِّك هابل

كسر الميم لكسرة الهمزة.

واعتبره ابن جني من هجوم الحركات على الحركات من غير قياس حيث قال: «والضرب الثاني مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس، وهو كبيت الكتاب

وقال: اضرب الساقين إمِّك هابل

(١) البحر المحيط جـ٣٠٢/١.
(٢) السابق نفسه، وانظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص٣٤٦.
(٣) انظره في الخصائص جـ١٤١/٣.
(٤) ورد في الكتاب جـ٢٧٢/٢: ما يشعر بأن هذا ليس بشعر قال: «واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها، وذلـك =

وأصله: أمك هابل، إلا أن همزة (أمك) كُسرت لانكسار ما قبلها، على حد قراءة من قرأ: ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾[١] فصار: إِمُّكَ هابل، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الإعراب، فابتَّزتها موضعها؛ فلهذا شاذ لا يقاس عليه، ألا تراك لا تقول: قدرك واسعة، ولا عدلك ثقيل ولا بنتك عاقلة[٢].

حكى ابن مالك عن الفارسي أن نحو: (زيد بن عمرو) عند قصد النعت في غير النداء مركب، وأن حركة المنعوت حركة إتباع كحركة ميم (مرء) على لغة من قال: (هذا مُرُؤ) و (رأيت مَرَأ) و (مررت بمِرِئ)[٣].

ومنه: ما حكاه السيوطي في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ﴾[٤]. حيث ضمت لام قُل إتباعاً لضمة العين بعدها[٥].

٣- إتباع حركة البناء في لفظ لحركة البناء في لفظ آخر:

حكى الرضي: إتباع الثاني للأول في كسر همزة إِمُّك إتباعاً للكسرة قبلها، في نحو قول الشاعر:

قال: ***وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هابل**[٦]*

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسر نون الساقين، كما أتبعوا الأول الثاني في أُنبؤُ، ومثله قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أُمِّهَا ﴾[٧]. بكسر الهمزة في بعض القراءات، وقولهم: ويلمها بكسر اللام، أصله: وى لِأُمَّها، حذفت الهمزة شذوذاً، نقله الرضي[٨].

ثم قال: «إما بعد اتباع حركتها حركة اللام، أو قبله»[٩].

= قولك: اقتل.. .. وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأوردوا أن يكون العمل من وجه واحد، .. ..، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أجوءك، وأنبؤك، الساقين إمك هابل فكسرهما جميعاً كما ضم في ذلك».

(١) من سورة النساء من الآية رقم ١١.
(٢) الخصائص جـ١٤١/٣.
(٣) انظر: شرح التسهيل جـ٢٥١/٣.
(٤) من سورة الإسراء من الآية رقم ١١٠.
(٥) انظر: همع الهوامع جـ١٨٠/٦.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) من سورة القصص من الآية رقم ٥٩.
(٨) شرح الشافية جـ٢٦٢/٢-٢٦٣.
(٩) السابق نفسه جـ٢٦٤/٢.

٤- قلب واو الكلمة المقابلة للعين ياءً في لفظ إتباعاً لقلب الواو المقابلة للّام ياءً في لفظ آخر:

من ذلك قولهم في: (صوَّم): (صُيَّم) حيث قلبت الواو وهى عين الكلمة ياءً تناسقاً مع قلب الواو ياءً في اللام في كلمة أخرى وهى (عصىَّ) وذلك لمجاورة العين للام استحقت العين أن تأخذ حكم اللام في كلمة أخرى بهذه المناسبة وهذه المشابهة.

ألا تراه قال: [١] إنهم شبهوا باب (صُوّم) بباب (عصىّ)، فقلبه بعضهم ومثله قولهم في: (جُوَّع) (جُيَّع) قال الشاعر:

ومعترض تغلي المراجل تحته ∴ بادرتُ طَبْختها لرهط جُيَّع[٢]

وأنشدوا:

لولا الإله ما سكنَّا خضما ∴ ولا ظللنا بالمشاء قُيَّما[٣]

ومنه ما أنشده محمد بن حبيب من قوله:

بريذينة بل البراذين ثغرها ∴ وقد شربت من آخر الصيف أُيَّلا[٤]

حيث أجازوا فيه أن يكون أراد: جمع لبن آثل أي خاثر، من قولهم: آل اللبن يئول إذا خَثَر؛ فقلبت العين حملا على قلب اللام[٥].

(١) أي سيبويه في الكتاب جـ٢/٣٧٠، وانظر: الخصائص جـ٣/٢١٩.
(٢) قائله/ لم يسم، ينظر في/ الخصائص جـ٣/٢١٩، والمعّرض: اللحم الذي لم يبلغ نضجه، والرواية: (طبخته) أي المعرض الشاهد في: (جُيَّع).
(٣) قائله/لم يسم، والشاهد في: (قُيَّما)، ينظر في/ الخصائص جـ٣/٢١٩، خضم: موضع في بلاد تميم، والمشاء/ كثرة المال.
(٤) قائله/ النابغة الجعدي، ينظر في/ الخصائص جـ٣/٢١٩، واللسان أوّل والخزانة جـ٣/٣١، بريذينة: تصغير برذونة، والبراذين: من الخيل ما كان من غير نتاج العرب، والثغر/ الفرج، والمعنى/ تشبهها ببرذونة نزا عليها البراذين، وكانت مغتلمة، فإن شرب أيّل يهيج الشهوة ويزيد الغلمة. (اللسان أوّل).
(٥) انظر: الخصائص جـ٣/٢١٩.

ومنه قول جرير:

لحب المؤقِدان إلىَّ مُوسى[١].

حيث همز واو موسى عندما تصور الضمة لمجاورتها الواو، أنها كأنها فيها، فهمزها تناسقاً مع همزها في كلمة أخرى من نحو (أَدْؤُر) و (النؤور)[٢].

٥- الخروج من حكم الإدغام إلى حكم الفك.

فقد يفك الإدغام في لفظ إتباعاً للفظ آخر، نحو: ما جاء في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم " « أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب»[٣].

فقد وردت(أدبب) بدون إدغام برغم استحقاق الإدغام لتتناسق مع (الحوأبب) في الحركات، إذ الأصل: الأدب.

٦- مجيء اسم محلي بأل على نسق المحلي بأل في لفظ آخر نحو قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مبارَكاً ∴ شديداً بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه[٤]

٧- قلب الواو المجاورة للطرف همزة في لفظ إتباعاً لقلبها همزة في لفظ آخر، نحو قولهم (أوائل).

والأصل (أواول)، وقعت الواو الثانية مجاورة للطرف فقلبت همزة إتباعاً لقلبها همزة في كساء ورداء[٥].

(١) ينظر في/ الخصائص جـ٢١٩/٣.
(٢) السابق نفسه.
(٣) ينظر في مسند أحمد جـ٥٢/٦، والعامل اللغوي ص٢٦، والأدبب: الأدب، يقال: جمل أدل، أي: كثير الوبر، أو كثير الدبب. لسان العرب (د ب ب).
(٤) قائله/ بن ميادة من بحر/ الطويل، ينظر في: أوضح المسالك جـ٦٧/١، والشاهد فيه/ مجيء اليزيد محلي بأل على نسق الوليد، انظر: أوضح المسالك جـ٦٧/١، العامل اللغوي ص٢٦.
(٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ٣٦٩/٢ -٣٧٠، يقول العكبري: والأصل موزورات، ولكن أريد التآخي وكذلك قولهم: إنه لا يأتينا بالغدايا والعشايا (التبيان جـ٤٢٣/١).

٨- مجيء لفظ بقلب الواو فيه همزة على نسق همزة في لفظ آخر:

ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – :« ارجعن مأزورات غير مأجورات» حيث جاءت مأزورات بالهمزة لتناسق مأجورات بالهمزة بعدها، إذ إن مأزورات من الوزر(١).

٩- الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الاعلال طلبا للتشاكل والتناسق وذلك نحو مجيء اللفظ بإبدال واوه ياء تناسقاً مع ياء في لفظ آخر كما في قوله – صلى الله عليه وسلم -: «لا دريت ولا تليت»(٢).

حيث قلبت واو تليت ياء تناسقاً مع ياء دريت لأن تليت من التلاوة.

١٠- الخروج من حكم منع الصرف إلى حكم الصرف:

حيث جاء لفظ بالتنوين غير المستحق إتباعاً للفظ آخر بالتنوين المستحق نحو قوله تعالى: ﴿ **سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا** ﴾ (٣). في قراءة من نون الجميع (٤).

١١-إتباع العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم بحركة الضم تناسقاً مع (ابنم وامرؤ)(٥).

١٢- إتباع المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة بحركة الضم اتباعاً للغايات من نحو قبل وبعد.

قال ابن يعيش: « ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بنى كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيا في

(١) انظر: في مغني اللبيب جـ٦٨٤/٢، تحقيق/ محيى الدين عبد الحميد وانظر: العامل اللغوي ص٢٦.
(٢) سنن النسائي جـ٢٠٥١/٢، (الكتب الستة – رائد بن صبري بن أبي علفة- مكتبة الرشد) وانظر: شرح التسهيل جـ١٧٢/١، والعامل اللغوي ص٢٧.
(٣) من سورة الإنسان من الآية رقم ٤.
(٤) اختلف في (سلاسل) فنافع، وهشام، من طريق الحلواني، والشذاتي، عن الداجوني، وأبو بكر، والكسائي، وأبو جعفر، ورويس، من طريق أبى الطيب، بالتنوين للتناسب؛ لأن ما قبله منون منصوب.
وقال الكسائي، وغيره من الكوفيين إن بعض العرب يصرفون جميع مالا ينصف، إلا أفعل التفضيل، (إتحاف فضلاء البشير ص٥٧٦).
(٥) انظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٥/٢.

غير ذلك، فكما بنى قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبنى على الضم[١].

١٣-**إتباع حركة الفاء في لفظ لحركة الفاء في لفظ آخر من ذلك قولهم:** (ما سمعت له حِسا ولا جِرساً) حيث كسرت الجيم لمجاورتها الحاء في الكلمة السابقة عليها [٢].

١٤-**الخروج بوزن الكلمة إلى غيره طلباً للتناسق والتشاكل فقد ورد: إلقاء الألف من لفظ إتباعاً لنسق لفظ آخر. حيث حكي سيبويه قوله:** «أن ذا يتبع ذا كما أن ينوءك يتبع يسوءك، ولا يكون ينوءك مبتدأ»[٣].

وحكى الفراء عن قول العرب: ما ساءك وناءك من ذلك، ومعناه ما ساءك وأناءك، إلا أنه ألقى الألف؛ لأنه متبع لساءك، ومنه قول العرب أيضاَ: (أكلت طعاماً فهنأني ومرأني) ومعناه: إذا أفردت: وأمرأني فحذف منه الألف لما اتبع ما لا ألف فيه [٤].

يقول ابن مالك في إطار التشاكل الوارد في لغة العرب: «وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره كقول العرب: (أخذه ما قَدُم وما حَدُث)، و(هَنَأه ومَرأه)، و(فعلته على ما يسُوءُك ويَنُوءُك) ولا يقولون في الإفراد إلا: حدث، وأمرأه، وأناءه يُنِيئه، وهذا ونحوه المراد بقولي: (كما قد يسوغ لكلمات غير مالها من حكم ووزن»[٥].

ويجوز أن يكون من التناسق في الأبنية: المزيد للإلحاق

حث إن الإلحاق معناه: أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحدٍ في مثل مكانه في الملحق

(١) شرح المفصل جـ١٣٠/٢.
(٢) انظر: مغنى اللبيب جـ٦٨٤/٢، تح/ محيي الدين عبد الحميد وانظر: العامل اللغوي ص٢٣، ٢٥.
(٣) الكتاب جـ٣٣٢/١.
(٤) انظر: معاني الفراء، جـ٣٠٠/٢، والعامل اللغوي ص٥٣.
(٥) شرح التسهيل جـ١٢٧/١.

بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً[١].

وفائدة الإلحاق: أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع[٢].

ودليل الإلحاق: أن يفيد الحرف المزيد للإلحاق إفادة في المعني غير مطردة [٣].

وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم، ككوكب، وزينب فإنه لا معني لتركيب ككب وزنب[٤].

فمثال للمزيد بحرف نحو: كوثر وقعدد.

ومثال المزيد بحرفين نحو: ألندد ويلندد وحبنطى فإن الزيادتين في كل واحد منهما للإلحاق.

والأسماء الملحقة بالرباعي كثيرة:

١- فَوْعَل= كوثر.

٢- فَيْعَل= زينب.

٣- فَعْوَل= جدول.

٤- فَعْلَل= مضعف اللام.

٥- فَعْلىً= كأرضي.

٦- فَعْلَنٌ = كرعشن[٥].

٧- فِعَلْنَهَ = عِرَضْنه[٦].

٨- فِعْلِن = فِرْسِنٍ[٧].

(١) شرح الشافية للرضي جـ٥٢/١، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٤٥١.
(٢) السابق نفس الموضع.
(٣) السابق ص٥٣.
(٤) شرح الشافية جـ٥٤/١.
(٥) الرعشن: المرتعش.
(٦) عرضه: الاعتراض في السير من النشاط.
(٧) الفرسن: طرف خف البعير، القاموس المحيط ١٢٣٣.

٩- فَعْلَتَه = سنبته[١].

١٠-فنعل = عنسل[٢].

١١-فِعَلّ = خرب[٣].

١٢-فنعل = خنفس[٤].

وعند الأخفش فُعْلَلٌ مضعف اللام ملحق بجخْدَب كسُؤْدَد، ولا يمتنع عند الرضي أن يكون أُفْعُل وإفْعِل كأَبْلُمٍ وإجْرِدٍ[٥] للألحاق وكذا يلمع[٦] وكذا فاعلٌ كعَالَم[٧].

ومن الثلاثي وملحق بالخماسي:

الملحق بسفرجل.

صمحمح[٨]، - عفنجج[٩] - كَرَوَّس[١٠] - عملس[١١] عثوثل[١٢] هبيخ [١٣] عقنقل[١٤] خفيدد وخفيفد[١٥] وألندد ويلندد وحبنطى

ومن الملحق بالرباعي:

جحنفل [١٦] حبوكر [١٧]

ومن الملحق بقرطعب من الثلاثي: أردب – فردوس ادرون انقحل[١٨].

ومن الرباعي : قرشب ٠ علسكد[١٩].

(١) السنبتة/ الحقبة وهى المدة من الزمن، السابق ٨٠٩.
(٢) عنسل: الناقة السريعة السابق ١١٤٩.
(٣) خدب: الضخم والشيخ والعظم الجافي، القاموس ٤٤٣.
(٤) خنفس: ودبية أصغر من الجعل منتنة الريح.
(٥) الأجرد: نبت يدل على الكمأة.
(٦) اليلمع: السراب.
(٧) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٥٩/١.
(٨) الصمحمح: الشديد القوى، القاموس المحيط ٩٤٥.
(٩) العفنجج: الضخم الأحمق.
(١٠) الكروس: الشديد.
(١١) العملس: القوى الشديد، القاموس ١١٤٤.
(١٢) العثوثل: الكثير اللحم الرخو.
(١٣) الهبيخ: الرجل الذى لا خير فيه.
(١٤) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل، القاموس ١١٢٣.
(١٥) خفيدد وخفيفد": الظليم.
(١٦) جحنفل: الغليظ.
(١٧) حبوكر: الداهية.
(١٨) انقحل: الفردوس - البستان.
(١٩) علسكد: الغليظ.

ومن الملحق بجحمرش بالتضعيف = قولهم: هَمَّرِش[١].

وعند الرضي يجوز أن يكون سرادح ملحقاً بجردحل.

وأما علابط فملحق بقذعمل وكنابيل[٢] ملحقاً بقذعميل[٣].

التعقيب: أقول: باستقصاء أشكال التناسق في المباني فقد وضحت له أنماط عديدة ومتنوعة ظهرت في مسرح الاستعمال اللغوي فصيحة مما يرجح عندى الأخذ بالآتي:

١- الأخذ بما ورد في القراءات القرآنية حيث وردت في الفصيح من آيات الذكر الحكيم من قوله (الحمدُ لُله) بالرفع في قراءة إبراهيم بن أبى عبلة وأثبت النحاس أنها لغة بنى ربيعة، مما يرجح مذهب الفراء في القول بالاتباع.

وأما رأى الزجاج فلا يساعد عليه لرفضه قراءة في مقابلة النص الفصيح وكان يلزم بناء القاعدة على الأخذ بالقراءة وعدم الدفع بها أو الرد والتضعيف لها.

٢- الأخذ بقراءة الحسن البصري في قراءة الخفض بكسر الدال واللام في قوله تعالى (الحمدِ لِله) فقد شهد العلماء أنها لغة تميم مما يؤيد أن اللغة العربية تجرى فيها الحركات والمباني والحروف والألفاظ على التناسق والتناسب في التأثر بالمجاور لها أو حتى بالاتباع للمشابه والمشاكل وإن دعاهم إلى ذلك الإخلال بالعلامة الإعرابية.

٣- غالباً ما يقوم اتباع حركة الإعراب لحركة البناء في الألفاظ على تنزيل اللفظين منزلة اللفظ الواحد بدليل تأثر المتجاورين على نحو (الحمدِ لِله) وإنما دعاهم إلى هذا التأثر كثرة الاستعمال مقترنين.

٤- نفرة اللسان العربي للخروج من ضمة إلى كسرة فمال إلى التوافق وعدم التخالف حيث نطق بمثل إبِل فأتبع على المألوف في قوله (الحمدِ لِله).

(١) همرش: جحمرش العجوز، القاموس ٢٤٣.
(٢) كنابيل: اسم موضع، والكنبل: اسم للصلب السابق ١٤٣٦.
(٣) انظر: شرح الشافية جـ١/٦٠-٦١.

٥- الهروب من الثقل في النطق بالضم والخروج إلى الكسر ثقل ومَد ذلك في الأبنية من الأوزان المهملة لذا اتبع على صورة اللفظ المستعمل وليس اللفظ المهمل في نحو الحمدُ لُله والحمدِ لِله، فـ إِبِل في المستعمل وعُنُق أيضاً، فكان الاتباع على هذه الأبنية المستعملة طبقا لمقتضيات الذوق العربي تأثيراً وتأثراً.

٦- تنزيل الصوتين منزلة الجزء الواحد تأثراً بكثرة الاستعمال التي تلجأ إلى التخفيف مبدأ في لغة العرب.

٧- ما ذهب إليه ابن الأنباري أراه لا يساعد عليه لإنكاره القراءتين (الحمدُ لُله) و (الحمدِ لِله) حيث كان حرصه على العلامة الإعرابية أشد من تفهمه لمقتضيات السياق العربي والخضوع لطبيعة الذوق العربي والالتزام بالظواهر السياقية والاعتراف بالمناسبة الصوتية والتناسق الصوتي والشكلي مبدأ عام في لغة العرب.

٨- عدم الاعتداد بمذهب الزجاج في موقفه من قراءة قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ** ﴾[1]. بضم التاء إتباعاً للجيم، الذى حمل الاتباع على التوهم وليس ينبغي عنده أن يقرأ القرآن على التوهم بغير الصواب وهو الذى توهم غير الصواب؛ لأنه رفض قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران، وقال: غلط من أبى جعفر وأنكر القراءة مما لا يصح ولا يليق بالقراءات التي هي لهجات العرب وألسنة العرب والتي يلزم الاعتداد بها وبناء القواعد من أجلها.

٩- عدم الالتفات لمذهب ابن جني حيث أنكر أن تستهلك حركة الاتباع حركة الإعراب وحكم على أنها لغة ضعيفة ومن ثم حكم على من قرأ بها بأن القراءة ضعيفة أيضاً.

١٠- ضعف مذهب الأنباري في رميه للقراءة بالضعف ولجوئه للتخريج في قراءة (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا).

(١) من سورة الإسراء من الآية رقم ٦١.

والعجب له: إذ إنه يضعف القراءة من جهة ويخرج لها على الاتباع من جهة أخري في أحد التوجيهين الداعي إليهما.

١١-تقوية مذهب أبى حيان وتضعيف مذهب الزمخشري لأن الأول انتقد الثاني في تضعيف القراءة، أما الأول فقد دافع عن القراءة ودافع عن القارئ، بالإضافة إلى أنه مال إلى الذوق العربي في تأثره بالميل إلى الخفة وكراهة الضم بعد الكسرة حيث فرض السياق تغليب أحدهما على الآخر.

١٢-الاعتداد بقول ابن جني أن الاتباع هو هجوم حركته على حركة الإعراب فهو بالنهاية تأثير وتأثر المتجاورين بعضهما البعض.

١٣-تعدد أوجه الاتباع في الألفاظ في سجية الذوق العربي فهم يتبعون بالنظر إلى كلمة معينة يتأثرون بها فيؤثرون بها في غيرها إتباعاً لها، كما في حركة المنعوت عند قصد النعت في غير نداء في تركيب (زيد بن عمرو) إتباعاً لميم (مرء) في حالة الضم والرفع والنصب.

١٤- تأثر حركات حروف المباني في لفظ بلفظ مجاور له إتباعاً لنسق شكل لفظ آخر في الألفاظ الصحيحة كما في (الساقينِ إمك)

١٥- بالتناسق والمشاكلة سوغ لكلمات ما قد منعت منه نحو إعلال عين الكلمة إتباعاً للام كلمة أخرى، فك إدغام كلمة إتباعاً وتناسقاً مع صورة أخرى واقتران اللام في كلمة تناسقاً مع كلمة أخرى، قلب الواو همزة في كلمة تناسقاً مع همزة في كلمة أخرى الخروج من حكم التصحيح إلى الإعلال طلباً للتشاكل والتناسق صرف الممنوع من الصرف.

١٦- التماس العلل في بناء بعض الحركات في الألفاظ فأغلبها ثبت أنه قائم على (الاتباع) كما في العلم الموصوف بابن إتباعاً مع (ابنم وامرؤ) واتباع العلم المفرد بالبناء على الضم إتباعاً للغايات من (قبل وبعد) اعتلالاً لسبب من الأسباب يوحد بينهما وذلك أن المنادى يشترك مع (قبل) و(بعد) في حالتهما فكل منهما عند الإضافة أو التنكير يعربان.

١٧-اتباع اللفظ للفظ - أحياناً يرجع للجرس الصوتي كما في: (حِسا ولا جِرساً).

١٨-يتسنى بالإتباع الخروج من زون إلى وزن آخر مبدأ يطلبه التشاكل والتناسق في لغة العرب لن ترض عنه بديلاً.

١٩- مجيء التشاكل والتناسق بشكل قياسي كما في المزيد للإلحاق من الأبنية الرباعية والخماسية فيزيد الحرف أو الحرفان على تركيب ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى، فيناسقه في عدد الحروف والحركات والسكنات فيؤثر البناء بالوزن ويتأثر الآخر بإفادة معنى.

❁❁❁❁

المبحث الثاني

تناسق المفردات في المعاني النحوية

وذلك بأن يحدث للكلمات والألفاظ ما حدث في الأصوات اللغوية من الحركات والحروف، وتلعب المجاورة العامل الأقوى في هذه الأبواب، وذلك حيث يتجاور اللفظان في التركيب النحوي فيؤثر أحدهما في الآخر مقبلاً أو مدبراً فيتأثر أحدهما فيأخذ حكمه أو معناه أو نوعه، ويصير اللفظان متقاربين أو متماثلين لما لزم بينهما من تناسق.

والسبب الذي دعا إلى التناسق والتماثل: إنما هو التناسب أو المناسبة بين الألفاظ والكلمات المتجاورة لتحقيق الإيقاع الصوتي أحياناً، أو المشاكلة في الحكم، وذلك الذي يؤدي إلى بيان المعني ووضوحه في نفس السابع[١].

وقد ورد من أمثلة التناسق في هذه الأبواب الآتي:

التناسق في الأحوال والأزمنة

وذلك نحو قولهم: **(أحسنت إليه إذ أطاعني)**؛ حيث جعل ابن جني العلة في هذا التناسق ترجع إلى التأثر بالمجاورة[٢].

فأنت في المثال لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك حيث إنك تري أن الاحسان مسبب عن الطاعة، وهى العِلَّة له، ولابد من تقدم وقت السبب علي وقت المسبَّب، كما لابد من ذلك مع العِلة. لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان، في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان؛ صارا كأنهما إنما وقعا في زمان واحد، ولذلك عمل

(١) انظر: التوابع أصولها وأحكامها، دراسة نحوية ص٦٨.
(٢) انظر: الخصائص جـ٣/٢٢٢.

الاحسان في الزمان الذي يجاور وقته؛ كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه(١).

ومثله: لما شكرني زرته، ولما استكفاني كفيته، وزرته إذ استزارني، واثنيت عليه حين أطاعني، وإذا أتيته رحب بي، وكلما استنصرته نصرني(٢).

فالذي يؤكد عندك حال اتباع الثاني للأول، وأنه ليس معه في وقته، دخول الفاء في هذا النحو من الكلام، كقولك: إذا سألته فإنه يعطيني، وإذا لقيته فإنه يبشر بي، فدخول الفاء هنا أول دليل على التعقيب وأن الفعلين لم يقعا معاً في زمان واحد(٣).

فلما تجاورا تناسقا في الزمن فكأنهما وقعا في زمان واحد وجعل من ذلك ابن جني التوجيه في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾(٤). وذلك أن تجعل (إذْ) بدلاً من قوله (اليوم)، وجاز إبدال إذ وهو ماض (في الدنيا) من قوله: (اليوم) وهو حينئذ حاضر (في الآخر)، لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب عن الظلم، وكانت أيضاً الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة، ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنين الدانيين المتلاصقين نحو: أحسنت إليه إذ شكرني.

فعلة التماثل هنا كما يوضحها ابن جني ترجع إلى: تجاور الزمانان حيث أثر أحدهما في الآخر فتقاربا برغم مجيء الثاني أولاً، والأول ثانياً إذ إن الأول مسبب عن الثاني، وقد استدل على ذلك بالفاء الدالة على التعقيب فلما تجاور أحسن التقارب حتي جعلك تظن أنهما على زمن واحد وحال واحدة.

وإنما كان التقارب والتماثل في الزمان دون المكان: من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه أما المكان، فليس كذلك؛ لأن المكانين يوجدان في الوقت الواحد، والأوقات كلها، فلم يقم بعضها مقام بعض،

(١) انظر: السابق نفس الموضع.
(٢) الخصائص جـ٣/٢٢٣.
(٣) السابق نفسه.
(٤) من سورة الزخرف الآية رقم ٣٩.

ولم يجر مجراه فلهذا لا تقول: جلست في البيت من خارج أسكنته، وإن كان ذلك موضعاً يجاور البيت ويماسه، وذلك لأن البيت لا يعدم، كما يعدم الوقت فيعوض عنه(١).

تعقيب:

من تفسير ابن جني لتجاور الأزمنة والأحوال تري أن التأثر بينهما تم مقبلاً ومدبراً حيث أثر كل منهما في صاحبه تأثيراً متبادلاً، فتقاربا بهذا التأثير المتبادل بينهما فصارا كأنهما في زمن واحد بعد أن كان أحدهما علة وسبب للآخر وبعد أن كان الثاني يحدث أولاً في أول الزمن والأول يكون مسبب عنه فيحدث في الزمن المتأخر عنه. وبفعل التجاور تم التأثير والتأثر وصارا كأنهما في زمن واحد.

التناسق في التذكير والتأنيث:

وقد جعل أبو البقاء العكبري من ذلك: قوله تعالى: ﴿**فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾(٢)؛ حيث حذف التاء من عشرة وهى مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرة، ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه (٣).

وعند غيره أن المعتبر حال الموصوف المحذوف إذ يقول الشيخ: خالد: «وإذا كان المعدود صفة منوياً موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها، فإن كان الموصوف مذكراً أنث العدد وإن كان مؤنثاً ذكر، قال الله تعالى: ﴿**مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، أي عشر (حسنات) أمثالها»(٤).

وجعل أبو البقاء من أمثلة ذلك قولهم: (قطعت بعض أصابعه)(٥).

(١) الخصائص جـ٣/٢٢٥.
(٢) من سورة الأنعام من الآية رقم ١٦٠.
(٣) انظر: التبيان جـ١/٤٢٣.
(٤) التصريح جـ٢/٢٧١.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٢٣.

حيث ناسق المضاف، المضاف إليه، فكان في الأصل المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً ولعامل المجاورة أثر المضاف إليه المؤنث في المضاف المذكر تأثيرا لاحقاً فأحدث فيه التأنيث والدليل على ذلك مجيء الفعل الذي أسند إليه هذا المضاف مؤنثاً فقال: (قطعت) (بعض) كما يقال: (ذهبت هند) و(قامت دعد).

وجعل منه قول الشاعر:

لما أتي خبرُ الزُّبير تواضعتْ ∴ سورُ المدينـةِ والجبـال الخشـعُ[١]

حيث اكتسب لفظ (سور) التأنيث وهو (مضاف) من لفظ المدينة وهو المضاف إليه فناسقه في التأنيث لتأثره بالجوار أي أن العامل في التأثير الجوار فأثر المضاف إليه (المدينة) على المضاف (سور) تأثيراً لاحقاً أو سابقاً فأنث لفظ سور بدليل أنه أسند إليه الفعل مؤنثاً وقال: (تواضعت سور) كما لو قال: (قامت هند).

وقد تواضع العلماء على أن المضاف إلى مؤنث يكتسب تأنيثا فيناسقه بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه وكون الأول بعضاً أو كبعض.

وكذلك يكتسب المؤنث في الأصل المضاف إلى مذكر تذكيراً فيناسقه في التذكير بالشرط المذكور[٢].

وجعل من الأول قول الشاعر:

إذا بعضُ السنين تَعَرَّقَتْنا ∴ كفَى الأيتـامَ فَـقْدُ أبـي اليتيم[٣]

(١) قائله/ جرير في ديوانه ص٩١٣، تحقيق نعمان أمين طه – دار المعارف بمصر ط (٣)، وطبعة دار صادر بيروت، من بحر/ الكامل، ينظر في/ الأشباه والنظائر جـ١٠٥/٢ -٢٢٠ للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكم، مؤسسة الرسالة – بيروت ط(١) ١٩٨٥م، جمهرة اللغة ص٧٢٣ – لابن دريد حققه/ رمزي منير بعلبكي – دار القلم للملايين، بيروت ط (١) ١٩٨٧م، شرح أبيات سيبويه جـ٥٧/١، للسيرافي – دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت ١٩٧٩م، ولجرير أو الفرزدق في سمط اللآلئ ص٣٧٩ -٩٢٢، لأبى عبيد البكري – تحقيق عبد العزيز الميمني – دار الحديث – بيروت ط (٢) ١٩٨٤م.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١٠١/٣ -١٠٣.

(٣) قائله/ جرير من بحر/ الوافرينظر في/ الديوان ص٢١٩، والكتاب جـ٥٢/١، ٦٤، المقتضب جـ١٩٨/٤، وخزانة الأدب جـ٢٢٠/٤، ٢٢١، وشرح المفصل جـ٦/٥.

حيث اكتسب لفظ (بعض) التأنيث وقد كان في الأصل مذكراً؛ لأنه تأثر بمجاورته (للسنين) فناسقه في التأنيث ويدلك على تأثره بهذه المجاورة إسناد الفعل (تعرق) – وقد لحقه التاء – إلى ضمير (بعض).

ومنه قول الآخر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ∴ أعاليها مر الرياح النواسم[١]

فقد تأثر (مر) المذكر بالرياح المؤنث، وكان الأول مضافاً للثاني، فناسق الأول الثاني في التأنيث، وهذا التأثير يعد تأثير لاحقاً لذلك ورد (مر) مؤنثاً وقد كان في الأصل مذكراً إلا أنه

اكتسب التأنيث بمجاورته للمضاف إليه المؤنث.

وجعل من الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٢] فقد أخبر عن الرحمة بالمذكر (قريب) لأن لفظ الجلالة المضاف إليه لرحمة قد أثر بالجوار على رحمة فاكتسب (رحمة) التذكير منه، وناسقه تذكيراً، وقد كان هذا التأثير لاحقا.

ومنه قول الشاعر:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوع هَوى ∴ وعقْبُ عاصِي الهوى يِزْدادُ تَنْويرا[٣]

حيث أخبر عن (إنارة) المؤنث (بمكسوف) المذكر لأن إنارة اكتسبت التذكير من (العقل).

(١) قائله/ ذو الرمةمن بحر/الطويل، ينظر في/ الديوان ص٧٥٤، شرح أحمد بن حاتم الباهلي – تحقيق عبد القدوس أبى صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت ط (١) ١٩٨٢م، الكتاب جـ٥٢/١، ٦٥، المحتسب جـ٢٣٧/١، تحقيق على النجدي ناصف وآخرون لجنة إحياء التراث الاسلامي ١٣٨٦هـ.

(٢) من سورة الأعراف من الآية رقم ٥٦.

(٣) قائله/ بعض المولوينمن بحر/ البسيط، ينظر في/ خزانة الأدب جـ٢٢٧/٤، جـ١٠٦/٥، مغنى اللبيب جـ٥١٢/٢، أوضح المسالك جـ١٠٥/٣، منهج السالك للأشموني جـ٣١٠/٢، والتصريح جـ٣٢/٢، الأشباه والنظائر جـ٢٦٣/٥، المقاصد النحوية جـ٣٩٦/٣، للعيني مطبوع في الخزانة، دار صادر.

وكان هذا تأثيراً بالمجاورة فعندما جاور المضاف المؤنث المضاف إليه المذكر اثر الثاني في الأول تأثير لاحقاً فناسقه في معني التذكير، وذلك بعفل عامل المجاورة.

وكان ذلك عند النحاة بشرط صحة الاستغناء فيهما عن المضاف بالمضاف إليه، مع كون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه.

ومن ذلك: تناسق الفعل مع فاعله في معني التذكير والتأنيث:

حيث يكون الفعل مذكر مع الفاعل المذكر ويكون مؤنثاً مع الفاعل المؤنث وذلك بتاء ساكنة تلحق آخر الفعل الماضي وبتاء متحركة في أول الفعل المضارع.

وقد أشار العكبري إلى ذلك بفعل تأثير الجوار: فيقول: «ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم: (قامت هندٌ)، لم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما؛ فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة»(١).

وعلى ذلك يكون الفعل تأثر بمجاورته للفاعل المؤنث فناسق فاعله في التأنيث؛ فلحقته علامة التأنيث لزوماً تأثير لاحقاً ولا ينفك عنه التأنيث إلا إذا فصل بينه أو بين الفاعل بفاصل فيبعد عن المجاورة والتأثر فيلزم حينئذ عدم وجوب التأنيث.

فأنت تري أن النحاة قد نظروا إلى لفظ (هند) على أنه مؤنث حقيقي التأنيث يستوجب تأنيث الفعل له عند إسناده إليه بشرط عدم الفصل وذلك لأنه أقوى من المؤنث المجازي إذا قلت (طلعت الشمس) فيجوز (طلع الشمس) ولا يجوز (قامت هند)، وهذا يعني أن تأثير الفاعل حقيقي التأنيث على فعله أقوى من الفاعل مجازي التأنيث في حال الجواز.

(١) التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٢٣.

لذلك يقول الزمخشري: «والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة: جاء هند، وجاز طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت الشمس، فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم: حضر القاضي اليوم إمرة»(١).

تعقيب:

وهكذا ترى بين العامل والمعمول تناسق نوعي حيث يكون العامل متأثراً بالمعمول؛ فيلزم الوجوب، أو الجواز في التناسق والتماثل، وبهذا التناسق يكون التجانس اللفظي بين العامل والمعمول(٢).

التناسق في التوكيد المعنوي

فالتوكيد المعنوي ينقسم قسمين، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث، وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه.

أولاً: الذي يراد به إزالة الشك عن الحديث: وهو (التوكيد بالمصدر المؤكد لعامله):

تقول: مات زيد موتاً، وقتلت عمراً قتلاً **أما وجه إزالة الشك عن الحديث:** وذلك أن الإنسان قد يقول: مات فلانُ، مجازاً، وإن كان لم يمت أي: كاد يموت، وكذلك قتلتُ زيداً، قد يقوله ولم يقتله، أي: بلغت به القتل، فإذا قال: مات عمرو موتاً، وقتلت زيداً قتلاً، كان الموت والقتل حقيقيين(٣).

وأما وجه التناسق: فلأن المصدر جاء مؤكداً لفعله دون معني زائد على معناه؛ لأن التوكيد تكرار محض وهو تناسق في المعني على حد قول ابن عصفور(٤).

وإنما يكون توكيد للفعل: لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محدداً ولا منعوتاً(٥).

(١) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٥/٩١.
(٢) انظر: التوابع – أصولها وأحكامها ص٨٤.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٢٦٣.
(٤) انظر السابق.
(٥) نتائج الفكر ص ٣٥٧.

والمصدر إذن في هذه الحالة لا يكون مفعولاً مطلقاً: لأنه لم يكن منعوتاً أو في حكم المنعوت، وقد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً وهو ليس له نعت في اللفظ، وذلك إذا كان في حكم المنعوت، كأنك تريد بقولك: (ضربت ضرباً) «ضرباً ما» فلا يكون حينئذ توكيداً؛ إذ لا يؤكد الشيء بما فيه معني زائد على معناه؛ لأن التوكيد تكرار محض(١).

تعقيب:

يظهر من ذلك أن ثمة فرق بين المفعول المطلق والمصدر المؤكد، فالمصدر المؤكد لعامله إذا لم يرد به معني زائد على معني فعله فهو توكيد معنوي لعامله؛ حيث ناسق الثاني (المصدر) فأتى على نسق الأول (الفعل) في معناه (الحدث)، وقد لعبت المجاورة دورها في هذا التأثير إذ إنه أراد إزالة الشك عن الحديث فقصد ذلك بالتكرير لهذا المعني بالمصدر دون أدنى زيادة، فكان التأثير بذلك سابقاً أو مقبلاً حيث تناسق الثاني مع الأول في معني الحدث المجرد المطلق غير المحدد أو المنعوت.

ثانياً: التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه: وهو ما يرد في ألفاظ التوكيد المعنوي.

فقد ترادفت أقوال العلماء في تعريفه: إذ يعرفه الرضي وابن هشام بأنه: «تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول»(٢).

أما الأشموني فيعرفه بأنه: «التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر»(٣).

وهذه الألفاظ منها ما يكون:

١-**للواحد المذكر:** وهى: (نفسه)، (عينه) كله أجمع، أكتع، وزاد أهل الكوفة: أبصع، وأهل بغداد: أبتع(٤).

(١) انظر: نتائج الفكر ص٣٥٧.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٣٥٧/٢، شرح شذور الذهب ص١٠٤.
(٣) منهج السالك جـ٧٣/٣.
(٤) شرح الجمل جـ٢٦٤/١.

وهما لرفع المجاز عن الذات؛ تقول: (جاء زيدٌ) فيحتمل مجيء ذاته؛ ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: نفسه ارتفع الاحتمال الثاني [١]، أما (النفس والعين وكل) فلابد من اتصالها بضمير يطابق المؤكد ليحصل الربط بين التابع والمتبوع[٢].

٢- **وللاثنين: أنفسهما وأعينهما، كلاهما خاصة، وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً** تقول: (جاء الزيدان) فيحتمل مجيئهما معاً، وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدين، فإذا قيلا: (كلاهما) اندفع الاحتمال[٣].

ويشترط لهما:

١-أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين.

٢-أن يصح حلول الواحد محلهما.

٣-أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعني، فلا يجوز (مات زيد وعاش عمرو كلاهما).

٤-أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما[٤].

وللجماعة من المذكرين: (أنفسهم، أعينهم، كلهم) أجمعون، أكتعون ويجب اتصالهن بضمير يقول ابن مالك:

وكلا أذكر في الشمول وكلا ∴ كلتا جميعا بالضمير موصلاً

وأجمعون واكتعون وأبتع وأبصع، في حال الإفراد أجراهما في حال الجمع[٥].

٤- **والواحدة المؤنثة:** نفسها، عينها، كلها، جمعا، بصعاء، بتعاء عند من يقول في المذكر: ابتع وأبصع، وهذه الألفاظ تنقسم إلى قسمين[٦]:

(١) انظر: قطر الندى ص٣٠٠.
(٢) انظر التصريح جـ١/١٢١.
(٣) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٦٤.
(٤) انظر: قطر الندي ص٣٠١.
(٥) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٦٥.
(٦) انظر: الجمل جـ١/٢٦٦.

قسم يراد به الإحاطة والعموم، وقسم لا يراد به.

أما ما يراد به العموم والإحاطة: فلفظ «كل» وما في معناها.

وأما ما لا يراد به الإحاطة والعموم: فلفظ النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما.

فالذي يراد به العموم: ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، فتقول: جاء الجيش كله، أي: جاء كل الجيش، فهو تناسق في توكيد معني المحدث عنه من رفع احتمال كون الجائي بعض المذكورين(١).

تعقيب: نستنتج الآتي:

١- التناسق هنا: بتكرير المعني دون اللفظ، نحو قولك: رأيت زيداً نفسه، ورأيتكم أنفسكم، ومررت بكم كلكم، فزيد هو (نفسه) وضمير الجمع هو (أنفسكم) وضمير الكاف هو (كلهم).

وجدوى التأكيد هنا:

أنك عندما كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته(٢)، فكلمات التوكيد مماثلة للمؤكد المحدث عنه، فهنا التناسق في المعنى أتبعه تناسق من حيث المحل الإعرابي بالحمل على التوكيد اللفظي لأنه الأصل.

٢- أن ألفاظ التوكيد المعنوي تناسقت مع متبوعها في المحل الإعرابي فقولك: جاء زيد نفسهُ، ورأيت زيداً نفسهَ، ومررت بزيد نفسهِ، فكلمة نفسه تطابقت نسقاً مع المؤكد زيد رفعا ونصباً وجراً، فجاءت مماثلة له في المحل الإعرابي وذلك لوحدة العامل فيهما(٣).

(١) انظر: شرح الألفية ص ٥٠٣.
(٢) انظر: شرح المفصل جـ٣/٤٠.
(٣) انظر: التوابع أصولها وأحكامها ص١١١.

٣- الذى يؤيد مجيء التوكيد على نسق المؤكد أن ألفاظ التوكيد يصح لها أن تباشر العامل في المؤكد (أي: العامل في متبوعها) مما يدل على أنها في معني المتبوع، وأنها مشاركة له في العالم ومن ثم شاركته وتابعته في المحل الإعرابي.

٤- كما يؤيد المماثلة والتناسق بين التوكيد والمؤكد ما يكون في توكيد المتعاطفين المتحدين في معني عاملهما كما في قولك: (جاء زيد وذهب عمر كلاهما) فوحدة العامل لهما سوغت وحدة التوكيد بين التابع والمتبوع.

٤ - التناسق العددي بين الفعل وفاعله:

من مظاهر التناسق في الألفاظ ما ورد في لغة ازد شنوءة حيث يلحقون بالفعل علامة عند إسناده للفاعل الاسم الظاهر وهذه العلامة تأتي تناسقاً مع نوع الفاعل الظاهر فتكون هذه العلامة ألف الاثنين عندما يكون الفاعل الاسم الظاهر مثني وتكون العلامة واو الجمع عندما يكون الاسم الظاهر جمع مذكر، وتكون العلامة نون النسوة عندما يكون الاسم الظاهر جمع مؤنث.

وهذه اللغة قد اشتهرت بلغة (أكلوني البراغيث) حيث يتناسق العامل مع المعمول فيتناسق (أكل) مع الفاعل (البراغيث) في الجمعية وقد ورد في الحديث عن أبى هريرة – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[١].

قال الزركشي معقباً على الحديث:« جاء على لغة بعض العرب في إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل المتقدم فيقولون أكلوني البراغيث»[٢].

فالفعل يتعاقبون جاء على نسق الملائكة في العدد ونوعه الجمعية، **ويعلل ابن مالك للسبب في مجيء اللغة بهذا النسق:** «حيث عمد أصحاب هذه اللغة على تمييز فعل الواحد عن غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع

(١) أخرجه أحمد في مسنده جـ٢/٣١٢، والبزار في مسنده جـ١٦/٧٠، برقم ٩١١٨.
(٢) التنقيح في مشكلات الجامع الصحيح جـ١/١٨٣.

بعلامتيهما، مع بقاء الفعل مجرداً عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه، ليجري الكتاب على نسق واحد»[١].

ومما ورد على هذه اللغة: قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[٢]، فالفعل (أسروا(ناسق الفاعل (الذين) في الجمعية، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[٣]؛ حيث أجاز الفراء أن يكون (عموا) و(صموا) فعلان للكثير[٤]، على نحو قول الشاعر:

يلومُونني في اشتراء النخيل ∴ أهلي فكلهم يعذل[٥]

وتبعه الأخفش[٦]، وتبعهما ابن يعيش حيث حكم على هذه اللغة بأنها فاشية[٧]. ومن هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه ∴ وقد أسماه مبعد وحميم[٨]

حيث تناسق الفعل أسلم مع فاعله المثنى على هذه اللغة بمجيء الفعل وقد التحق به علامة التثنية فتماثلا مع فاعله في التثنية لأن فاعله (مبعد وحميم) مثنى مفروق.

والحقيقة أن النحاة اختلفوا حول هذه اللغة من جهة الحكم على ما لحق الفعل من علامة وبخاصة وأنه أسند للفاعل الاسم الظاهر، حيث يمتنع في القياس مثل ذلك، فكان لهم مذهبان:

(١) شواهد التوضيح ص٢٤٧.
(٢) من سورة الأنبياء من الآية رقم ٣.
(٣) من سورة المائدة من الآية رقم ٧١.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣١٦/١.
(٥) قائله/ أمية بن الصلت من بحر/ المتقارب، ينظر في/ الديوان ص١٢٧ – تحقيق د/ سجيع جميل الجبيلي، شرح المفصل جـ٨٧/٣، إعراب الحديث ص١٣٠، للعكبري، شرح الجمل ص١٠٤، منهج السالك جـ٣٠٤/١، التصريح جـ٤٠٤/١، الشاهد/ تناسق الفعل يلوم مع فاعله أهلي في العدد حيث ألحق بالفعل علامة الجمع فتماثلا العامل والمعمول في العدد وذلك على لغة أزد وشنوءة.
(٦) انظر/ معاني القرآن للأخفش جـ٤١٠/٢.
(٧) انظر/ شرح المفصل جـ٨٧/٣.
(٨) قائله/ عبد الله بن قيس الرقيات من بحر/ الطويل، ينظر في/ الديوان ١٩٦، المقاصد النحوية جـ٤٦١/٢، أوضح المسالك جـ٩٣/٢، منهج السالك جـ٣٩٠/١، والتصريح جـ٤٠٦/١، والصبان جـ٦٦/٢، المارقين: الخارجين لسان العرب (م ر ق).

الأول: يعد هذه اللواحق علامات لا محل لها من الإعراب وردت على جهة التماثل والتناسق وإشعاراً بأن الفعل مثنى مسند إلى فاعل مثنى أو مجموع.

وكان من أصحاب هذا المذهب: سيبويه[١]، والفراء[٢]، والأخفش[٣]، وابن السراج[٤]، وابن الوراق[٥]، وابن الشجري[٦]، والسهيلي[٧]، والعكبري[٨].

الثاني: يرون أنها ضمائر وتوجيهها على أحد قولين:

١-أن الفعل مع الضمير خبر مقدم، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر.

٢-أن الفاعل هو الضمير والاسم الظاهر بدلا منه.

تعقيب:

نخلص من ذلك بأن الراجح هو المذهب الأول أن هذا اللواحق علامات لحقت العامل لتناسق المعمول وتدل على نوعه وذلك لسببين:

أولهما: أن التناسق يعد ظاهرة في لغة العرب وهذا يقوي كون اللواحق علامات وحروف لا محل لها وردت تناسقاً مع فاعلها المثني أو الجمع ودالة على نوعه.

الثاني: في المذهب الأول – الأخذ بالظاهر وفي المذهب الثاني- دعوى للتأويل والأخذ بالظاهر أولى من دعوى التأويل.

على أن بعض الباحثين[٩] يري وفق بعض الآراء أن هذا من قبيل صحة عمل العامل الواحد في معمولين يكون كل منهما فاعلاً؛ حيث اجتمع (الضمير والاسم الظاهر) معمولين للفعل المذكور، وعلى وفق راي بعض المحدثين يجوز هذا ويعتبرونه من الفاعل المتعدد، أو المفروق، وهذا يجوز

(١) انظر/ الكتاب جـ٢/٤٠.
(٢) انظر/ معاني الفراء جـ١/٣١٦.
(٣) انظر/ معاني الأخفش جـ٢/٤١٠.
(٤) انظر/ الأصول في النحو جـ١/٧١.
(٥) انظر/ علل النحو ص ٢٧٣.
(٦) انظر/ أمالي ابن الشجري جـ١/٢٠١ -٢٠٢.
(٧) انظر/ نتائج الفكر ص١٢٨.
(٨) انظر/ االتبيان في إعراب القرآن جـ٢/٣٣.
(٩) انظر: التوابع أصولها وأحكامها ص٨٧.

عندهم من جهة أنه جائز في التركيب العطفي كقولك: جاء أحمد ومحمد أو جاء أحمد ومحمد ومحمود فهذا كقولك في نظرهم – جاء الرجلان، أو جاء الرجال، فالفاعل هنا مجموع بالتثنية أو الجمع، أي بانضمام الفاعل الأول إلى الثاني في التثنية، أو ضم الفاعل الأول إلى آخرين في حالة الجمع.

والأولى:

عندي أن تعدد المعمول لعامل واحد غير معهود في النحو العربي إلا عن طريق التوابع المصطلح عليها في النسق أو غيره، لذا كان الأولى الأخذ بما استقر عند النحاة في المذهب الأول والبعد عن غير المألوف.

٥- التناسق في الضمير

من ذلك قولهم في الضمير قد يقع (فَعَلْنَ) موقع (فعلوا) طلباً للتشاكل والتناسق من ذلك المعني من تنزيل ضمير جمع المؤنث منزلة ضمير جمع المذكر: مجيء ضمير المذكر على نسق ضمير المؤنث، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن»؛ حيث جاء (أضللن) على نسق (أظللن) و(أقللن) والأصل أن يقول ورب الشياطين وما أضلوا؛ لأن الشياطين من مذكر من يعقل.

إذ يقول ابن مالك في التسهيل: «وقد يوقع (فعلن) موقع (فعلوا) طلب التشاكل، كما قد يسوغ لكلماتٍ غير مالها من حكم ووزن»[١].

ثم رأيته استدل على ذلك من الأحاديث المأثورة الحديث موضع الشاهد حيث قال: «ومن الأحاديث المأثورة: «اللهم رب.. .. » الحديث، أراد : ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على ايقاع النون موقع الواو»[٢].

(١) التسهيل من خلال شرح التسهيل جـ١/١٢٦، وانظر: العامل اللغوي بين سيبويه والفراء ص٢٦، للدكتور/ صبحي عبد الحميد ط(١) ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، مطبعة الأمانة.
(٢) شرح التسهيل جـ١/ ١٢٧.

تعقيب:

رأيت هنا كيف أن الضمير المؤنث أثر على ضمير المذكر تأثيراً مقبلاً سابقا حيث ذكر هو أولاً مع السموات والأرض وكانا مؤنثين فلما تجاورا مع الشياطين وهو مذكر أثرا على الأخير التأنيث فأرغمه على ضمير الإناث، فقال والشياطين وما أضللن حفاظاً على تناسق الأصوات في الألفاظ المجاورة.

٦- تناسق العدد مع معدوده

وذلك لما كانت العشرة فما دونها جمع قلة فوجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلة. وذلك من قبل أن العدد عددان قليل وكثير فالقليل العشرة فما دونها، إلى الثلاثة، والجمع جمعان أيضاً جمع قليل وجمع كثير، فلما أريد إضافة أدنى العدد إلى نوع المعدود تبينا له - أضيف إلى الجمع القليل.

والعلة في ذلك كما يقول ابن يعيش: «ليشاكله ويطابق معناه في العدد، لأن التفسير يكون على حسب المفسر»(١).

لذلك فأنت تقول: عندي خمسة أرغفة، وثلاثة أفلس وأربعة اعبد، وسبعة أبحر وثلاثة أحمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة.

تعقيب:

فقد لوحظ في هذا النوع التأثر بالمجاورة تأثيراً مقبلا ومدبراً فقد أثر العدد ومعدوده كل منهما في الآخر؛ حيث تأثر المعدود بعدده تأثراً مقبلاً سابقاً فلما كان العدد من ثلاثة إلى عشرة عدد قليل فأثر في معدوده اللاحق به، ليأتي على نسق ما يناسبه من القلة فيتناسقا في المعنى، حيث إن كل منهما للقلة أو للعدد القليل، وكذلك لما كان المعدود مذكراً أتى العدد مؤنثاً على وفق قواعد العدد مع معدوده في الثلاثة إلى العشرة، ولما كان المعدود مؤنثاً ذكر العدد وكان التأثير هنا مدبراً لأن المعدود حينئذ هو الذي أثر في العدد تذكيراً وتأنيثاً.

(١) شرح المفصل جـ٦/٢٥، وانظر/ التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٢٧٢.

٧- تناسق العدد مع مجاور آخر خلاف معدوده:

وقد يتخلف المعدود عن مطابقة عدده ليأتي على نسق لفظ آخر مجاور له أيضاً.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾[(١)]؛ حيث ورد لفظ (سنبلات) وهو جمع مؤنث سالم، بدلا من لفظ (سنابل)، وذلك لتناسقها مع المجاور لها من لفظ (يابسات) حيث أثر التالي في السابق تأثيراً مدبراً أو لاحقاً وتأثر الأول بالثاني، فجاءت المماثلة في العدول عن نوع من الجمع إلى نوع آخر ليتساوى على نسق جمع المؤنث السالم فيتحقق بينهما المناسبة الصوتية والانسام الصوتي[(٢)].

تعقيب:

فعند النحاة: حق الاعداد التي تضاف للمعدود إذا كانت من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما أن يتطابقا في نوع الجمع وذلك بأن يكون المعدود على وزن جمع القلة إلا أن العدد القليل وهو من ثلاثة إلى عشرة بحسب معدوده فقد يكون معدوده لم يسمع فيه القلة، وهنا في الآية لفظ بقرات وسنبلات لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً فضلاً عن أن يكون للقلة، فلما لم يسمع لها جمع تكسير – أتت على وزن جمع المؤنث السالم واختير المؤنث السالم تناسقاً مع يابسات، ومثلها أن تقول سبع سموات وخمس صلوات[(٣)].

(١) من سورة يوسف من الآية رقم ٤٣.
(٢) انظر: الأشباه والنظائر جـ٤٧/١، للسيوطي – تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، والنحو الوافي جـ٥٢٧/٤-٥٢٨- عباس حسن – دار المعارف بمصر ط (٣) ١٩٦٦م، والتوابع – أحكامها وأصولها ص٦٩.
(٣) انظر: التصريح جـ٢٧٢/٢.

٨- صرف ما لا ينصرف

من التناسق الوارد في لغة العرب صرف الاسم الذى يستحق منع الصرف وقد اختلف العلماء فيه على آراء فبعضهم وهو سيبويه يراه لحن إذ يراه في الشعر فقط لأنه موطن ضرورة.

قال: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، كما أنها أسماء»(١).

وأكثر النحاة على رأى سيبويه إلا أنه مشروط بأن العلل الموجبة للترك أو العلة التي تقوم مقام العلتين تكون غير ما آخره ألف التأنيث أو أفعل التفضيل، ويكون الموضع موضع اضطرار أو تناسب.

وعلى التناسق ورد قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢). حيث قرأ الأعمش: «ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً)(٣)، وكان يستحقا المنع على أنهما عربيان فيمنعان للتعريف مع وزن الفعل، أو أنهما أعجميان فيمنعان للعجمة والتعريف أيضاً على خلاف(٤).

أما التناسق هنا في الآية: فهو لكمات منصرفة انضم إليها غير منصرفه، واستحقت ترك الصرف، ولكن صرفت لتناسق المنصرف.

والقول بالصرف للتناسق والازدواج في الآية قال به – الزمخشري، حيث صادفا (يغوثا ويعوقا) وداً وسواعا قبلهما فأثرا فيهما تأثير مقبلاً سابقاً، ثم ذكر بعدهما سواعاً فأثرا فيهما أيضاً تأثير لاحقاً (٥).

وأما صرف ما لا ينصرف للتناسق والنظام الواحد فكثير؛ على حد قول ابن مالك(٦) وعند الكسائي أنها لغة لبعض العرب وتبعه(٧) أبو حيان(٨).

(١) الكتاب جـ١/٨.
(٢) من سورة نوح من الآية رقم ٢٣.
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر جـ٢/٣٩١، إتحاف فضلاء البشير جـ٢/٥٦٤، قرأ بها الأشهب العقيلي أيضاً، انظر: البحر جـ٨/٣٣٦.
(٤) انظر: معاني الفراء جـ٣/١٨٩، معاني الزجاج جـ٥/٢٣١، التبيان جـ٢/١٢٤٢.
(٥) انظر/ الكشاف جـ٤/٦١٩.
(٦) شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥١٢، وانظر/ شرح ابن الناظم ٦٦٣، وشرح الرضي جـ١/١٠٦، ارتشاف الضرب جـ١/٤٤٨، والتصريح جـ٢/٢٢٧، شرح ابن عقيل جـ٢/٢٢٧، همع الهوامع جـ١/١١٩، ومنهج السالك للشموني ـ٣/٢٧٣.
(٧) انظر/ شرح الكافية للرضي جـ١/٣٥، ومنهج السالك جـ٣/٢٧٥.
(٨) انظر: البحر المحيط جـ٨/٣٣٦.

ومن أمثلة التناسق في صرف ما لا ينصرف أيضاَ: قوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا ﴾[١] فيمن قرأ بالتنوين في لفظ (سلاسل)[٢]، وقد كان هذا اللفظ: على صيغة منتهي الجموع، فيستحق منع الصرف، وعدم التنوين، الا أنها وردت في القراءة مصروفة وإنما كان ذلك لأنها جاورت ألفاظ مصروفة[٣]، فتأثرت بها تأثيراً سابقاً أو مقبلاً، فصارت مماثلة لها في الصرف.

وكان العامل والسبب في ذلك الحكم هو التجاور حيث التأثر في الصوت فأخذ الأول حكم الثاني، ويجوز العكس فقد سبقت لفظة (سلاسلاً) بألفاظ مصروفة وهي: ١- مذكوراً ، ٢- بصيراً، ٣- كفوراً فلك أن تقول: جاء التأثير من السابق لها تأثيراً مقبلاً، ولك أن تقول جاء التأثير لها من اللاحق تأثيراً مدبراً من خلال التالي لها في الجوار وهو لفظ أغلالاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرًا ﴾[٤].

يقول ابن الحاجب: «صرف ما لا ينصرف ويجوز[٥] صرفه للضرورة أو التناسب مثل سلاسلاً وأغلالاً وقواريراً»[٦].

فقد ورد لفظ (قواريرا) منوناً والأصل فيه عدم التنوين؛ لمنتهى الجموع لكنه لما سبقته ألفاظ منونة واتبع بكلمات منونة، حيث تضمنت هذه السورة إحدى وثلاثين آية تنتهى كل منها باسم منون، وذلك في الألفاظ الآتية:

١-مذكوراً، ٢- بصرياً ٣- كفوراً ٤- سعيراً ٥- كافوراً ٦- تفجيراً ٧- مستطيراً ٨- أسيراً ٩- شكوراً ١٠- قمطريراً ١١- سروراً ١٢- حريراً ١٣- زمهريراً ١٤- تذليلاً ١٥- قواريراً ١٦- تقديراً ١٧- زنجبيلاً ١٨- سلسبيلاً

(١) من سورة الإنسان من الآية رقم ٤.
(٢) حيث قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم (سلاسلاً)، انظر/ الإتحاف جـ٢/٥٧٦، قيل للتناسب لأن ما قبله منون منصوب، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥١٢، وابن الناظم ص٦٦٣، وشرح الكافية للرضي جـ١/١٠٦، وانظر/ التوابع أصولها وأحكامها ص٦٨.
(٤) من سورة الإنسان الآيتين رقمي ١٥، ١٦.
(٥) اختلف في (قوارير قوارير)، فنافع وأبو بكر والكسائي، وأبو جعفر بتنوينهما معاً، لأنهما كسلاسل جمعاً وتوجيها غير أن السلاسل على مفاعل وقوارير على مفاعيل ووقفوا عليهما بالألف للتناسب (الإتحاف جـ٢/٥٧٨) التوابع أصولها وأحكامها ص٦٩.
(٦) الكافية من خلال شرح الكافية جـ١/١٠٦.

١٩- منثوراً ٢٠- كبيراً ٢١- طهوراً ٢٢- مشكوراً ٢٣- تنزيلاً ٢٤- كفوراً ٢٥- أصيلاً ٢٦- طويلاً ٢٧- ثقيلاً ٢٨- تبديلاً ٢٩- سبيلاً ٣- حكيماً ٣١- أليماً.

تعقيب:

فقد لوحظ العامل لهذا التناسق إنما هو: عنصر الجوار حيث تتابعت الألفاظ فأثرت على لفظ (قوارير) تأثيراً مقبلا ومدبراً فدخلت في حكم المصروف.

٩- التناسق في الفواصل القرآنية

من التناسق: اتفاق الفواصل القرآنية (بزيادة) حرف على ما لا يستحق للتناسق بين الألفاظ المجاورة من ذلك ما ورد في قوله تعالى:

﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[1]؛ فتجد في لفظ (الظنون) (ألفاً) وحقه ألا تلحق هذه الألف به وإنما لحقت لمجاورته لألفاظ منصوبة منتهية بالألف سواء مسبوقة عليها نحو عليماً، حكيماً، خبيراً، وكيلاً، عفواً، رحيماً، مسطوراً، ميثاقاً غليظاً، عذاباً أليماً، بصيراً أو تالية لها نحو: زلزالاً شديداً ، غروراً، فراراً، يسيراً، مسئولاً.. .. إلى آخره، فكان تأثير هذه الألفاظ بالجوار عاملاً مؤثراً على النطق بنفس الصوت للتناسق الصوتي بالجوار.

ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[2].

فقد وردت أيضاً لفظة (الرسول) وقد لاحقتها ألف ولم تكن تستحق لولا مجيئها بذلك من أجل تناسقها مع ما سبقها من ألفاظ فيها ألف في أواخرها،

(١) من سورة الأحزاب من الآية رقم ١٠؛ حيث اختلف في: (الظنونا هنالك) في الآية رقم ١٠ و (الرسولا وقالوا) في الآية ٦٦، (والسبيلا ربنا) في الآية ٦٧ «فنافع، وابن عامر، وأبو بكر وأبو جعفر، بألف بعد النون واللام، وصلاً ووقفاً، في الثلاثة للرسم، وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي، وخلف عن أنفسه بإثباتها في الوقف دون الوصل، إجراء للفواصل مجري القوافي، وفي ثبوت ألف الأطلاق وافقهم ابن محيصن، والباقون بحذفها في الحالين؛ لأنها لا أصل لها.. قال السمين: قولهم تشبيها للفواصل بالقوافي، لا أحب هذه العبارة، فإنها منكرة لفظاً» إتحاف فضلاء البشير جـ٣٧١/٢، انظر/ التوابع أصولها وأحكامها ص٧٠.

(٢) من سورة الأحزاب الآيتين رقمي ٦٦، ٦٧، التوابع – أصولها وأحكامها ص٧١.

وقد تأثرت في ذلك بعنصر وعامل المجاورة، وكذلك ما تم في لفظ السبيل، فزيدت فيه ألف لم يكن يستحقها وإنما ورد ذلك بالتناسق مع ما جاوره من ألفاظ وردت بالألف، تأثير وتأثراً.

وفي إثباتها في المصاحف يقول أبو حيان: «وكتب (الظنونا) و (الرسولا) و(السبيلا) في المصحف بالألف، فحذفها حمزة، وأبو عمرو وقفاً ووصلاً وابن كثير والكسائي وحفص بحذفها وصلاً خاصة وباقي السبعة بإثباتها في الحالين.

واختار أبو عبيدة والحذاق أن يوقف على هذه الكلمة بالألف، ولا يوصل فيحذف أو يثبت؛ لأن حذفها مخالف لما اجتمعت عليه مصاحف الأمصار؛ ولأن إثباتها في الوصل معدوم في لسان العرب نظمهم ونثرهم لا في اضطرار ولا غيره.

أما إثباتها في الوقف ففيه اتباع الرسم، وموافقة لبعض مذاهب العرب، لأنهم يثبتون هذه الألف في قوافي أشعارهم، وفي تصاريفها، والقوافي في الكلام كالمصارع، وقال أبو على: (هي رؤوس الآى) تشبه بالقوافي من حيث كانت مقاطع، كما كنت القوافي مقاطع»[(١)].

وقيل من أمثلة التناسق في الفواصل بزيادة حرف قوله تعالى:

﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾[(٢)]؛ فيجوز في كلمة (قواريرا) الأولى أن تكون جاءت على نسق (تذليلا)[(٣)]،متأثرة بها تأثرا مقبلاً.

وأن (قواريرا) الثانية جاءت على نسق الأولي متأثرة بها، تأثراً مقبلاً أيضاً، ومتأثرة بلفظ (تقديرا) بعدها تأثراً مدبراً.

ومن التناسق في الفواصل بنقص حرف ما ورد في قوله تعالى:

(١) البحر المحيط جـ٧/٢١١.
(٢) من سورة الإنسان من الآية رقم ١٤ : الآية رقم ١٦.
(٣) التوابع أصولها وأحكامها ص٧٠.

﴿ وَٱلْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[١]؛ حيث تجاور لفظ (يسر) وأصله (يسرى) إذ إنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجاء في الآية متأثراً بما جاوره من ألفاظ وردت بخفض آخرها وهى: (الفجر – عشر – الشفع – الوتر) فكلها مخفوضة فتأثر لفظ (يسر) بها تأثراً مقبلاً فنقص حرف الياء وبقيت على خفض حرف الراء على شكل هذه الألفاظ المجاورة لها[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴾[٣]؛ حيث ورد كل من (أكرمنى) في نهاية الآية الأولى و(أهانن) في نهاية الآية الأخيرة، وكان الأصل فيهما أكرمني – أهانني فوجود (نون الوقاية) كان لأجل التحاق الفعلين بـ (ياء المتكلم) وقد حذفت هذه الياء، وبقيت الكسرة قبلها دليلاً عليها، وما ذلك إلا لتناسق هذين الفعلين مع ما جاورهما من كلمة وردت بالكسر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[٤]؛ حيث أتبع الفعلين كلمة المرصاد، فتأثرا بصوت الكسرة عليها تأثراً مقبلا، وما كان ذلك إلا لتناسق الفواصل.

تعقيب:

نخلص من ذلك إلى أنه كما ورد السجع في الكلام المنثور بأن تأتي بالكلام مقفي في غير وزن، فتتفق القوافي في الكلام المنثور؛ كذلك ورد في الآيات بما يسمى باتفاق الفواصل، ولا شك أن كلاً منهما يأتي في إطار التناسق في النثر العربي، وكان لفعل التجاور أثره البين في ذلك حيث تتأثر

(١) من سورة الفجر الآيات من ١ : ٤ أثبت الياء بعد الراء وصلاً في (يسر) نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين ابن كثير، ويعقوب، وإثباتها هو الأصل، لأنها لام فعل مضارع =
= مرفوع، وحذفها الباقون موافقة لخط المصحف الكريم، ورؤوس الآي (الإتحاف جـ٦٠٧/٢) وانظر: البحر المحيط جـ٤٦٣/٨.
(٢) وانظر أيضاً: التوابع أصولها وأحكامها ص٧١.
(٣) من سورة الفجر الآيتان رقمي ١٥، ١٦، قرأ ابن كثير (أكرمني وأهانني) بالياء فيهما، ونافع بالياء وصلا وحذفها وقفاً، وخير في الوجهين أبو عمرو، وحذفها باقي السبعة فيهما وصلاً ووقفاً، ومن حذفها وقفاً سكن النون فيه. (انظر/ الإتحاف جـ٦٠٨/٢، والبحر المحيط جـ٤٦٥/٨).
(٤) من سورة الفجر الآية رقم ١٤.

الفاصلة بالمجاور لها فتأتي على نسقه لتأثرها بهذا المجاور حيث يكون تأثيره سابقاً أو لاحقاً.

وقد اختار بعض الباحثين لنفسه أن يسمى هذا النوع من التأثر في المجاورة بالمجاورة الأفقية، فمن حيث كان المؤثر لفظ مجاور متقدم أو متأثر فيكون في الجوار الأفقي وهذا إنما يدل على أن ثمة مجاورة رأسية تلك التي تكون في القوافي الشعرية وكذلك في الأوزان الشعرية للبحور والقصائد(١).

١٠- التناسق لإقامة القافية الموحدة

من التناسق ما له علاقة بالبناء الشعري حيث تقوم القافية الموحدة بدور كبير في توجيه التركيب في البيت كله حتى يستقر إلى قافية مطمئنة تأخذ موضعها من النظام النحوي والنسيج الشعرى معاً، وعلى الشاعر أن يوائم بين متطلبات البناء الشعري والبناء النحوي، وفي بعض الأحيان يقف نظام النحو في طريق النظام الموسيقي في الشعر، ولكن الشاعر إذن يؤثر الجانب الموسيقي على الجانب النحوي تاركاً للنحاة أن يعدوا ذلك قاعدة أو ضرورة، أو أن يتأولوا، وقد كان ذلك غالباً ما يؤدي إلى خلاف بين النحاة والشعراء.

وقد رأى بعض المحدثين شواهد كثيرة وردت في ثنايا كتب النحو، قد تكون متوافقة تماماً مع القاعدة أو أنها مما شذ عنها، الا أن المتأمل فيها يستطيع القول بأنها مما ورد مترخصا فيه في العلامة الإعرابية من أجل القافية، حيث إن السمة العامة فيها جميعاً أن حركة القافية هي التي تعمل من أجل اطرادها موسيقيا في توجيه البيت كله من أجلها، ومن أجل ذلك تؤثر على حركة الإعراب(٢)، من تلك النماذج قول الشاعر:

فإنَّـــكَ لا تُبـــالي بعـــد حـــولٍ ∴ أظبـــيٌ كـــان أمِّـــك أم حمـــارُ(٣)

(١) انظر/ التوابع أصولها وأحكامها ص٧٢.
(٢) انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص٣٨٨.
(٣) قائله/ خداش بن زهير من بحر/ الوافر، ينظر في/ الكتاب جـ٤٨/١، الخزانة جـ٢٣٠/٣.

وقول الآخر:

كـــأنَّ ســـبيئةً مـــن بيـــتِ رأسٍ ∴ تكـــونُ مِزاجَهـــا عســـلٌ ومـــاءُ[١]

وقول الآخر:

ألا مـــن مبلـــغ حســـان عنـــي ∴ أسِـــحر كـــان طبـــك أم جنـــون[٢]

وقوله:

أسكرانُ كـان ابنَ المراغَـة إذْ هَجَـا ∴ تميمـاً بجـوفِ الشـامِ أم مُتَسـاكرُ[٣]

وقوله:

معـــاوي إنَّنـــا بشَـــرٌ فأســـجحَ ∴ فلســـنا بالجبـــالِ ولا الحديـــدَا

وقوله:

أديروهـــا بنـــى حـــرب علـــيكم ∴ ولا ترمـوا بهـا الغـرض البعيـدا[٤]

على أنه قد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التي يقدر الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، فيقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية[٥].

وهذا إنما يدل: على أن الشعراء كانوا ينشدون الشعر بما تقتضيه حركة القافية، ولقد كانوا يؤكدون على ذلك فقد جاء في مجالس ثعلب وأنشد للفرزدق:

(١) قائله/ حسان بن ثابت من بحر/ الوافر، ينظر في/ ديوان حسان ص٣، بعناية البرقوقي – الرحمانية ١٣٤٧هـ، والكتاب جت١/٤٩، الخزانة جـ٤/٤٠، واللسان (سبأ) والسبيئة: الخمر، اللسان (س ب أ).
(٢) قائله/ أبو قيس بن الأسلتمن بحر/ الوافرينظر في/ الكتاب جـ١/٤٩، والخزانة جـ٤/٦٨.
(٣) قائله/ الفرزدقمن بحر/ الطويلينظر في/ ديوان الفرزدق ٤٨١، نشر الصاوي ١٣٥٤، ينظر في الكتاب جـ١/٢٣، والخصائص جـ٢/٣٧٥، الخزانة جـ٤/٦٥، واللسان (سكر) ويعنى بابن المراغة: جرير بن الخطفي، لقب الفرزدق أمه بالمراغة، وهى الأتان التي لا تمتنع من الفحول، السيرافي في هامش الكتاب جـ١/٤٩.
(٤) قائله/ عقيبة الأسديمن بحر/ الوافر، ينظر في الكتاب جـ١/٦٧، جـ٢/٢٩٢، والخزانة جـ١/٣٤٣، أسجح: أرفق وسهل، يشكو الي معاوية بن أبى سفيان جور عماله.
(٥) انظر: حاشية الدمنهوري على متن الكافي ص١٠١، للسيد محمد الدمنهوري.

يأيها المشتكى عكلاً وما جرمت ∴ إلى القبائل من قتل وإباسُ
إنا كذلك إذ كانت همرجة نسبي ونقتل حتي يسلم الناسُ

قلت: قلت له: لم قلت: (من قتل وإباس) بالرفع – فقال: ويحك؟ فكيف أصنع وقد قلت: (حتى يسلم الناسُ)؟ قال: فبم رفعته؟ قال: (بما يسوؤك وينوؤك)[١].

فهنا التأثر بالتالي واضح حيث تأثراً للفظ الأخير من البيت الأول بصوت حركة الإعراب في اللفظ الأخير من البيت الثاني وكان هذا التأثر رأسي، ومن أمثلة حرصهم على حركة القافية أيضاً:

قول الفرزدق في قصيدة مطلعها:

عرفْت بأعشاشٍ وما كدِتَ تَعْزِفُ ∴ وأنكرْتَ من جَوْراء ما كُنْت تَعْرِفُ

قال:

وعضَّ زمانٌ يا ابن مروانَ لم يَدَعْ ∴ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[٢]

حيث قال عنه ابة عمرو بن العلاء: «(لا أعرف له وجها)، وكان يونس لا يعرف له وجهاً، فقلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه، قال: لا، كان ينشدها على الرفع»[٣].

وقال ابن قتيبة معلقا على البيت: «إنه رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة»[٤].

وواضح أن هذ التأثر راسي حيث تأثر (مجلفُ) بالرفع إتباعاً لضم العين في يدعُ، وقد كان يستحق النصب؛ لأنها معطوفة على مسحتا المنصوبة.

وأطلق بعض المحدثين على مثل هذا التأثر بالمجاورة الرأسية، حيث يتجاور لفظان مجاورة بحيث يكن أحدهما فوق الآخر. فيتأثر الأدنى بالأعلى

(١) انظر: مجالس ثعلب جـ١/٥٠، تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر – بدون تاريخ، العلامة الإعرابية ص٣٩٣.
(٢) قائله/ الفرزدق من بحر/ الطويل، ينظر في/ شرح الجمل جـ١٨٣/٢، شرح الرضي جـ٣٥٥/٢.
(٣) الموشح للمرزباني ١٦٠، تحقيق على محمد البجاوي – دار النهضة مصر – ١٩٦٥م، وانظر: العلامة الإعرابية ص٣٩٣.
(٤) الشعر والشعراء جـ٨٩/١، تحقيق أحمد محمد شاكر – دار المعارف – ١٩٦٦م، وانظر العلامة الإعرابية ص٣٩٤.

تأثيراً سابقاً، أو مقبلاً، أي: أن التأثير يكون متجها من اللفظ الأعلى إلى اللفظ الأدنى، لأن الأعلى سابق في وجوده على الأدنى(١).

تعقيب:

نخلص بأن هذا النوع من التناسق فيه عدة نقاط:

أولها: أنه يتمثل في القوافي الشعرية.

الثاني: أن التفسير الصوتي لذلك التناسق العامل له فعل المجاورة وهو عامل معنوي كما بدا لنا.

الثالث: أن المجاورة في هذا التناسق مجاورة رأسية حيث تتأثر القوافي بما قبلها فيتحقق الانسجام الصوتي بين الكلمات المتتابعة تتابعاً رأسيا، ومن ثم لا تحدث المخالفة الصوتية بين القوافي وهو ما يسمى عند العروضيين بالإقواء، اذ إنه عيب في القافية مستنكر عند الشعراء.

والإقواء هو اختلاف المجري والمجري: اختلاف حركة الروي من ضم إلى كسر مثلا ومن ذلك ما روي عن حسان ابن ثابت:

لا بأس بالقوم من طول ومن غلظ ∴ جسم البغال وأحلام العصافيرِ
كأنهم قصب جفت أسافله مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ

فالروي الراء لكنها كسرت في البيت الأول، ومضمومة في الثاني فاختلف المجرى، وهو حركة الروى، وهذا يحدث اختلافاً في موسيقي الأبيات.

لذلك قال عنه الأخفش: «أما الإقواء فعيب»(٢).

وهو كثير في كلام العرب يقول أبو الحسن الأخفش:

«قلت قصيدة الا وفيها الإقواء»(٣).

الرابع: حسبان هذه الظاهرة (الإقواء) خطأ(٤) وعيب يؤكد أن الشعراء كانوا ينطقون بحسب النظام الذي تقتضيه حركة القافية لا قواعد الإعراب، وهذا ما أكده بعض المحدثين إلا أن البعض لا يراه خطأً كما رأوا بل هو من قبيل

(١) انظر: التوابع – أصولها وأحكامها ص٧٣.
(٢) انظر: الكافي في العروض والقوافي ص١٦٠.
(٣) انظر: العلامة الإعرابية ص٣٩٤.
(٤) الخصائص جـ١/٢٤٠.

كسر البناء لغرض يقتضيه السياق يجب على الدارسين محاولة تبيينه واستكشافه(١).

الخامس: للقافية دور مهم في إدارة التركيب في البيت كله فإذا أتي على نظامها انسجم التركيب اللغوي فيه مع التركيب الموسيقى، فإذا ما حدث هذا التواؤم فإن الشاعر يفضل جانب الموسيقى على جانب العلامة الإعرابية.

وذلك لأن «الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت، ولاسيما في أواخر الأبيات»(٢).

لذا كانت القافية عندهم موضع عناية واهتمام كما يقول ابن جني: «وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه»(٣).

والحكم الذى يحافظون علي استقامته واطراده هو الحكم الموسيقي أولاً(٤).

١١ التناسق لإقامة الوزن الموحد

واختص هذا النوع بالبحور الشعرية إذ تمثل هذه البحور – الطرق التي بنى عليها الشعراء أوزانهم، وإقامة الوزن يمثل الجانب الآخر من جوانب الموسيقي الشعرية؛ حيث «تكون المقادير المقفاة تتساوي في أزمنة متساوية لاتفاقها في عدد الحركات والسكنات»(٥)، فتأتى الأبيات على نسق وزن البيت السابق وتفعيلاته فيكون التأثير لاحقاً بالوزن.

وتساوى المقادير المقفاة في الحركات والسكنات يحتاج أحياناً إلى إطالة حركة قصيرة حتى ينشأ ساكن، أو يحتاج إلى تقصير حركة طويلة حتى لا

(١) انظر: من أسرار اللغة ص١٨٠، الطبعة الثالثة ١٩٦٦م، مكتبة الأنجلو، لإبراهيم أنيس، فصول في فقه العربية ١٤٣، د/ رمضان عبد التواب- الطبعة الأولى ١٩٧٣م، الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية) للدكتور/ على أبو المكارم.
(٢) شرح الشافية جـ٣١٦/٢، لابن الحاجب – تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة حجازي بالقاهرة، والواضح في علم العربية ص٢٨٧ – للزبيدي – تحقيق الدكتور/ أمين على السيد – دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.
(٣) الخصائص جـ٨٤/١.
(٤) انظر: العلامة الإعرابية ص٣٩٥.
(٥) مناهج البلغاء وسراج الأدباء ص٢٦٣ لحازم القرطاجني– تحقيق محمد الحبيب بن هوجة، تونس ١٩٦٦م، وانظر/ العلامة الإعرابية ص٣٩٥.

ينشأ ساكن، أي حرف مد ولين، وأحياناً يحتاج إلى حذف حرف متحرك، أو زيادة حرف متحرك أو ساكن.

وفي كل ذلك قد يحدث أن تأتي إقامة البيت موسيقياً على حركة الإعراب أو حرفه، ومن ثم قد يحدث انحراف بالإعراب عن ما تقتضيه قواعده على الوجه المألوف له.

لذلك وردت بعض الظاهر في الشعر انكسر فيها قانون الإعراب، وللمحافظة على موسيقى البيت لذا يقول ابن جنى: «فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب»(١).

فكسر الإعراب عند الشعراء مسموح به في سبيل إقامة الوزن وعدم انكسار البيت عروضياً.

وكان من أمثلة كسر الإعراب لإقامة الوزن في الشعر ما حصره بعض المحدثين (٢) وكان منه:

قول الشاعر:

ألـــم يَأْتِيـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــي ∴ بِمَـــا لاقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيَـــادِ(٣)

حيث ورد الفعل (يأتيك) بعد جازم، ولم يجزم بحذف حرف العلة.

وقول الشاعر:

محمـــد تفـــد نفســـك كـــل نفـــس ∴ إذا مـــا خفـــت مـــن شـــيء تبـــالا(٤)

فقد ورد الفعل (تفد) مجزوما، وهو ناقص في غير مواضع الجزم.

وقول امرئ القيس:

فـــاليوم أشـــربْ غيـــر مســـتحقب ∴ إثمـــاً مـــن الله ولا واغـــل(٥)

(١) الخصائص جـ٣٣٤/١، ٣٣٥، وانظر/ العلامة الإعرابية ص٣٩٥.
(٢) انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص٣٩٥ -٤٠٠.
(٣) قائله/ قيس بن زهير، من بحر/ الوافر، ينظر في/ الكتاب جـ٥٩/٢، معاني الفراء جـ١٦١/١، والنوادر في اللغة ٢٠٣، وشرح السيرافي جـ٢٠٩/١.
(٤) قائله/ حسان من بحر الوافر، ينظر في/ الكتاب <٤٠٨/١، شرح الجمل جـ١٤٩/٢، شرح الرضي جـ٨٥/٤، ١٢٥.
(٥) قائله/ أمرؤ القيس، انظره في/ الخصائص جـ٧٤/١، جـ٣٤٠/٢.

ورد الفعل (أشرب) مجزوماً وهو صحيح الآخر في غير جزم.

تعقيب:

يلاحظ في هذه الشواهد أن الشعراء قد كسروا الإعراب وما ذلك إلا من أجل التناسق الموسيقي على طول القصيدة حيث يأتي الانسجام الصوتي عندما تتساوى القوافي ولم يستسلم النحاة لمثل هذه الأسباب دواعي لكسر الإعراب، لكنهم ذهبوا يبحثون عن وسيلة للاطراد في هذه القواعد.

وقد قادهم البحث عن الاطراد إلى حد القول بالخروج عنه، أو القول بالتأويل أو القول بالشذوذ أحياناً.

وربما رفضوا وأنكروا بعض الروايات التي ورد بها الكسر للإعراب.

والراجح الذى أراه: ما دعا إليه بعض المحدثين في أن الحق هو الأخذ بجميع الروايات ما دامت قد وجدت في بيئة لغوية واحدة، ولا يجوز إنكارها إذ إنها لمتكلمين محتج بلغتهم.

وهذا يؤيد أن الشعر له بيئته الخاصة التي يجب تقديرها وعدم التخلي عنها أمام المحافظة على قرينة الإعراب اللفظية، إذ أن وضوح المعني وظهوره لا يلزم معه الاهتمام بالحركة الإعرابية بدليل أن هناك الإعراب التقديري؛ حيث تغيب الحركة الإعرابية وتقوم القرائن الأخرى بالدلالة على المعاني النحوية.

مما أرى أنه لا يلزم ما لزم النحاة من التثبت بالعلامة والزج والإنكار لخصائص الشعر الموزون من الالتزام بالوزن والقافية والمحافظة على التناسق بين أبيات القصيدة والتضحية بالحركة الإعرابية عند الحاجة لذلك للمحافظة على التناسق في النغم الموسيقى في أبيات القصيدة الواحدة.

المبحث الثالث

تناسق المفردات في الإعراب

المطلب الأول:

تناسق المفردات بالاتباع على اللفظ

من موقعيات السياق التي دلت على استقرار أمر اللغة على التناسق لازمة من لوازمها- الاتباع على اللفظ.

وتمثله في التوابع المصطلح عليها: «خمسة: التوكيد، والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: اربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع الا بتوسط حرف، فجميع هذه تجرى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض»(١).

والإتباع على اللفظ يعد نوعاً من أنواع التناسق في اللغة إذ يقول الدكتور/ تمام حسان: «فليس لهذا النوع من الاتباع ميز من القاعدة، ولهذا السبب لا ممكن تفسير الإتباع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحل، فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه»(٢).

ولتفسير ذلك نرجع إلى النحاة، إذ يقول الزمخشري: «التوابع: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهى خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف»(٣).

ويوضح ابن يعيش مفهوم التوابع: بأنها هي: الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ثم قال: «ومعني قولنا ثوان: أي فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، وذلك نحو قولك: (قام زيد العاقل) فـ (زيد) ارتفع بما قبله من (الفعل)

(١) الأصول في النحو جـ١٩/٢.
(٢) اللغة العربية معناه ومبناها ص٢٧٤، وانظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص٣٤٧.
(٣) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٣٨/٣.

المسند إليه، و (العاقل) ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم.

ألا ترى أن الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين وذلك محال(١).

فالتابع إذن هو: «المشارك ما قبله في إعرابه، وعامله مطلقاً، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق، أو بدل»(٢).

ولبحث مظاهر التناسق في التوابع الخمسة في الواقع للغوي نقوم لها بالتناول:

أولاً: التناسق في النعت(٣)

يتمثل التناسق في النعت من حيث مطابقته للمنعوت وبيان أحكامه في النعت الحقيقي؛ حيث يلزم مطابقة النعت للمنعوت، إذ إن الصفة هي الموصوف في المعني فكان يلزم فيه مطابقته للمنعوت في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب(٤).

(١) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٣٨ -٣٩.
(٢) شرح التسهيل جـ٣/١٥٠، ومنهج السالك للأشموني جـ٣/٥٧، وانظر/ عدة السالك جـ٣/٢٥٦.
(٣) فالنعت عند النحويين: «عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصةٍ من خواصه» شرح الجمل جـ١/١٩٣، وانظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٣/٤٦.
وقيل: هي: «التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معني فيه أو فيما يتعلق به» (أوضح المسالك جـ٣/٢٥٦).
والغرض منها: رفع الاشتراك، أي الفرق بين مشتركين. (انظر: اسرار العربية ٢٩٣، وعدة السالك جـ٣/٢٥٧).
والأصل في النعت: «أن يكون بالمشتق وهو ما أخذ من غيره من اسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، واسم التفضيل.
وقد يأتي اسماً جامداً مؤولاً بالمشتق من مصدر واسم إشارة غير المكانية أو ذو بمعنى صاحب أو اسم نسب أو اسم عدد أو لفظ «ما» التي يراد بها الإبهام وكل بمعنى الكمال، لذلك يعرفه ابن هشام بأنه: «التابع : المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه» قطر الندى ص٢٩٠، وانظر: (ارتشاف الضرب جـ٢/٥٧٩، والتصريح جـ٢/٢١٠ -٢١١)
أما العامل فيها: فمختلف فيه: فجمهور النحاة تبعاً لسيبويه: أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف وعند الأخفش: العامل معنوي، وهو كونها تابعة. (انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧١).
(٤) انظر: أسرار العربية ص٢٩٤، واللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧١.

لذا يقول السهيلي: «النعت : تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه.. .. ثم سموا الاسم التابع للمنعوت نعتاً، وإنما هو اسم منعوتٍ به.. .. لأنه المنعوت في الحقيقة»(١).

ولبيان وجه التناسق في النعت يلزم دراستها من خلال بيان نوعيها: النعت الحقيقي والنعت السببي.

فالنعت الحقيقي: هو الاسم الذي يوضح منعوته ببيان معني فيه أو صفة من صفاته ويتضمن ضميراً مستتراً يعود على ذلك المنعوت ويطابقه، وذلك نحو: (جاءني زيد الفاضل) و (رأيت زيداً الفاضل) و (مررت بزيدٍ الفاضل) ففي هذه الأمثلة تري أن النعت مماثلا لمنعوته مناسقاً له في عشرة أشياء الإعراب (الرفع والنصب والجر) و (التعريف والتنكير)، و (التذكير والتأنيث)، و (الإفراد والتثنية والجمع) فأحد هذه العشرة أربعة(٢).

وهكذا تقوم المطابقة في النعت في هذا النوع فما سبق تساوي فيه النعت مع منعوته وتناسقا في (الإعراب والتعريف والإفراد والتذكير)، وكذلك لو قلت: (جاءني رجل فاضل) و (رأيت رجلاً فاضلاً) و (مررت برجل فاضلٍ) فتساوي النعت مع منعوته وتناسقا في (الإعراب والتنكير والإفراد والتذكير).

وكذلك لو قلت: (جاءتني امرأة كريمة، ورجلان كريمان، ورجال كرام فالأول تطابقا وتناسقا في (التأنيث ولإفراد والإعراب والتنكير)، وفى الثاني تناسقا في (التثنية والتذكير والتنكير والإعراب) وفي الثالث تناسقا في (الجمع والتذكير والتنكير والإعراب).

وهكذا يقوم التناسق بين النعت ومنعوته فيماثل النعت منعوته تمام المماثلة.

(١) نتائج الفكر ص٢٠٣.
(٢) انظر/ أوضح المسالك جـ٣/٢٥٨ ـ٢٥٩.

أما النعت السببي: [١] فإذا كان مشتملاً على ضمير يعود على المنعوت، فإنه يماثل منعوته كما كان النعت الحقيقي نحو:

١- جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة أو كريمة أباً بالتمييز.

٢- وجاءني رجلان كريما الأب بالإضافة، أو كريمان أبا بالتمييز.

٣- وجاءني رجال كرام الأب بالإضافة أو كرام أبا بالتمييز.

أما الأول: فتناسقا تأنيثاً وتنكيراً وإفراداً وإعراباً، مرة على كون السبب مضاف إليه ومرة على كونه تمييزاً.

وأما الثاني: فتناسقا تثنية وتذكيراً وتنكيراً وإعراباً.

وأما في الثالث: فتناسقا جمعاً وتذكيراً وتنكيراً وإعراباً.

أم النعت السببي فالرافع للاسم الظاهر: أو الضمير البارز فيختلف في تناسقه مع منعوته عما سبق، لأنه حينئذ يأخذ النعت حكم الفعل.

فيتناسق (النعت) مع (منعوته) في الإعراب والتعريف والتنكير ثم: يتناسق (النعت) مع (الاسم الظاهر) (السببي في (التذكير والتأنيث).

ثم يلزم النعت (الإفراد) على كل حال هنا:

تقول: (مررت برجل (قائمة) أمه) بالتأنيث والإفراد.

(مررت بامرأة قائم أبوها) بالتذكير والإفراد.

(مررت برجلين قائم أبوهما) بالتذكير والإفراد.

(مررت برجال قائم آباؤهم) بالتذكير والإفراد.

(جاءني غلام امرأة ضاربته هي) بالتأنيث والإفراد.

(جاءني أمة رجل ضاربها هو) بالتذكير والإفراد.

و(جاءني غلام رجلين ضاربه هما) بالتذكير والإفراد.

و(جاءني غلام رجال ضاربه هم)[٢] بالتذكير والإفراد.

---

(١) فالسببي: «لفظ يدل على شيء مسبب عن المنعوت، لأنه مرتبط به بعلاقة القرابة أو الصلة، ويكون مشتملاً على ضمير يعود عليه، مثل هذا رجل حسن وجهه، هذا رجل كريم أبوه، فكلمة رجل منعوت وكلمة وجه سببي المنعوت؛ لأنها متصلة به ومتعلقة به بعلاقة الجزئية حيث إن الوجه جزء من الرجل ومتصل به. وكذلك كلمة أب في المثال الثاني سببي لكلمة (رجل) التي هي المنعوت. وذلك لعلاقة الصلة الأبوية بينهما وهذا يكون النعت في الجملة الأولي هو لفظ (حسن)، وفي الجملة الثانية هو: لفظ (كريم)، لأن كلا منهما وضح صفة في سببي المنعوت، ويكون السببي غالبا – مرفوعاً على الفاعلية وعامل الرفع فيه هو النعت» (التوابع أصولها وأحكامها ص١٦).

(٢) التصريح جـ١/١١١.

فقد تناسقت النعت مع المنعوت قبلها في الإعراب والتنكير في الأمثلة كلها، وتناسقت مع (الام) بعدها (الاسم الظاهر والضمير) في التأنيث والتذكير ولزم الإفراد في الجميع.

تعقيب:

نلاحظ مما سبق أن النعت الحقيقي هو الذي تم فيه التناسق بين النعت والمنعوت في العشرة أوجه، باعتبار أنها الأصل في النعت، أما النعت السببي فقد تناسق مع منعوته في خمسة أوجه من العشرة واحد من الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وواحد من التعريف والتنكير، والتناسق في النعت السببي بين النعت والمنعوت محمول على النعت الحقيقي من حيث كانت هي الأصل في النعت.

أما العلة في مطالقة النعت للمنعوت في الوجوه العشرة المقررة، فالراجح عندنا أنها كما أرجعها أحد الباحثين [١] إلى: وجه الإعراب إذ إن المحل الإعرابي هو الأساس في المماثلة بين النعت والمنعوت حيث إن النعت تشارك منعوتها المرفوع فترفع وتشارك منعوتها المنصوب فتنصب، وكذلك تشارك منعوتها المجرور فتجر فالنعت تشارك منعوتها في العامل.

وإن كان قد تم التماثل بعدة وجوه أخري من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير، إلا أن يبقى المألوف مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب هو الأساس في المطابقة والتماثل.

ويدلك على ذلك:

١- ثورة العلماء قدامى ومحدثين عندما وردت النعت مخفوضه في قول بعض العرب: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) بناء على رؤية غير المعهود في النعت حيث اختلف المحل الإعرابي هنا فكانت (خرب) النعت تستحق الرفع مطابقة لمنعوتها (جحر) إذ كان موضعه الرفع على الخبرية إلا أنها وردت بالجر علي الجوار لما كان التأثير أقوى بالمجاورة [٢].

(١) انظر: التوابع – أصولها وأحكامها ص٩٣.
(٢) انظر: قطر الندي ص٢٩٣.

٢- توثيقاً بما قاله الزمخشري: لما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما(١).

٣- ما أجمع عليه النحاة من أن الصفة تابعة للموصوف في أحواله وجملتها عشرة أشياء رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه، إن كان الاسم الأول الموصوف مرفوعاً فنعته مرفوع، وإن كان منصوباً فنعته منصوب، وإن كان مخفوضاً فنعته مخفوض، وكذلك سائر الأحوال.

٤- إنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكر من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت.

٥- إنما كانت النعت والمنعوت كالشيء الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان فكما أن إنساناً أخص من حيوان كذلك النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده(٢).

ثانياً: التناسق في (التوكيد)

من مظاهر التناسق في اللغة من التوابع المصطلح عليها: التوكيد من حيث كان معناه: تمكين المعني في النفس (٣)، ويقال فيه توكيدً وتأكيدً، ووكد وأكد، وهما لغتان وشاع استعماله بالواو عند النحاة وبالواو جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾(٤).

فائدته: «التحقيق وإزالة التجوز في الكلام»(٥).

(١) النظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٣/٥٤.
(٢) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٥٤ -٥٥.
(٣) أسرار العربية ص٢٨٣.
(٤) من سورة النحل من الآية رقم ٩١.
(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٦٥، شرح الجمل جـ١/٢٦٢.

ولفظه على نوعين:

أحدهما: إعادة الأول بعينه ويكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

والثاني: غير لفظ الأول ولكن في معناه.

فكلاهما: تمكين وتعزيز، إما بتكرير نفس اللفظ السابق، وإما بتكرير المعني دون اللفظ، لذا يقول الناظم عنه:

*وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً

«يعنى: أن التوكيد اللفظي هو تكرار معني المؤكد، بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لقصد التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء»(١).

لذلك نري أن التوكيد اللفظي: أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه، خوفاً من توهم المجاز، أو توهم غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي.

فأما المعنوي: فهو تكرير لمعنى المؤكد دون لفظه(٢)، ولذلك كان التوكيد اللفظي هو الأصل والتوكيد المعنوي تطور له.

وهذا يمثل عند المحدثين من علماء اللغة: مرحلة من مراحل نمو اللغة وتطورها؛ حيث يتغير التركيب التوكيدي من اللفظي إلى المعنوي(٣).

أما أمثلة التوكيد اللفظي: فقد جاء التوكيد بصريح التكرير في كل شيء، فمن أمثلته في الاسم تقول: جاء زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ يدٍ ليتناسق التوكيد والمؤكد محلاً وهو الأصل في التطابق إذ إن المحل الإعرابي هو الأصل في المشاكلة اللفظية حيث يشارك التابع متبوعه في العامل فإذا ورد عامل المؤكد رافعاً كان التابع والمتبوع مرفوعاً، وذلك لمشاركة الثاني الأول في هذا العامل من حيث تأثر الثاني بالأول لعامل المجاورة وكان

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٥٠٩.
(٢) شرح المفصل جـ٣/٤٤، إذ يقول السهيلي: إذ إنه تكرار للمؤكد، فلا يكون إلا مثله إن جمعاً فجمع، وإن واحداً فواحد، انظر: نتائج الفكر ص٢٧٦.
(٣) انظر/ التوابع: أصولها وأحكامها ص١٠٤.

التأثير مقبلا أو سابقاً، وكذلك في العامل لو كان ناصباً أو جاراً، ومما ورد في الأسماء قول الشاعر:

أخَـاكَ أخَـاكَ إنَّ مَـنْ لا أخَـا لَـهُ ∴ كَسَاعٍ إلـى الْهَيْجَـا بِغَيْـرِ سِـلاحِ(١)

ومنه قول الأعشي ميمون:

أبـيح لهـم حـب الحيـاة فـأدبروا ∴ مرجـاة نفس المـرء مـا غدٍ غـدِ(٢)

حيث كرر غد الثانية توكيد لفظي للأولي فأتبع على الجر تأثراً وتأثيراً مقبلا سابقاً.

وعند ابن هشام: ليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾(٣). خلافاً لكثيرين من النحويين ومنهم السيوطي (٤). وعلة ذلك عنده: «أنه جاء في التفسير أن معناه (دكا) بعد (دك)، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا.

وأن معني (صفاً صفا) أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف، محدقين بالجن والإنس؛ وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيد للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: علمته الحساب باباً(٥).

ثم إن الظاهر لا يؤكد الا بالظاهر قبله من حيث امتنع في النعت أن يكون أعرف من متبوعه والضمير من أعرف المعارف فلا يؤكد به المظهر(٦).

(١) قائله/ قيل لإبراهيم بن هرمة القرشي، وقيل: لمسكين الدارمي، من بحر/ الطويل، ينظر في/ الكتاب جـ١/٢٥٦، الخزانة جـ١/٤٦٥، بولاق ١٢٩٩، والعينى في المقاصد الشافية جـ٤/٣٠٤، والأغاني ص١٨ -٦٩، الساسي ١٣٢٣، وقطر الندي ص٢٩٦، همع الهوامع ج٥/٢٠٧، الشاهد في قوله/ أخاك أخاك، حيث انتصب الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما، والثاني تأكيداً له، فإن هذا يعد توكيداً لفظياً ذكر الثاني فيه تقوية للأول هذا من حيث المعني ومن حيث اللفظ حيث تماثل التوكيد مع متبوعة وهو اللفظ الأول فجاء منصوباً كما كان الأول منصوباً متأثرا به في المحل الإعرابي من جهة ومتأثراً به في الاسمية وجهة ثانية لتكتمل المشاكلة اللفظية من جهة الإعراب والاسمية.

(٢) من بحر/ الطويل، ينظر في/ ديوانه ص١٩١، تعليق محمد محمد حسين – مؤسسة الرسالة – بيروت ط(٧) ١٩٨٣م، الشاهد في قوله: (غدٍ غد) حيث ورد التوكيد للفظي في السماء فجاء الثاني توكيداً للأول وقد كان الأول مجروراً بالحرف فتأثر به الثاني وشارك متبوعه في الجر بالعامل (في) وقد كان التوكيد نكرة والمتبوع نكرة وهذا تناسق أيضاً في اللفظ.

(٣) من سورة الفجر الآيتان ٢١، ٢٢.

(٤) انظر: همع الهوامع جـ٥/٢٠٦.

(٥) انظر: قطر الندي ص٢٩٩.

(٦) شرح المفصل جـ٣/٤٢.

ومن أمثلته في المضمر: (ما أكرمني الا أنت أنت)، فتوكيد الاسم المضمر؛ لأن التأكيد بصريح التكرير يرجع إلى لفظ المؤكد كائنا ما كان(١).

فالمضمر يؤكد بالمضمر وبالظاهر: وتأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما، وعلة ذلك: لأن المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيداً له ومبيناً، ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين: لم يحسن حتى تؤكده أولاً بالمضمر فتقول: (قمت أنت نفسك)، وعلة ذلك أن النفس والعين: لم يتمكنا في التأكيد فاحتاجا إلى تقوية(٢).

وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز توكيده بالنفي والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر(٣)، فتقول: (ضربتك نفسك)، و (مررت بك نفسك).

ومن أمثلته في الفعل: (فاز فاز محمد بالجائزة) فـ (فاز) الأول فعل ماض مبنى على الفتح، والثاني توكيد له متناسق معه في البناء على الفتح والماضوية وكان ذلك بفعل المجاورة حيث تأثر الثاني بالأول تأثيراً مقبلاً، سابقاً.

ومثله (قم قم) وجعل ابن يعيش من أمثلة الفعل قول الشاعر:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي ∴ ثــلاث تحيــات وإن لــم تكلمــي(٤)

وهذا القول يتفق معه البغدادي حيث يعده من توكيد المفردات وليس الجمل كما هو الظاهر في كلام ابن يعيش(٥).

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/٤١.
(٢) انظر: الساق جـ٣/٤٢.
(٣) انظر: السابق نفسه.
(٤) قائله/ حميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣، من بحر/ الطويل، ينظر فى شرح المفصل جـ٣/٤١، شرح التسهيل جـ٣/١٦٧، رصف المباني ٤٥٣.
(٥) انظر: شرح المفصل جـ٣/٤١.

وكذلك ابن مالك جعل من أمثلة الفعل:

فـــأين إلـــى أيـــن النجـــاة ببعلتـــي ∴ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس(١)

ومن أمثلة الحرف: إن إن زيداً منطلق، فتؤكد الحرف المؤكد، وتقول: أزيد قائم في الدار قائم فيها، فتعيد فيها توكيداً، وجعل منه ابن يعيش قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾(٢) إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لاسيما إذا كان عاملاً (٣)، ومن الحرف في التوكيد قول الشاعر:

لا لا أبـــوح بحـــب بثينـــة إنهـــا ∴ أخـــذت علـــي موثقـــاً وعهـــودا(٤)

حيث أتي لفظ (لا) الأول حرفاً لا محل له من الإعراب محله البناء، وقد تأثر به الثاني فتابعه في البناء والحرفية فتطابقا تابعاً لمتبوعاً وقد قام بالتأثير عامل الجوار.

ومنه قول الآخر:

فمـــا الـــدنيا بباقيـــة بحـــزن ∴ أجـــل لا لا ولا برخـــاء بـــال(٥)

حيث استشهد به ابن مالك بإعادة الحرف متصلا، فيكون الشاهد في قوله: (بباقية بحزن) حيث كرر الباء الثانية توكيداً لفظياً للأولي متأثرة بالأولى في الحرفية والبناء والاتصاف(٦).

تعقيب: نستنتج الآتي:

١- ظهر التناسق في التوكيد اللفظي من خلال أمرين: أولهما التناسق في المشاكلة اللفظية بين التابع والمتبوع من حيث الاسمية أو الفعلية أو الحرفية أو حتى المضمر مع المضمر.

(١) قائله/ مجهول من بحر/ الطويل، ينظر في/ أمالي ابن الشجري، جـ٢٤٣/١، الخزانة جـ٣٥٣/٢، والتصريح جـ٣١٨/١، منهج السالك جـ٩٨/٢، والهمع جـ٢٠٧/٥.
(٢) من سورة هود من الآية ١٠٨.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ٤١/٣.
(٤) قائله/ لم يسمن بحر/ الوافر، ينظر في الإنصاف جـ٧٥/١، شرح التسهيل جـ١٦٣/٣، الأشمونى جـ٨٤/٣، التصريح جـ١٢٩/٢، يسن جـ١٣٠/٢، همع الهوامع جـ٢٠٨/٥.
(٥) قائله/ لم يسم من بحر/ الوافر، ينظر في/ الخصائص جـ١٠٣/٣، ١٠٩، شرح التسهيل جـ١٦٣/٣، ومنهج السالك جـ٢٠١/١.
(٦) انظر: شرح التسهيل جـ١٦٤/٣.

٢- التناسق في المحل الإعرابي إذ إنه هو الأصل المصطلح عليه في التوابع الخمسة حيث يشاكل التابع المتبوع محله الإعرابي.

وهذا إنما يدل على أن «التوكيد» قد تأثر بمتبوعه تأثراً مجاوراً مقبلا سابقاً فشاركه في العامل، وهذه نقطة خلاف بين القدامى والمحدثين، فالمعهود عند القدامى: الاتباع: مشاركة التابع للمتبوع في العامل في المتبوع، وقد خالف في ذلك بعض المحدثين[١] بما أشار إليه[٢] بذلك: حيث ذلك الأستاذ عباس حسن من المحدثين إلى انفراده في رأيه بأن التوكيد اللفظي لا يقوم على التأثر والتأثير فلا تؤثر فيه العوامل بدليل:

١- أنه لا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولا به ولا غيره. أي: يريد أن يقول لا تباشره العوامل العاملة في المتبوع فليس له موضع وليس له محل إعرابي إذن.

٢- وليس له تأثر إذن في غيره مطلقاً فلا يحتاج إلى فاعل ولا إلى مفعول ولا إلى مجرور ونحوه.

٣- أنه يقال في إعرابه أنه توكيد لفظي للفظ كذا فهو تابع له في ضبطه الإعرابي من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً، أو مفعولاً أو مبتدأ أو نحو ذلك.

والحق الذى أراه أن انضم إلى رؤية الباحث[٣] الذي أشار إلى راي عباس حسن بالآتي:

يلزم مخالفة الاستاذ عباس حسن لما يلزم من موافقته مخالفة للواقع اللغوي؛ حيث تقوم التوابع في الواقع اللغوي على مشاركة التابع لمتبوعه في المحل الإعرابي ومن ثم يصدق عليه مشاركته للمتبوع في العامل، أما إن

(١) انظر: النحو الوافي جـ٣/٥١٠.
(٢) انظر: التوابع أصولها وأحكامها ص١١٢.
(٣) انظر في ذلك/ التوابع أصولها وأحكامها ص١١٤.

التوكيد يصير مجرد رمز صوتي يحاكي متبوعه ويماثله في صوت الحركة الاعرابية ليس إلا فهذا غير متعارف عليه في اللغة[١].

يؤيد ذلك المخالفة:

- أن التوكيد معمول فلابد أن يكون كالمتبوع له محل إعرابي من رفع ونصب وجر.
- (التوكيد صفة) هكذا اطلق هذه العبارة سيبويه حيث أن التوكيد يشابه الصفة من حيث أن كلاً منهما يبين معني في المتبوع فكان بذلك مماثل للصفة في مشاركتها لمنعوتها في العامل والمحل الإعرابي.
- المشاكلة اللفظية تقتضي المشاكلة في المحل الإعرابي فليس ثمة المشاكلة اللفظية كانت في الاسمية والفعلية والحرفية وإنما كانت في الإعراب والبناء فالماضي شاكل الماضي في بنائه وكذلك الأمر وكذلك الحرف.
- قيام التأثير والتأثر في التوكيد من طريقين طريق (عامل المتبوع) والاتباع له بمشاركة المتبوع والطريق الثاني عامل المجاورة ذلك الذي دعا إلى التأثر بالمتبوع.

ثالثا: التناسق في البدل

يذكر أن بدل الشيء في اللغة ما قام مقامه، وهو على هذا المعني في اصطلاح النحويين[٢] فعندهم:

هو: «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»، هكذا يعرفه الناظم في الألفية[٣].

والغرض من البدل: أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة بعد التوطئة بالمتبوع.

(١) الكتاب جـ١/٠١، ٣٩٣، نقلا عن المصدر السابق.
(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧٣.
(٣) انظر: الألفية من خلال شرح الألفية لابن الناظم ص٥٥٣، والتصريح جـ٢/١٥٥.

فترى في البدل أنك لو حذفت الأول واقتصرت على الثاني لأغناك عنه، ولذلك قال بعضهم: عبرة البدل ما صلح لحذف الأول وإقامة الثاني مقامه(١).

ويتنوع البدل فيأتي على أنواع منها.

ومن أمثلة البدل المطابق نحو: مررت بأخيك زيد ومثله قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٱللَّهِ ﴾(٢). **ويسمي بدل كل من كل** وهو كما يتضح من أمثلته مطابق للمبدل منه ومساوي له في المعني(٣)، فزيد بدل من الأخ وهو (نفسه).

وكذلك لفظ الجلالة بدل من (العزيز) الحميد) ومساوي له في المعني لأنه هو نفسه.

والثاني بدل بعض من كل، ومن أمثلته: أكلت الرغيف نصفه، ومن قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾(٤).

والثالث: بدل الاشتمال: وهو ما يدل على معني في متبوعه، أو يستلزم معني في متبوعه، فالدال على معني في متبوعه كقولك: أعجبني زيد حسنه أو خلقه، أو علمه، ومنه قول الشاعر:

وذكـــرت تقتـــد بـــرد مائهـــا ∴ وعتـــك البـــول علـــى أنســـائها(٥)

أما الدال على ما يستلزم معني في متبوعه فقولك: «أعجبني زيد ثوبه»، وكقوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾(٦). لان القتال في الشهر الحرام يستلزم معني فيه؛ وهو ترك تعظيمه.

(١) انظر: اللباب ص٢٧٣.
(٢) من سورة إبراهيم من الآية رقم ١.
(٣) انظر: ابن الناظم ٥٥٣.
(٤) من سورة المائدة من الآية رقم ٧١.
(٥) قائله/ أبو زجرة السعدي أو جبر بن عبد الرحمن، ينظر في/ الكتاب جـ٧٥/١، شرح الألفية لابن الناظم ٥٥٤، والعيني جـ١٨٣/٤، وتقتد/ موضع بعميشة، عتك البول: أن يضرب الي الحمرة، أنسائها: جمع نسأ: عرق يستبطن الفخذ، والساق، والشاهد فيه/ نصب (برد مائها) على البدل من (تقتد) لاشتمال الذكر عليها.
(٦) من سورة البقرة من الآية رقم ٢١٧.

ويلزم مع بدل الاشتمال رعاية أمرين:

١-إمكان فهم معناه مع الحذف.

٢-حسن الكلام على تقدير حذفه(١).

الرابع: البدل المباين للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، وهو نوعان:

الأول: بدل الإضراب: وهو أن يذكر متبوعه بقصد، يسمى بدل البداء، ومثاله: (أكلت ثمراً زبيباً) فإنك أخبرت أولاً بأكل الثمر، ثم أخربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزبيب قال ابن الناظم:

على حد العطف بـ (بل) إذا قلت: (أكلت تمراً، بل زبيباً).

والثاني: بدل الغلط والنسيان: وهو ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه بل يجري لسانه عليه من غير ما قصد ومثاله: (لقيت رجلاً حماراً)، أردت أن تقول: لقيت حماراً، فغلطت ونسيت فقلت رجلاً، ثم تذكرت فأبدلت منه الحمار، وقد عبر الناظم عن الأمثلة كلها بقوله: كزره خالداً، وقبلة اليدا واعرفه حقه، وخذ نبلا مدى(٢).

وفى البدل: يجوز المطابقة تعريفا وتنكيرا ويجوز المخالفة.

وأيضاً يجوز المخالفة بين البدل والمبدل منه بين الظاهر والمضمر ويبدل الفعل من الفعل مثاله: (من يصل الينا يستعن بنا)، حيث أبدل الفعل (يصل) بـ (يستعن) الإبدال اشترك الفعل الثاني مع الفعل الأول في المحل الإعرابي لذلك ورد يستعن بالجزم إتباعاً ليصل المجزوم على فعل الشرط حيث اشترك الثاني مع الأول في الجزم هنا ونوعه هنا اشتمال، لأن الاستعانة تستلزم معني في الوصول.

(١) انظر: شرح الألفية ص٥٥٤ ـ٥٥٥.
(٢) الألفية من خلال شرح اللفية لابن الناظم ص٥٥٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾[١].

فيضاعف بدل من يلق، ولذلك جزم قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام [٢].

ومثاله في بدل البعض من الكل: (إن تصل تسجد لله يرحمك)، فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل [٣].

ومثاله في بدل الإضراب والغلظ: (إن تطعم زيداً تكسه أكرمك)[٤].

ومنه في بدل الكل: قول الشاعر:

متي تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا وناراً تأججا[٥]

نقله يسن عن المرادي[٦]، وذكر الشيخ خالد امتناع ذلك عند الشاطبي في بدل الكل[٧].

تعقيب: بالدراسة نستنتج:

أولاً: أن تمام التماثل بين البدل والمبدل منه قائم في بدل الكل، من حيث كان البدل هو المقصود بالحكم فهو يتبع المبدل منه في المحل الإعرابي رفعاً أو نصباً أو جراً، ليس بالإشراك ولكن بالإحلال.

ثانياً: أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وذلك العامل هو تقدير الإعادة أي: إعادة العامل الأول، فقولك: مررت بزيد أخيك، تقديره بزيد

(١) من سورة الفرقان الآيتان ٦٨، ٦٩.
(٢) انظر: الكتاب جـ٨٧/٣، التصريح جـ١٦١/٢.
(٣) السابق نفسه.
(٤) السابق جـ١٦٢/٢.
(٥) قائله/ عبيد بن حر أو الحطيئةمن بحر/ الطويل، ينظر ف/الكتاب جـ٨٦/٣، وشرح المفصل جـ٥٣/٧، جـ٢٠/١٠، والأشموني جـ١٣١/٣، ويسن جـ١٦٢/٢.
(٦) يسن على التصريح جـ١٦٢/٢.
(٧) التصريح جـ١٦٢/٢.

بأخيك، إتباعاً للعكبري[١] وطبقا لتردد عبارتهم: على نية أن يباشر العامل[٢] وأن البدل على نية تكرار العامل[٣].

ثالثا: يترجح على معني التبعية في البدل أن يكون التناسق قد تم بتأثره بالمتبوع.

رابعاً: تمام التماثل والتناسق في البدل قائم إتباعاً للمبدل منه سواء أكان على الإحلال أو الإشراك فلم يكن ثمة فرق في نظري من حيث كان تكرار العامل هو تقدير (العامل) في المتبوع والعبرة بالموقع الذي طابق المتبوع فيه من فاعلية أو غيرها.

خامساً: تناسق البدل قائم مع المبدل منه في المحل الإعرابي وفي المعني.

سادساً: تأثر البدل بالمبدل منه تأثر مقبل سابق.

سابعاً: تأثر البدل بالمبدل من طريقين – التبعية في الإعراب من حيث تأثر الثاني بالأول في المعني، والمجاورة من حيث كان عامل الجوار مؤثر في تماثل الثاني لنسق الأول.

ثامناً: التناسق في البدل تم تماثله في البدل المطابق وأما في بدل البعض يمثل مرحلة من نمو اللغة وتطورها أخذا برأي بعض المحدثين واتفاقاً مع رؤية بعض الباحثين[٤].

(١) انظر: اللباب ص٢٧٥.
(٢) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٩٥.
(٣) انظر: ابن الناظم ٥١٧.
(٤) انظر: التوابع: أصولها وأحكامها ص١١٦.

رابعاً: التناسق في عطف البيان

عند النحاة: هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة(١).

لذلك يقول عنه الناظم ابن مالك:

فـذو البيـان تـابع أشـبه الصـفة ∴ حقيقـة القصـد بـه منكشـفة

من حيث كان الغرض منه: رفع اللبس(٢) وإزالة الاشتراك(٣).

وجعل من أمثلته قول الشاعر:

أقسـم بـالله أبـو حفـص عمـر ∴ مـا مسـها مـن نقـب ولا دبـر(٤)

ف (عمر) عطب بيان على (أبى حفص)، حيث كان أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به من غيره، فهنا (أبو حفص) ربما كان مشترك فجاء التابع (عمر) ليفصل ويكشف عن (أبى حفص) حتى يرتفع الاشتراك ويزيد الالتباس.

وسمي به: لأنه تكرار الأول لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه، وقيل لأن أصله العطف فأصل (جاء أخوك زيدٌ) (وهو زيدٌ) فحذف الحرف والضمير، واقيم زيد مقامه (٥)، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة(٦).

وفائدته: كما علم من تعريفه: إيضاح متبوع، إن كان المتبوع معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.

وذكر ابن يعيش: أنه لا يكون إلا في المعارف وأجازه أكثرهم في النكرات(٧).

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧٢، وابن الناظم ص٥١٤، وشرح الكافية للرضي جـ٢/٣٩٤.
(٢) انظر: اسرار العربية ٢٩٦.
(٣) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٩٤.
(٤) قائله/ رؤبة، وقيل عبد الله بن كيسية من بحر/ الرجز، ينظر في/ المخصص جـ١/١١٣، شرح المفصل جـ٣/٧١، شرح الكافية للرضي جـ٢/٣٦٢، ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية جـ٣/١١٩١.
(٥) همع الهوامع جـ٥/١٩٠.
(٦) التصريح جـ٢/١٣٠.
(٧) انظر: شرح المفصل جـ٣/٧٢.

وانتصر له ابن الناظم من حيث كانت النكرة تقبل التخصيص، وكان من شواهده قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[٢].

ولا خلاف عند النحاة في موافقة عطف البيان متبوعه في: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير[٣].

وخالف الزمخشري فأجاز التخالف تعريفا وتنكيراً مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[٤]. فجعل مقام إبراهيم عطف بيان على آيات مع كونه معرفة وآيات نكرة، وعند ابن مالك هذا القول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين.

والراجح: دعوى الزمخشري في جواز التخالف يقويه أنه يجوز خرق الإجماع في الفنون الأدبية عند ابن جني[٥] فما بالك بالنصوص القرآنية، مما يدل على اجتهاد من الزمخشري مقبول، وقوي الحجة.

تعقيب:

نخلص من الدراسة لعطف البيان باستنتاج عدة أمور:

أولها: الإجماع على تماثل هذا التابع مع متبوعه في عشرة أوجه: في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، والنوع تذكيراً وتأنيثاً، والتعريف والتنكير، والعدد إفراداً وتثنية وجمعاً، ليكتمل التناسق في هذا الباب.

الثاني: يقوم التناسق في عطف البيان بين التابع والمتبوع من وجه مشابهته بالصفة في أن كلا منهما يكشف عن المراد من المتبوع وبهذا استحق التطابق والتناسق مع متبوعه كما كان ذلك في النعت.

(١) من سورة المائدة من الآية رقم ٩٥، وانظر: ابن الناظم ص٥١٥.
(٢) من سورة إبراهيم من الآية رقم ١٦، وانظر: شرح التسهيل جـ٣/١٨٦١٦.
(٣) انظر: السابق جـ١٨٧/٣.
(٤) من سورة آل عمران من الآية رقم ٩٧.
(٥) انظر: يس على التصريح جـ١٣١/١ -١٣٢.

الثالث: تعبر مقوله عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات عن أن عطف البيان جارى على المتبوع في المحل الإعرابي وذلك بإحلاله محله في تسليط الحكم عليه ومن ثم يرفع على الفاعلية وينصب على المفعولية ويجر على الإضافة ونحوها.

الرابع: يمثل المحل الإعرابي في عطف البيان أبرز مظاهر التناسق بينه وبين متبوعه تأثراً بالتبعية المقررة في اصطلاح النحاة من جهة وتأثراً بعامل المجاورة للمتبوع من جهة أخرى.

الخامس: تأثر التابع في عطف البيان بالتبعية أتي من خلال صحة مشاركته للعامل في المتبوع من إذ أنه تكرار للمتبوع يكاد يكون هو بطريق التكرار أو العطف.

السادس: يتم التناسق والتماثل بين عطف البيان ومتبوعه معني وإعراباً وعدداً ونوعاً وتعريفاً وتنكيراً.

السابع: يؤيد اكتمال التناسق والتماثل بين عطف البيان ومتبوعه بما يظهر في الإتباع في المنادي حيث يأتي عطف البيان بعد المنادى العلم المفرد بجواز حمله على لفظ المنادي وجواز حمله على موضع المنادي. فتقولك: (يا زيد) زيدُ، وزيداً فيبني (زيدُ) الثاني إتباعاً للأول من اللفظ، ويجوز مطابقته للمتبوع بالحمل على موضعه، وهذا وإن دل فإنما يدل على أن عطف البيان يطابق متبوعه في كل حال حتى عندما كان هذا المتبوع منادي فكذلك لو كان مجروراً أو مرفوعاً مما يؤكد لك اكتمال التناسق.

الثامن: ظهر التناسق حيث تأثر عطف البيان بمتبوعه تأثر مقبلاً سابقا بفعل عامل معنوي وعامل لفظي أولهما العامل اللفظي وهو الاشتراك مع المتبوع في العامل الإعرابي، والثاني: العامل المعنوي وهو فعل الجوار حيث جاور التابع متبوعه المرفوع فأخذ منه الرفع أو المنصوب أو الجر أو بمعنى آخر تأثر بهذا المحل الإعرابي فقام بينهما علاقة التأثير والتأثر .

خامساً: تناسق عطف النسق

يأتي التناسق والتماثل في باب عطف النسق من أول وهلة من حيث كان معني العطف: «الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل، كأنه أميل به إلى حيز الأول»(١).

فالعطف: ليّ الشيء والالتفات إليه، يقال: عطفت العود إذا ثنيته، وعطفت على الفارس: التفت إليه، وهو بهذا المعني في النحو، لأن الثاني ملويٌّ على الأول، ومثني إليه؛ ولذلك قدرت التثنية بالعطف والعطف بالتثنية(٢).

وأيضا من حيث عبر عن هذا النوع بالعطف بالنسق وذلك: لمساواته الأول في الإعراب يقال ثغر نسق: إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد(٣).

إلا أن هذا النوع لا يتبع إلا بواسطه حرف، فتقول: (جاء زيد وعمروٌ)، و (رأيت زيداً وعمراً)، و(مررت بزيدٍ وعمرو) فتري (عمرا) ورد مرة مرفوعاً ومرة منصوبا، ومرة مجروراً، وكان ذلك لأنه تابع شارك ما قبله في العامل الإعرابي وما يطلبه فرأينا أن العامل يطلب فاعل في المثال الأول، وقد كان المتبوع قام بهذا المعني فأتبعه الثاني في نفس المعني وكذلك النصب على المشاركة في المفعولية والجر.

لذا يعرفه البعض بأنه: «التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف التسعة»(٤).

والعلة في أن هذا النوع من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف: من قبل أن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، فما بعد الحرف مغاير لما قبله في المعني، فقولك: (جاء زيدٌ وعمروٌ) عمروٌ خلاف زيدٌ، فتحتم التوسط

(١) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٧٤.
(٢) انظر/ اللباب في علل البناء والإعراب.
(٣) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٧٤.
(٤) انظر/ شرح الألفية ص٥١٩، قطر الندي ص٣٠٨.

بالحرف للاشتراك في المحل الإعرابي الناتج عن الموقع الإعرابي حيث يتأثر الثاني بالحركة الإعرابية أو بالعلامة الحركية بناء على الموقع أو المعني الدلالي للحركة من فاعل ونحوه.

يقول العكبري: ولابد في عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأول إذ كانا غيرين(١).

ومما يظهر هنا من خلال الإشراك في العلامة الحركية أنه بالأصل أو بالأساس إشراك في العامل، إذ إن الحكم الصادر في هذا التركيب – قد توجه إلى الأسماء بالترتيب المعطوف عليه أولاً ثم المعطوف فكان تأثير حرف النسق بالإشراك في أمرين:

١) العلامة الحركية.٢) العامل في المعطوف عليه.

وكانت الواو أصل حروف العطف؛ لأنها: لا تدل إلا على الاشتراك عند المحققين بخلاف غيرها من الفاء تدل على الاشتراك وشيء آخر فهي كالمركب والواو كالمفرد والمفرد أصل(٢).

وهذا مما يختلف عن بقية التوابع من حيث تحتم فيه توسط الحرف.

أما باقي التوابع فقد كان (التوكيد) تكرار الثاني للأول في اللفظ أو في المعني فكان يماثله في المعني.

وكان ذلك في (البدل المطابق) إذا كان الثاني المقصود بالحكم فكان يماثل الأول في المعني وكثيراً من الانكشاف والبيان.

وكان ذلك أيضاً في (عطف البيان) من حيث كان الثاني هو الأول جاء ليوضحه فكان أيضاً مساوي له في المعني.

أما عطف النسق فلم يكن في معني الأول ومن ثم لزم الحرف للمغايرة، من جهة وللاشتراك المشار إليه من جهة أخرى.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧٦، وشرح المفصل جـ٣/٧٤.
(٢) انظر: اللباب ص٢٧٦، وعلل النحو ص٥١٦.

ومن نماذج التناسق في العطف: ١- حمل اسم على اسم٢- حمل فعل على فعل ٣- حمل جملة على جملة.

«ولا يجوز العطف فيما عدا ذلك، فإن وجد اسم معطوفاً على فعل أو فعل معطوفاً على اسم، فلابد أن يكون الاسم في تقدير الفعل، أو الفعل في تقدير الاسم.

وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفا على جملة، فلابد أن تكون الجملة في تقدير المفرد، أو المفرد في تقدير الجملة»(١).

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل: اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا صلة (أل) ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾(٢). فعطف (وأقرضوا) على (المصدقين) كأنه قال: (إن الذين تصدقوا وأقرضوا الله)(٣).

وما ذلك إلا للتأكيد على تناسق الفعل مع الفعل حيث كان الأول اسم فاعل في معني الفعل وكان صلة الـ فحسن العطف لتطابق صورة الفعل المعطوف مع صورة الفعل المعطوف عليه في التقدير والمعني، لأن موضع الأول اسم في موضع الفعل فتناسقا معنيً.

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم: أن يقع خبراً لذي خبر أي: خبراً لمبتدأ أو خبراً لناسخ أو لما أو حالاً، لذى حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب اعلمت ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾(٤).

(١) شرح الجمل جـ٢٢٣/١، وانظر همع الهوامع جـ٢٧١/٥.
(٢) من سورة الحديد من الآية رقم ١٨.
(٣) انظر/ شرح الجمل لابن عصفور جـ٢٤٩/١.
(٤) من سورة الملك من الآية رقم ١٩.

تقديره: صافاتً قابضات أي: وقابضات[١].

وهذا أيضاً تطابق في المعني حيث ورد المعطوف فعل في تأويل الاسم من حيث كان الموضع الذي ورد فيه من مواقع (الأسماء) المشتقة ومواقع الأسماء المشتقة: باب (الخبر والنعت والحال) وكان الفعل هنا في موضع الحال.

أما عطف الأسماء بعضها على بعض فيجوز من غير شرط، إلا ضمير الرفع المتصل، وضمير الخفض[٢]. لذا كانت أنساق عطف الاسم على الاسم على أربعة أضرب:

أولها: عطف الظاهر على الظاهر: فتقول: (جاءني زيد وعمرو)، و (رأيت زيداً وعمراً، و (مررت بزيدٍ وعمرو)، فتري في الأمثلة أنك عطفت عمراً على زيدٍ، وكان المعطوف عمرو والمعطوف عليه زيد، كلاهما اسماً ظاهراً. **أما الغرض من ذلك:** على مذهب سيبويه وأتبعه ابن يعيش: فهو اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول فإذا قلت: قام زيد وعمرو فاصله قام زيد قام عمرو، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولي عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه[٣]. **وعلى مذهب غير سيبويه:** أن العامل في الاسم (المعطوف عليه) العامل المذكور والعامل في (المعطوف) حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف فإذا قلت: قام زيد وعمر، فالعامل في (زيد) العامل الأول (قام)، والعامل في عمرو (حرف العطف)[٤]، **ورأي ثالث:** أن العامل في (المعطوف) محذوف فقولك (ضربت زيداً وعمراً) المراد (وضربت عمراً) فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وبقي عمله في عمراً[٥].

(١) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٤٩ -٢٥٠.
(٢) انظر/ شرح الجمل جـ١/٢٤١، وانظر: همع الهوامع جـ٥/٢٦٦.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ٣/٧٥.
(٤) انظر: السابق نفسه.
(٥) انظر: نتائج الفكر ص٢٤٩، شرح المفصل جـ٣/٧٥.

الضرب الثاني: المضمر وهو على صورتين منفصل ومتصل:

فالمنفصل بمنزلة الظاهر: لعدم اتصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها، كما كان الظاهر كذلك، فتقول: إياك ضرب وإياي ضربت، كما تقول: ضربت نفسك، وضربت نفسي، ولما كان الضمائر المنفصلة تجري مجرى الأسماء الظاهرة وتنزل منزلتها كان حكمه كحكمه، فتعطف الظاهر على المضمر: تقول: أنت وزيد قائمان، وإياك أكرمت وعمراً[١]. وتقول في عطف المضمر على الظاهر: زيد وأنت قائمان، وضربت زيداً وإياك[٢]، وتقول في عطف المضمر على المضمر: أنت وهو قائمان، وإياك وإياه ضربت[٣].

أما المضمر المتصل: فلا يصح عطفه: وذلك لاتصاله بما يعمل فيه، والعطف إنما هو اشتراك في تأثير العامل – ومحال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد [٤]. **وأما العطف عليه:** أي العطف على الضمير المتصل، فإن كان مرفوع الموضع: لم يجز العطف عليه إلا بعد تأكيده بالمنفصل نحو: زيد قام هو وعمرو، وقمت أنا وزيد، قال تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٥]. إلا أن يطول الكلام، ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف لأن طول الكلام والفاصل سد مسد التوكيد بالمنفصل[٦].

وإن كان المضمر المتصل منصوب الموضع: جاز العطف عليه من غير تأكيد تقول: ضربته وزيداً، وأكرمته وعمراً[٧].

وأما إن كان المضمر المتصل مخفوضاً الموضع: لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الخافض، تقول: مررت بك وبزيد، ولا تقول: مررت بك وزيد[٨].

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/٧٥.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٧٦، شرح الرضي جـ٢/٣٣٢.
(٥) من سورة البقرة من الآية رقم ٣٥.
(٦) انظر/ شرح المفصل جـ٣/٧٦، وانظر: شرح الجمل جـ١/٢٤١، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٠.
(٧) انظر/ شرح المفصل جـ١/٧٧.
(٨) انظر: شرح المفصل جـ٣/٧٧، شرح الجمل جـ١/٢٤٣، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٣، وشرح الرضي جـ٢/٣٣٤، فما بعدها.

أما في عطف الفعل على الفعل: فذكر ابن عصفور: أنه لا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان، فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل، ولا مستقبلاً على ماضي(١).

والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، تقول:

زيد قام وخرج. زيد يقوم ويخرج.

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان، نحو: إن قام زيد ويخرج يقم بكرٌ، فعطف (يخرج) على (قام) لاتفاقهما في الاستقبال ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٢).

ألا ترى أن المعني: (أنزل) من السماء ماءً (فأصبحت) الأرضُ مخضرةً، ومنه قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ∴ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني(٣)

أما إذا اختلف الزمان: فلا يجوز العطف، فلا تقول: زيد قام ويخرج، تريد: قام فيما مضي، ويخرج في المستقبل(٤).

والتناسق في المحل الإعرابي: الأساس في التماثل في عطف النسق بل في التوابع كلها، فالمعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.

إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع: فيجوز أن يعطف تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، فمن أمثلة ما له لفظ وموضع: اسم إن ولكن ولا النافية للجنس، فلفظه نصب وموضعه رفع على الابتداء، وقد قرئ:

(١) انظر: شرح الجمل جت١/٢٥٠، شرح التسهيل جـ٣/٢٤٠.
(٢) من سورة الحج من الآية رقم ٦٣.
(٣) قائله/ رجل من بي سلولمن بحر/ينظر في/ الكتاب جـ١/٤١٦، الكامل جـ٣/٢٨٠، الخصائص جـ٢/٣٣٠، ٣٣٢، شرح الجمل جـ١/٢٥٠، الشاهد في قوله/ (أمر)... (فمضيت) فعطف (فمضيت) وهو ماضي على (أمر) في المعني ماض، لأن المعني: (لقد مررت على اللئيم يسبني فمضيت).
(٤) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٥٠.

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[١]. برفع (رسوله) على موضع (إن) على أحد الوجوه الجائزة، فهنا التماثل في المحل الإعرابي على الموضع من الابتداء[٢].

ومن أمثلة ما لفظه خفض وموضعه نصب: الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه بمعني الحال أو الاستقبال.

(هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمروٍ) فعطف عمروٍ بالخفض على لفظ زيدٍ ويجوز بالنصب (عمراً) بالعطف على الموضع.

وهذا إنما يدل على لزوم التناسق والتماثل في المحل الإعرابي إما على اللفظ وإما على المحل.

ومن أمثلة اللفظ والموضع: (المنادى) العلم المفرد المبني على الضم، تقول: يا زيدُ والرجلُ والرجلَ.

وقد قرئ: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ ﴾[٣]. بنصب الطير على موضع جبال، ورفعه على لفظه [٤].

وتتعدد صور العطف على اللفظ أو على الموضع ومرد هذا كله أن التناسق بالمحل الإعرابي شرطٌ في عطف النسق لا محالة.

يؤيد ذلك أيضاً: المجرور بحرف الجر الزائد فهو أيضاً في موضع نصب، إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجر منصوباً، ويكون في موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً.

مثال ما هو في موضع نصب: ليس زيدٌ بقائم لأن أصلة ليس زيدٌ قائما

ومثال ما هو في موضع رفع: (ما جاءني من أحدٍ) لأنه كان قبل حرف الجر: (ما جاءني أحدٌ)[٥].

(١) من سورة التوبة من الآية رقم ٣، قراءة الرفع قراءة عامة القراء، وقرأ بالنصب الحسن ابن أبى إسحاق وعيسي بن يعقوب، إتحاف فضلاء البشير جـ٢/٨٧.
(٢) انظر: شرح الجمل جـ١/١٥٤.
(٣) من سورة سبأ من الآية رقم ١٠.
(٤) انظر/ الإتحاف جـ١/٣٨٢.
(٥) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٥٤ ـ٢٥٥.

تعقيب: بالدراسة نستنتج الآتي:

١-القائم بالتأثير في المعطوف نسقاً هو العامل وليس المعطوف عليه.

٢-مساواة المعطوف للمعطوف عليه ومجيئه على نسقه لأن العامل فيهما واحد على الرأي الراجح.

٣-ينسق المعطوف بصورة المعطوف عليه في العلامة الحركية والمشاكلة اللفظية.

٤-يستبعد تناسق المعني بين المعطوف والمعطوف عليه للمغايرة بينهما.

٥-يتم التأثر الشكلي بالمعطوف عليه من حيث المحل الإعرابي الراجع إلى اللفظ غالباً وإلى الموضع أحياناً إذا كان المعطوف عليه له موضع.

٦-يتأثر المعطوف بالمعطوف عليه فيما ذكر تأثراً مقبلا سابقاً على نحو ما عهد في التوابع.

٧- العامل بالتأثير في المعطوف (التبعية) جرياً على سنن التوابع ولكن المشاركة في العامل اللفظي من جهة وبعامل الجوار بين التابع والمتبوع.

٨-من مظاهر التناسق في العطف ما يؤيده: العطف على الموضع في الواقع اللغوي.

٩- توجيه النسبة للأسماء يأتي في إطار الاشتراك في العامل في عطف النسق.

١٠-الالتزام بقيود التناسق في اللفظ من عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل أمر لابد منه ظاهراً كان أو مؤولاً.

١١-التأثر بالمحل الإعرابي المستحق للمعطوف من المعطوف عليه غالباً ما يرجع إلى اللفظ، وأحيانا يرجع إلى الموضع إذا كان المعطوف عليه يعرب على اللفظ ويعرب على الموضع.

١٢-يتم التطابق اللفظي بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف النسق فإذا ظهر غير ذلك فلا يؤخذ بالظاهر.

١٣-عطف المفرد على المفرد يعد تناسقاً وإيجازاً بقالب واحد إذا ما علمنا أن الثاني مشترك مع الأول في العامل والحكم.

١٤-تناسق الفعل مع الفعل مشاكلة لفظية مشروطة بالمشاكلة الزمانية.

١٥-توفر المشاكلة الزمانية بين الفعل والفعل تغني عن المشاكلة في الصيغة الفعلية.

١٦-صورة التناسق في الأسماء مقيد بالواقع اللغوي الذى يمنع عطف المتصل على غيره ويبيح العكس.

١٧-المضمر المتصل يمتنع أن يعطف علي غيره لعدم استقلاله فلو عطف على غيره لزم عمل عاملان في اسم واحد ولا يجوز ذلك.

١٨-التناسق في المضمر مقيد بالواقع اللغوي والاستعمال العربي الغالب فينسق على المضمر المرفوع بعد توكيده أو الفصل وبعد المضمر المخفوض بإعادة الخافض وفي غير الغالب لا يشترط للسماع في فصيح النصوص.

المطلب الثاني

تناسق المفردات بالاتباع على المجاورة

من الظواهر السياقية التي ارتبطت بالتناسق في الألفاظ «إعراب المجاورة»؛ حيث انسجمت هذه الظاهرة في الاستعمال اللغوي مع متطلبات الذوق العربي والميل إلى ما يفرضه السياق من تأثير اللفظ على اللفظ المجاور له في الإعراب فالاتباع بالمجاورة: لم يكن بالإتباع المصطلح عليه عند النحاة في التوابع الخمسة المعروفة؛ وإنما هو: إتباع آخر كلمة لآخر كلمة قبلها في الإعراب والمشاركة بين اللفظين في الحركة الإعرابية؛ حيث يتأثر اللفظ في إعرابه بالمجاور له في إعرابه وقد ورد ذلك في أبواب معينة من أبواب النحو العربي.

وقد اختلف موقف النحاة حول مثل هذه الظاهرة نظراً إلى أنها لم تستند إلى عامل إعرابي على ما هو معهود في النحو العربي فلم يكن الإعراب فيها بعامل لفظي عرف باللجنان وتلفظ به في اللسان؛ أو حتى عامل معنوي على مثل التجرد المعهود في الابتداء ونحوه.

لذلك تري اختلاف مذاهبهم حول أمرين – إقرارها، وعدم إقرارها من جهة والتوجيه لها عند من أقرها، والتخريج لها عند من أنكرها، لتكون جملة المذاهب فيها ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب الجمهور يري إقرارها والاعتراف بها: وكان على قمة هؤلاء سيبويه[١]، والفراء[٢]، والأخفش[٣]، وأبى عبيدة المثني[٤]، والمبرد[٥]، وابن شقير[٦]، والعكبري[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وأبو حيان[١٠]، وابن هشام[١١]، والسيوطي[١٢]، وابن أجروم[١٣].

وقد ورد الإعراب المجاورة في باب العطف والنعت التوكيد وجعل منه الكوفيون جواب الشرط حيث جزم على الجوار[١٤].

فمن أمثلتها في باب النعت:

وذلك قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٌ) فقد روي فيه الاتباع بالرفع والاتباع بالخفض.

أما وجه الرفع في (خرب) فهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع فهو أيضاً اتباع قياسي على المجاورة لتناسق النعت مع المنعوت، لمجاورتها إياه وفي ذلك يقول سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُحْرٌ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالوجه الرفعُ وهو كلام أكثر العرب، وأفصحهم وهو القياسُ؛ لأن الخربَ نعتُ الجُحْرِ والجحر

(١) انظر: الكتاب جـ٣٤/١، جـ٢١٧/١.
(٢) انظر: معانى القرآن جـ٧٤/٢.
(٣) انظر: معانى القرآن للأخفش جـ٢٧٧/١.
(٤) انظر: مجاز القرآن جـ٧٢/١، عارضه: سزكين طبعة (٢) ١٩٧٠م، جـ١٥٥/١.
(٥) انظر: المقتضب جـ٧٣/٤.
(٦) انظر: المحلي وجوه النصب لابن شقير ص١٤٨ -١٥٢، تحقيق د/ فائز فارس.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن جـ٤٢٢/١ -٤٢٤.
(٨) انظر: تسهيل الفوائد ص١٦٧، شرح الكافية الشافية جـ١١٦٣/٣-١١٦٧.
(٩) انظر: شرح الرضي للكافية جـ٣١٨/١.
(١٠) انظر: البحر المحيط جـ٤٠٥/٥.
(١١) انظر: مغنى اللبيب جـ٤٤٣/٢.
(١٢) انظر: المطالع السعيدة للسيوطي ٤٤٠، تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة، كلية الآداب جامعة-الإسكندرية.
(١٣) شرح الكفراوي على متن الأجرومية ص١١٤، مطبعة عيس الحلبي.
(١٤) ذهب الكوفيون إلى القول بأن: جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير فلذلك ها هنا – جواب الشرط ينبغي له أن يكون مرفوعاً، إلا أنه جزم للجوار ولهذا إذا حِلْتُ بينه وبين فعل الشرط بالفاء، أو بـ إذا رجع إلى الرفع علـى =

رفع، ولكن بعض العرب يجُرهُ، وليس بنعتٍ للضبّ ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ»(١).

فكما تلحظ من نص سيبويه أن الاتباع ورد على إعرابين أحدهما بالرفع في (خرب) إتباعاً لجحر على النعت في القياس الفصيح.

والثاني من الاتباع بخفض (خربٍ) على الاتباع لضب متأثراً بمجاورته له في صوت الحركة الإعرابية فهو اتباع في اللفظ دون المعنى؛ لأن (خرب) في المعنى صفة للجحر وليس صفة للضب.

ومن شواهد ذلك أيضاً: ما ذكر عن يحيي بن وثاب أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾(٢). فخفض المتين وبه أخذ الأعمش(٣)، والوجه أن يرفع المتين.

ومنه: ما ذكره الفراء: ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾(٤). حيث اتبع (عاصفٍ) بالخفض (ليومٍ) فجعل العصوف تابعاً لليوم في إعرابه، وإنما العصوف (للريح)، وذلك جائز عنده على جهتين: **أحداهما:** أن (العصوف) وإن كان (للريح) فإن اليوم يوصف به؛ لأن (الريح) فيه تكون، فجائز أن تقول: (يوم عاصف) كما تقول: (يوم بارد) و(يوم حارّ)(٥).

=نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ الجن: ١٣ ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾الروم: ٣٦، وعارض البصريون وذهبوا إلى القول بأنه: لا يجوز القول بالاتباع على المجاورة في هذا الباب. انظر: اللمع في العربية ص١٩٤، حروف المعاني للرماني ص٧٤، انظر: أسرار العربية ص٣٣٧، الإنصاف جـ٦٠٧/٢، المقتصد في شرح الإيضاح جـ١٠٩٥/٢، رصف المباني في حروف المعاني ص١٠٧، ومنهج السالك للأشموني جـ١٣/٤، والتصريح جـ٢٤٨/٢.
والرأي الراجح: أن يقال: إن لفظ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط؛ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما؛ لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا لفظ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه (انظر: الإنصاف جـ٦٠٧/٢ وما بعدها).

(١) الكتاب جـ٤٣٦/١.
(٢) من سورة الذاريات الآية ٥٨.
(٣) جاء في الاتحاف: «وعن الأعمش المتين بالجر صفة لقوة» (جـ٤٩٤/٢).
(٤) من سورة إبراهيم من الآية رقم ١٨، وانظر: شواذ القراءات ص٦٨، جاء فيه: (في يوم عاصف) بغير تنوين لأبن أبي إسحاق وإبراهيم بن بكر.
(٥) انظر: معانى القرآن للفراء جـ٧٣/٢.

واستشهد على جواز ذلك بإنشاد البعض:

يومين غيمين ويماً شمساً[١].

فوصف اليومين بالغيمين، وإنما يكون الغيم فيهما.

الوجه الآخر: أن يريد في يوم عاصف الريح فتحذف الريح؛ لأنها قد ذكرت في أول الكلمة كما قال الشاعر:

فيضحك عرفان الدروع جلودنا ∴ إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسفُ[٢]

يريد كاسف الشمس، فهذان وجهان [٣].

ثم تراه يوجه الخفض على الإتباع تبعاً لكلام العرب إذ يتبعون في الخفض فيقول: «وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه».

ويستشهد على ذلك بعدة أبيات من الشواهد منها قول الشاعر:

كأنَّما ضربت قدّام أعينِها ∴ قُطْنا بمستحصِد الأوتار محلوج[٤]

وقول الآخر:

تريك سُنَّةَ وجه غيرِ مُقرفَةٍ ∴ مَلْسَاء ليس بها خال وَلا نَدَبُ[٥]

«قال: سمعت الفراء قال: قلت لأبى ثروان، وقد أنشدني هذا البيت بخفضٍ: كيف تقول: تريك سُنَّة وجه غيرَ مقرفة؟ قال: تريك سنَّة وجه غَيْرَ مقرفة، قالت له: فأنشدني فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الذى تقول أنت أجود مما أقول أنا وكان إنشاده على الخفض»[٦].

---

(١) السابق نفسه.
(٢) قائله/ لم يسم، ينظر في/ معاني القرآن جـ٢/٧٤، والبحر المحيط جـ٥/٤٠٥.
(٣) انظر/ معاني الفراء جـ٢/٧٣ -٧٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٢٢.
(٤) قائله/ مجهولمن بحر/ البسيط، ينظر في/ الإنصاف جـ٢/٦٠٥، مستحصد الأوتار: إذا كان قد أحكم فتله محل الاستشهاد في/ (محلوج) بالجر مع أنه نعت لقوله (قطنا) المنصوب على أنه مفعول به لقوله (ضربت).
(٥) قائله/ ذو الرمة، ينظر في: الديوان ص٤، ومعاني الفراء، والسنة: الصورة، والندب/ الأثر من الجرح، القاموس المحيط ١٧٥، والمقرفة: التي دنت من اللهجنة، وهو عيب، القاموس المحيط ٩١.
(٦) معاني الفراء جـ٢/٧٤.

ومنه قول الشاعر:

وإيَّـــــاكم وحَيَّـــــة بطـــــنِ وادٍ ∴ هَمُـوزِ النـاب لـيسَ لكـم بِسِـيّ[١]

وقال: «ومما يرويه نحويُّونا الأولون أن العرب تقول: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) والوجه أن يقول: (سُنّة وجه غَيْرَ مقرفة)، (وحية بطن واد هموزَ الناب) و (هذا جحرِ ضبّ خربٌ)[٢]»

ومن أمثلة ذلك في باب العطف: قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[٣]. حيث خفضها [٤] أصحاب عبد الله وهو وجه العربية عند الفراء وإن كان أكثر القراء على الرفع؛ لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن. فرفعوا على قولك: (ولهم حور عين) أو (عندهم حور عين).

أما الخفض: فعند الفراء على الاتباع، فتتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله [٥].

إذ إن الإعراب على الإتباع للتناسق في العلامة فهو إتباع على اللفظ يختلف معه المعني.

وبه قال أيضاً العكبري: إذ إنها بالجر معطوفة على (بأكواب وأباريق) والمعني مختلف[٦].

ومنه ما ذكره أيضاً الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[٧]، حيث قال: «البئر والقصر يخفضان على العطف على العروش، وإذا نظرت في معناها وجدتها ليست تحسن فيها

(١) قائله/ الحطيئةمن بحر/ الوافرينظر في: الخصائص جـ٢٢٣/٣، الديوان ٦٩، أمالي ابن الشجري جـ٣٤٢/١، شرح المفصل جـ٨٥/٢، الخزانة جـ٣٢١/٢، واللسان (س و ء) الهمز/ العضى (القاموس٦٨١)، سي: مساو، لسان العرب مادة (س و ء).
(٢) معاني الفراء جـ٧٤/٢.
(٣) من سورة الواقعة الآية رقم ٢٢.
(٤) اختلف في (وحور عين) فحمزة والكسائي وأبو جعفر بالجر فيهما عطفاً على (جنات النعيم) كأنه قيل: هم في جنات، وفاكهة، ولحم، وحور، أي: مصاحبة حور، أو على (بأكواب) إذ معني يطوف .. الخ ينعمون بأكواب .. الخ، الإتحاف جـ٥١٥/٢.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء جـ١٢٣/٣، وانظر/ البحر المحيط جـ٢٠٦/٨.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن جـ٤٢٢/١.
(٧) من سورة الحج من الآية رقم ٤٥.

(على)؛ لأن العروش أعالي البيوت، والبئر في الأرض وكذلك القصر؛ لأن القرية لم تنحو على القصر، ولكنه أتبع بعضه بعضاً كما قال: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾[١].

ولو خفضت البئر والقصر – إذا نويت أنهما ليسا من القرية – بمن كأنك قلت: كم من قرية أُهلكت، وكم من بئر ومن قصر، والأول أحُبّ إليّ[٢].

فتري الفراء: يبيح لك الحمل على الاتباع أو الحمل على إضمار الخافض إلا أنه أحبب إليه الإتباع لأنه وجه الكلام.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[٣].

حيث قرأ بالجر[٤]، وهو مشهورُ أيضاً وفيه وجهان: قال بهما العكبري، أحدهما: أنها معطوفة على الرءوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرءوس ممسوحةٌ والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار؛ وليس بممتنع[٥] عنده: أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر.

ويؤيد العكبري كلامه: «بأن ما ذكره من الجر في الآية قد أجيز غيره، وهو النصب والرفع، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين، على أن حكم الرجلين المسح، وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب[٦].

وجعله الفراء [٧] في المعني مثلما أنشد بعض العرب:

(١) من سورة الواقعة الآيتين رقمي ٢٢، ٢٣.
(٢) معانى القرآن للفراء جـ٢/٢٢٨.
(٣) من سورة المائدة من الآية رقم ٦.
(٤) اختلف في (وأرجلكم) فنافع وابن عامر، وحفص، والكساني، ويعقوب بنصب اللام، عطفاً على أيديكم، فإن حكمها الغسل كالوجه، وعن الحسن بالرفع على الابتداء.. . والباقون بالخفض عطفاً على رؤوسكم لفظاً ومعني، ثم نسخ بوجوب الغسل، أو بحمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف.. .. فطف على الممسوح والمراد الغسل» إتحاف فضلاء البشير جـ١/٥٣١.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٢٢، وانظر: الإنصاف جـ٢/٦٠٣.
(٦) السابق جـ١/٤٢٤.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣/١٢٣ -١٢٤.

إذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْن يَوْمـــاً ∴ وزَجّجـــنَ الحـــوَاجِيَ والعُيُونَـــا[١]

إذ إن العين لا تزجج، إنما تكحل، فردَّها على الحواجب؛ لأن المعني يعرف.

وجعل منه أيضاً قول الآخر:

ولقيـــت زوجـــك فـــي الـــوَغَى ∴ مُتَقَلِّـــدا سَـــيْفَاً وَرُمْحَـــا[٢]

إذ إن الرمح لا يتقلد، فرده على السيف لفهم المعني، وقال الشاعر:

تســـمع للأحشـــاء منـــه لفظـــاً ∴ ولليـــدين جُشْـــأَةً وبَـــدَدا[٣]

وأنشد بعض بني دبير على نحو من ذلك:

علفتهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً ∴ حتـــي شـــتت همالـــة عيناهـــا[٤]

إذ إن الماء لا يعتلف هكذا يقول الفراء[٥]، وإنما يشرب، فجعله تابعاً للتبن، لظهور المعني.

ولظهور المعني في الآية الكريمة: : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾.

يعرِّض الفراء بمن لجأ إلى الرفع حرصاً منه على المعني بقوله: وقد كان ينبغي لمن قرأ: وحورُ حين؛ لأنهن – زعم لا يطاف بهن أن يقول:

---

(١) قائله/ الراعي النميريمن بحر/ الوافر، وينظر في/ معاني الفراء جـ١٢٣/٣، والخصائص جـ٤٣٢/٢، الإنصاف جـ٦١٠/٢، وابن الناظم ٢٨١، المغني برقم ٥٨٧، وأضح المسالك برقم ٢٥٩، والدرر اللوامع جـ١٩١/١، وشرح شذور الذهب رقم ١١٦.

(٢) قائله/لم يسم، ويروي الشطر الأول هكذا:

يَلَيْتَ زوجك قد غدا

ورياليت بعلك في الوغي

ينظر في/ معاني الفراء جـ١٢٣/٣، الخصائص جـ٤٣٢/٢، والإنصاف جـ٦١٢/٢، شرح المفصل جـ٥٠/٢، وكامل المبرد جـ١٩٦/١، ٢١٨، (الخيرية) ورغبة الأمل جـ٢٣٤/٣، ولسان العرب (ق ل د).

(٣) ينظر في/ معاني الفراء جـ١٢٣/٣، الخصائص جـ٤٣٢/٢، ويروى: الأجواف: مكان (الأحشاء)، وجمعهما على إرادة جوانب الجوف، الجشأة: اليبس والتصلب.

(٤) قائله/ لم يسم، من بحر/الرجز، ينظر في/ معاني الفراء جـ١٢٤/٣، الخزانة جـ٤٩٩/١، لسان العرب (ق ل د)، والخصائص جـ٤٣١/٢، أوضح المسالك رقم ٢٥٨، وابن الناظم ص٢٨٦، والسيد المرتضي في أماليه جـ٢٥٩/٢، ط الحلبي وشرح شواهد العيني بهامش الخزانة جـ١٠١/٣، وجه الاستشهاد/ (ماء) فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله (تبنا) ولو كان معطوفاً على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العالم في المعطوف عليه، هو قوله: علفتها، ولكنك تعلم أنه يقال: علفت الدابة تبناً، ولا يقال: علفتها ماء، ولكن يقال: سقيتها ماء، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين: الأول: أن يكون قوله (ماء) مفعولاً به لفعل محذوف – والتقدير: وسقيتها ماء – وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفاً على جملة علفتها تبناً. **والأمر الثاني**: أن تضمن علفتها معني فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً مثل: أنلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين. (الانتصاف من الإنصاف جـ٦١٣/٢).

(٥) معاني الفراء جـ١٢٤/٣.

(وفاكهةٍ مما يتخيرون ولحم طير). لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما – ليس يطاف الا بالخمر وحدها ففي ذلك بيان؛ لأن الخفض وجه الكلام»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٢].

فعند الكوفيين: المشركين قد عطف بالخفض لمجاورته الكتاب.

ووجه الدليل عندهم: نه قال: (والمشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على (الذين) فهو مرفوع؛ لأنه اسم (يكن)[٣].

قال زهير:

لَعِبَ الريَاحُ بِهَا وَغَيَّرهَا ∴ بَعْدِى سَوَاقِي المُورِ والْقَطْرِ[٤]

حيث عطف (القطر) على (المور) بالجر بدليل أنه روى هذه القصيدة مجرورة، فيساق إلى الوهم أنه معطوف على (المور)؛ لأنه هو المجرور بإضافة سواقي إليه ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معملاً لسواقي؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه.

ويلزم أن يكون تقدير الكلام: سواقي المور وسط في القطر، ومراد الشاعر أن الذى غير هذه الديار شيئان: أحدهما الرياح التي تسفى عليها التراب، وثانيهما: المطر، وهذا المعني لا يتأدى الا بأن يكون «القطر» معطوفاً على سواقي مع أنه ليس للمطر سواقي، فيكون مرفوعاً في التقدير، وجره لمجاورته المجرور، فتقول: القطر معطوف على سواقي والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

ومنه أيضاً قول الآخر:

---

(١) السابق نفسه.
(٢) من سورة البينة من الآية رقم ١.
(٣) انظر: الإنصاف جـ٢/٦٠٢.
(٤) قائله/ زهير بن أبى سلمي، ينظر في/ الديوان ص٨٦-٨٧، الإنصاف جـ٢/٦٠٣.
ورواية الأعلم: (لعب الزمان بها.. .. الخ) والسوافي/ جمع سافية، وتطلق على الريح التي تسفي التراب، ويقال أيضاً على التراب الذى تسفيه الرياح، أي: تذروه وتطيره وتهيجه، لسان العرب (س و ف)، والمور/ بضم الميم هو: التراب، والقطر/ بفتح القاف وسكون الطاء هو المطر، انظر/ السابق (م و ر)، (ق ط ر).

كم قد تمششت من قص وإنفحة ∴ جاءت إليك بذاك الأضؤن السود[١]

فقول الشاعر: (وأنفحة) لا يجوز أن يكون معطوفاً على (قص)؛ لأنه لو كان معطوفاً على قص لكان قوله تمششت عاملاً فيه، وقد علمت أن المشش خاص بمص العظم، والإنفحة ليست عظماً، فوجب أن يكون قوله إنفحة مفعولاً به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة، ويكون إنفحة منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة[٢].

ومنه قول الآخر:

تَـــرَاهُ كـــأنَّ اللهَ يَجْـــدَعُ أَنْفَـــهُ ∴ وَعَيْنَيْـه إنْ مَـوْلاهُ ثَـابَ لَـهُ وَفْـرُ[٣]

حيث عطف عينيه على أنفه، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع.

(١) قائله/ لم يسم، ينظر في/الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٦٠٣.
تقول: تمششت العظم، إذا مصصت أطرافه، والقص: بفتح القاف – عظام الصدر، أو رأس الصدر، والإنفحة: بكسر الهمزة، وسكون النون وفتح الفاء: كرش الحمل أو الجدي إذا كان لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش، لسان العرب (ن ف ح).
(٢) انظر: الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٦٠٣-٦٠٤.
(٣) قائله/ لم يسم، ينظر في/ الخصائص جـ٢/٤٣١، أمالي الشريف المرتضي في أماليه جـ٢/٢٥٩، ٣٧٥، والإنصاف جـ٢/٥١٥، ولسان العرب (ج د ع).
ومحل الاستشهاد: في قوله (وعينيه) فإن هذه الكلمة لا تصح أن تكون معطوفة على قوله أنفه) لأنها لو كانت معطوفة على أنفه لكانت معمولة لقوله (يجدع)؛ ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في تسلط عامله عليه، ولا يصح ذلك؛ لأن الجدع في لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف، فلا يجوز أن تقول: جدعت عينيه، ولا جدعت يديه، ولا جدعت أذنيه، ولهذا كان قوله: (وعينيه) عندهم مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: (ويفقأ عينيه) وتكون جملة هذا الفعل معطوفة بالواو على جملة الفعل السابق، قال السيد المرتضي: «أراد ويفقأ عينيه؛ لأن الجدع لا يكون بالعين، واكتفي بيجدع من يفقأ» (الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٥١٥).

وقال لبيد:

فَعَــلاً فُــرُوعَ الأيْهُقَــانِ وأَطْفَلَــتْ ∴ بِــالجَلْهَتَينِ ظِبَاؤُهَــا ونَعَامُهَــالا[١]

ونظيره قول لبيد في المعلقة نفسها:

بطلــــيح اســــفار تــــركن بقيــــة ∴ منهـا فـأحنق صـلبها وسـنامها[٢]

ومن أمثلة التوكيد:

وإن كانت قليلة بالنسبة لأمثلة النعت والعطف في هذا الباب قول الشاعر:

يـا صـاحِ بَلِّـغ ذَوِى الزوجَـات كُلِّهـم ∴ أن ليس وصلٌ إذا انحلت عُرا الذَنْب[٣]

حيث اتبع (كل) خفض الزوجات وهو منصوب لأنه توكيد معنوي لذوي المنصوب[٤].

وزاد ابن هشام في شرح الشذور: وعطف بيان:

وقال: لا يمتنع في القياس جره على الجوار؛ لأنه كالنعت، والتوكيد في مجاورة المتبوع [٥].

(١) ينظر في/ شرح التبريزي على المعلقات العشر ١٢٧، ط السلفية، والخصائص جـ٤٣٢/٢، أطفلت/ صارت ذات طفل أي: (ولد)، والجلهتان: جانب الوادي، وبروي (فغلا فروع الأيهقان) بالغين المعجمة ورفع فروع الأيهقان ويروى: (فاعتم نور الأيهقان) ومن روى (فعلا) بالعين مهملة رفع فروع الأيهقان، أو نصبه، فأما من روى (فغلا) بغين معجمة فرفع فروع الأيهقان، معناه عنده ارتفع، والمعنى: أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها، وموطن الاستشهاد قوله: (وأطفلت ظباؤها) فيكون الفعل الذي عمل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف، وأهل العربية لا يقولون أطفلت النعامة، وإنما يقولون في هذا النوع أفراخ النعام، أو باض النعام، ولهذا يرى أهل التحقيق من النحاة أن العامل في نعامها محذوف، والتقدير: اطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة حيث عطفت جملة: (وأفرخت نعامها) على جملة (أطفلت ظباؤها) أو يكون الشاعر قد توسع في معني (أطفلت) فصيره كقولك: (أنتجت) وما يؤدي مؤداه، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه. (انتصاف جـ٦١٢/٢).

(٢) والطليح: الناقة التي أعيت وتعبت، وأحنق: أي ضمر، ومحل الاستشهاد في قوله/ (أحنق صلبها وسنامها) فإن ظاهرة أن قوله: (سنامها) معطوف على قوله: (صلبها) فيكون قوله: (أحنق) مسلطا عليهما جميعاً.
وقد قال نقلة اللغة: إنه يقال: «أحنق صلب الناقة» أي: ضمر وهزل، ولا يقال: (أحنق سنام الناقة)، وإنما يقال: ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين. ومن العلماء من أجاز أن تقول: (أحنق السنام) قال محيي الدين: «وأغلب ظني أنه إنما أجازه على تضمين أحنق معنى: دق أو فني أو ذهب أو ما أشبه ذلك، الانتصاف من الإنصاف جـ٦١٢/٢.

(٣) قائله/ أبو الغريب من بحر/ البسيط، ينظر في/ معاني الفراء جـ٧٥/٢، الخزانة جـ٣٢٥/٢، شرح شذور الذهب ٣٣١، همع الهوامع جـ٣٠٤/٤.

(٤) أثبته السيوطي، انظره في همع الهوامع جـ٣٠٤/٤.

(٥) انظره في شرح شذور الذهب ص٣٣١، وهمع الهوامع جـ٣٠٤/٤.

أما البدل فقال أبو حيان:

لا يحفظ من كلامهم، ولا خرج عليه أحد شيئاً قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، على الأصح، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى [١].

المذهب الثاني: للخليل بن أحمد الفراهيدي: وفيه أن المجاورة تثبت بشروط:

وهى أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتعريفاً وتنكيراً إذ يقول سيبويه عنه: «وقال الخليل – رحمه الله: لا يقولون الا هذان جحرا ضب خربان، ومن قبل أن الضب واحدٌ والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول، وكان مذكراً مثله مؤنثاً.

وقالوا: هذه جحرة ضباب خربةٍ؛ لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا»[٢].

وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا، والأول الا سواءٌ؛ لأنه إذا قال: هذا جُحْرُ ضب منهدمٍ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب، وقال العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمل[٣]

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى»[٤].

(١) انظر/ همع الهوامع جـ٤/٣٠٥.
(٢) الكتاب جـ١/٤٣٧.
(٣) قائله: العجاجمن بحر/ مشطور الرجز، ينظر في/ الكتاب جـ١/٤٣٧، الخصائص جـ٣/٢٢١، والخزانة جـ٢/٣٢١، برقم ٣٤٩، والمرمل: المنسوخ، والشاهد فيه: (المرمل) حيث خفض على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: المرملا، لكونه وصفاً للنسج، لا للعنكبوت.
(٤) الكتاب جـ١/٤٣٧.

تعقيب:

من خلال عرض النص لسيبويه لقول الخليل ترى فرق بين عند كل منهم، في إجازة مثل هذه الظاهرة حيث أقراها سيبويه كما وردت في الاستعمال اللغوي عند العرب بدون مطابقة بين المضاف والمضاف إليه معتمداً على أن الجر بالمجاورة ورد في الصفة، والصفة تتبع المضاف في المعنى في قولهم هذا جحر ضب خربٍ، فإذا كان «خرب» صفة في المعني (للجحر) فلا تعني المطابقة بين المضاف والمضاف إليه شيء.

فإذا قلت هذا جحرا ضب خربان، وهذا جحرة ضباب خربة، فالمطابقة موجودة بين النعت والمنعوت في العبارة فلماذا يشترط المطابقة بين المضاف والمضاف إليه عند الخليل.

لذلك ترى سيبويه لا يشترط ما اشترطه الخليل من وجوب المطابقة بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنها لا تفيد جديد فالشرط يكون بين التابع والمتبوع، وهو ما توفر هنا فيما سمع من كلام العرب في حين أن المطابقة بين المضاف والمضاف إليه لم تكن ملزمة استناداً لما سمع من قول الشاعر:

كأن نسج العنكبوت المرمل

حيث خفض المرملِ على الجوار وهو صفة في المعني للنسج وهو مذكر مثله وقد اختلف النسج مع العنكبوت في التذكير للأول والتأنيث للثاني فالنسج مذكر والعنكبوت مؤنث ولم يرد قولهم بالمطابقة بينهما، فلم يقل (كما نسجت العنكبوت) وذلك لعدم الحاجة إليه في البيان كما قلنا.

ولربما مال إلى مذهب الخليل بعض المحدثين حيث اشترط اتفاقه مع متبوعه في التعريف والتنكير وإلا حق الكلام الرفع على الاستئناف والنعت حينئذ بالجملة[١].

(١) انظر: إحياء النحو ١٢٤ -١٢٥.

المذهب الثالث:

يرى إنكار المجاورة وحمل ما ورد فيها على التأويل وقد ذهب إليه جمهرة من علماء النحو وعلماء التفسير فكان من علماء النحو: الزجاج[١]، والنحاس[٢]، والسيرافي[٣]، وأبى على الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والجرجانى[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن ابي الربيع[٨]، وكان من علماء التفسير الفخر الرازي[٩]، وابن عطية[١٠]، ومكي[١١]، وابن خالويه[١٢]، والمجاشعي[١٣]، وأبي حيان[١٤]، والآلوسي[١٥].

أما الزجاج فيقول عند إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[١٦].

«القراءة النصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية فمن قرأن بالنصب فالمعنى: فاغسلوا وجوهك وأيديكم إلى المرافق وأرجُلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير.. .. وقرأ: وأَرْجُلِكم – بالجر عطف على الرُؤوس.. .. وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله، ولكن المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسل»[١٧].

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه جـ١٥٢/٢ -١٥٣.
(٢) انظر: إعراب القرآن جـ٣٠٧/١.
(٣) انظر: هامش الكتاب جـ٤٣٦/١.
(٤) انظر: دراسة الحجة ص٩١.
(٥) انظر: الخصائص جـ٢٢١/٣.
(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ٦٦٢/١.
(٧) انظر: الأمالي الحاجبية جـ١٤٩/١، تحقيق هادي حسن.
(٨) انظر: البسيط جـ١٠٣٤/٢.
(٩) انظر: مفاتيح الغيب جـ١٥٤/١٠ -١٥٥.
(١٠) انظر: المحرر الوجيز جـ٤٦/٢.
(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن جـ٢٢٠/١-٢٢١.
(١٢) انظر: الحجة في القراءات لابن خالويه ص١٢٩.
(١٣) انظر: عيون الأخبار للمجاشعي ص٢٣٠، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم.
(١٤) انظر: البحر المحيط جـ٤٣٧/١، والإرتشاف جـ٢٩٠/٢.
(١٥) انظر: روح المعاني جـ٧٢/٦-٧٣.
(١٦) من سورة المائدة من الآية رقم ٦.
(١٧) معاني القرآن وإعرابه جـ١٥٢/٢ -١٥٣.

تعقيب:

يظهر من كلام الزجاج أنه يرفض القول بالمجاورة حتى يتحاشا ذلك في كلام الله فلا يجيزه، ولذلك تراه يحيل المسح إلى الغسل فيكون (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) ويكون الجار بواسطة الباء ويكن الأرجل والرأس قد اشتركا في المسح على تضمين المسح معنى الغسل. ألا تر قوله «ولكن المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسل».

وأما النحاس فيقول عند إعراب قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾[1].

«قال أبو جعفر: الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال، وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير أي عن قتال فيه، وقال الفراء: هو مخفوض على الجوار، قال أبو جعفر: لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضبٍ خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا، ولا يكون الا بأفصح اللغات وأصحها، ولا يجوز إضمار (عن)، والقول فيه أنه بدل»[2].

تعقيب:

فتري في نص النحاس أنه ينكر صحة القول بالمجاورة فيغلط قائله ويحكم على موقع وروده بالشذوذ، ويستدل على غلطه بأنه قد ورد في نحو قولهم: «هذان جحرا ضبٍ خربان» بدون مطابقة بين المضاف والمضاف إليه وعدّ هذا عيب لا يجوز مع كتاب الله عز وجل إذ هو هذا العيب بمثابة الإقواء في الشعر فهو من العيوب التي تلحق بالقافية.

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ٢١٧.
(٢) إعراب القرآن جـ٣٠٧/١.

وإنما كان موجود ذلك في الشعر، أما في كتاب الله فلا يجوز ولذلك يحمل عنده على أنه بدل فقتال بدل من: الشهر الحرام فبدل المجرور مجرور مثله.

وأم السيرافي فقد حمله على التأويل قائلاً:

«رأيت بعض النحويين من البصريين قال في: هذا جحر ضب خرب، قولاً شرحته وقويته بما يحتمله. زعم هذا النحوي أن المعني هذا جحر ضب خرب الجحر، والذى يقوى هذا أنا إذا قلنا: (خرب الجحر) صار من باب حسن الوجه، وفي خرب الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كأن: خربَ جحرُه.

ومثله ما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه»[١].

فكما ترى يحيل السيرافي الجر في هذه الحالة على: أن الأصل: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ الجُحْرُ منه) (كـ مررت برجل حسيٍ الوجه منه) فعلى هذا فخربٍ بالجر على أنه صفة لضب فيكون مجرور على النعت الأصلي، وليس بالمجاورة وذلك بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعمل به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول: (مررت برجلٍ حسن الوجهِ)، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر»[٢].

أما ابن جني فقد حمل الجر على المجاورة على النعت السببي فقال: «حيث قال: قال النحاة هو جر على المجاورة وهو قليل شاذ، وقال ابن جني: ليس بقليل ولا شاذ، بل منه في اللغة العربية كثير جداً، وأصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فحذف جحره لأنها واضحة في المعني»[٣].

(١) هامش الكتاب جـ٤٣٦/١.
(٢) انظر: مغنى اللبيب جـ٤٤٤/٢.
(٣) الخصائص جـ١٩٢/١، وانظر أيضاً جـ٢٢١/٣.

وعلى النعت السببي وضح ابن هشام موقف ابن جني فقال: «أن الأصل عند ابن جني: (خربٍ جحرُهُ) نحو: حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار (خربِ الجُحْرُ) ثم حذف، ثم أنيب المضاف عن المضاف إليه[١].

ومن المحدثين من فهم موقف ابن جني على غير الصواب حيث أسند لابن جني أنه يحمل كل النعت السببي على المجاورة، في حين أن ابن جني يحمل المجاورة على النعت السببي[٢].

ولذلك لم يجعل في خرب ضميراً يرجع إلى ما قبله، بل قدر له اسماً ظاهراً، هو حجره، فيكون بذلك من قبيل النعت السببي الذي يرفع اسماً ظاهراً، معه ضمير، يعود على المنعوت[٣].

أما ابن الأنباري: فحملها على الشذوذ ودفع مذهب الكوفيين ورده، وذهب مذهب البصريين في رفض المجاورة في جزم جواب الشرط، وحمل الأعاريب التي ظاهرها يبيح المجاورة في كلام العرب نثراً ونظماً على التأويل أو التضمين وأحياناً على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع حيث يقول:

«وأما قول زهير:

.. .. سوافي المور والقطر

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار، وقولهم: «لا يكون معطوفاً على المور؛ لأنه ليس للقطر سَوَافٍ» قلنا: يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي[٤].

(١) انظر: مغنى اللبيب جـ٢/٤٤٤، همع الهوامع جـ٤/٣٠٥، العلامة الإعرابية ٣٤٧.
(٢) انظر: إحياء النحو ص١٢٤ -١٢٥، لإبراهيم مصطفى – مكتبة الآداب.
(٣) انظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ/ محمد أحمد عرفة – مطبعة السعادة.
(٤) الإنصاف جـ٢/٦١٤ -٦١٥، وانظر أيضاً: أسرار العربية ص٣٣٨.

وأما قول الآخر:

كما نسج العنكبوت المرمل

فنقول الرواية (المرمل) بكسر الميم – فيكون من وصف العنكبوت لا النسج، وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار، إلا أنه لا حجة فيه؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه، وكذلك قوله:

قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

وقولهم: (جحر ضب خربٍ) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقال عليه، ألا تري أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ها هنا»[١].

أما ابن الحاجب: فقد ذهب إلى التأويل على أن المجرور محذوف عامله استغناء بذكر غيره فقال: « (وأرجلكم) من قرأ بالخفض فعطفاً على قوله: (برؤوسكم) والمراد اغسلوا أرجلكم، وليس الخفض على المجاورة، وإنما الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعني ولكل واحد متعلق جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدت بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء، وقال الامام أنه مخفوض على الجوار، وليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر»[٢].

(١) الإنصاف جـ٢/٦١٥.
(٢) الأمالي الحاجبية جـ١/١٤٩-١٥١، تحقيق هادي حسن.

التعقيب:

أرى الآتي: ملخص مذهب المعارضين للظاهرة الجر على المجاورة يتخرج على أحد توجيهين:

التوجيه الأول: أن يضمر للاسم الثاني فعلاً يناسبه.

التوجيه الثاني: أن يحمل على إشراك الثاني مع الأول في الحكم على تضمين العامل ما يناسب الثاني.

وكلاهما عنت وتكلف مما يرجح القول بالمجاورة أخذاً بالظاهر وبعداً عن التأويل إذ الأخذ بالظاهر مع وضوح المعنى المراد أولى على ما هو مذهب سيبويه والفراء وجماعة الكوفيين.

والدليل على هذا الترجيح عدة أمور:

أولها: أن المسألة ترجع إلى السياق حيث يميل الذوق العربي إلى الانسجام في الأصوات، فالمسألة إذن لسانية صوتية [١] تأثير وتأثر بالصوت المجاور.

ثانيها: أن الإعراب بالمجاورة ورد في فصيح الكلام حيث ورد بكثرة في القرآن وكذلك ورد في الشعر العربي ونثر كلام العرب مما يضعف موقف المنكرين له على الإطلاق.

ثالثاً: إضعاف موقف المخالفين له.

أما الخليل فقد ضعف مذهبه لاشتراطه ما قد ورد بخلافه فقد ورد في كلام العرب قول الشاعر:

كما نسج العنكبوت المرمل

حيث خالف المضاف، المضاف إليه في التذكير والتأنيث.

(١) انظر: العامل اللغوي بين سيبويه والفراء ص٥٠، للدكتور/ صبحي عبد الحميد.

ورجح مذهب سيبويه عندي أن المطابقة لازمة بين التابع والمتبوع فقد كان (المرمل) صفة (للنسج) في المعني وكل منهما تطابقا تذكير فلا يلزم ما اشترطه الخليل لعدم الحاجة إليه.

أما المنكرون لها: فيضعف مذهبهم عندي تكلفهم ومغالاتهم في التأويل النحوي فالظاهرة سياقية لا تحتاج مثل هذا التكلف المفرط الذي لجئوا إليه وحقهم ألا يغالوا مثل هذه المغالاة وبخاصة وأن الظاهرة وردت في الآيات القرآنية والقراءات القرآنية والنظم العربي وشهد بها سيبويه والفراء وجمهور الكوفيين مما لا يحتاج معه إلى إسراف وعنت وكان يلزمهم الأخذ بالظاهر.

رابعاً: إذا كانت المسألة تعد ظاهرة سياقية ومناسبة صوتية للحركة الإعرابية فلماذا يحملها النحاة بعيداً عن موقعها الأصلي إلى مواقع أخرى مرتبطة بالتأويل مرة والحمل على الشذوذ أخرى مما لا أجد له دافع الا ما ذكره المحدثون من تشدد النحاة القدامى في ارتباطهم بالعامل الإعرابي، لذا أنا أتبع ما سبقني إليه الأستاذ الدكتور/ صبحي عبد الحميد[١] أن الذي ألجأ هؤلاء إلى التأويل هو: ارتباطهم بالعامل الإعرابي (الفلسفي) ظناً منهم أنه الوحيد المؤثر في حركات الألفاظ إذ لا ينصب منصوب ولا يجزم مجزوم الا بعامل سواء كان هذا العامل اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

خامساً: أزعم أن العامل في الاتباع في هذه الظاهرة عامل معنوي فالعامل المعنوي في مفهوم سيبويه هو التجرد وهو خاص بعمل الرفع عنده سواء أكان المعمول المبتدأ أو الفعل المضارع حيث يرتفع عنده كل منهما بالتجرد من الناصب والجازم. وأنا أتفق معه في ذلك: الا أنني أتحسس بأن تكون المجاورة هي العامل المؤثر مثلما أقر بذلك سيبويه نفسه والفراء وأتباعهم، غير أنهم لا يعترفون بها عاملاً معنوياً والحقيقة: أنه قد ثبت كون

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

المجاورة عاملاً مؤثراً في غيره ليس في هذه فحسب على نحو ما ورد في النعت والعطف والتوكيد فقد ثبت من خلالها تأثر اللفظ المجاور بالحركة الإعرابية – وإنما أيضاً عن طريق مجاورة العوامل اللفظية لمعمولاتها يتم التأثير والتأثر انظر: أدوات النصب إذا جاورت المضارع نصبته وكذلك أدوات الجزم إذا جاورته جزمته، وأحدثت فيه تأثيراً وأصبح هو متأثراً بها نظر لمجاورته لها فهذا يدل على أن المجاورة عامل معنوي وإن كان لم يقل به أحد وهو قريب من قول الدكتور/ صبحي عبد الحميد(١): عن النحاة: أنهم يجيزون المجاورة بصفة عامة دون أن يشعروا.

فإذا كان المتكلم هو المحدث للإعراب، وليس العامل الإعرابي باعتبار أنه قصد تجاور العامل مع معموله فأثر فيه الإعرابي – فكذلك هنا في المجاورة حيث وجد أيضاً نفس المتكلم الذي أراد هذا التجاور وهذا التأثير.

وقد تنبأ إلى ذلك أ. د/ صبحي عبد الحميد بأن الفرق بين العامل الفلسفي على حد قوله في مجاورته للمعمول قد عرف بالاستقراء؛ حيث استقرأ النحاة العرب الأساليب العربية فوجدوا تأثير المعمول مرتبطاً بوجود عامل. بخلاف الإعراب بالمجاورة فلم يكن ثمة عالم لفظي إلا أنه قد وقع في مسرح الاستعمال اللغوي مشهود به في الاستعمال الفصيح نثراً وشعراً.

سادساً: تردد مذهب النحاة في الحكم على إعراب المجاورة بأنه ظاهرة فيري الجمهور أنها قليلة وشاذة، ويري ابن جني أنها ليست قليلة وليست بشاذة ومن ثم نتبع مذهب الجماعة على الحكم عليها بالقلة والشذوذ لخروجها عن القياس النحوي فهو اتباع غير مصطلح عليه من التوابع الخمسة المعروفة، لذا فهو وإن كان وارد في الاستعمال العربي في شواهد عديدة الا أنه لا يصح القياس عليه.

(١) العامل اللغوي بين سيبويه والفراء ص٥٠-٥١.

سابعاً: تردد مذهب ابن جني حيث حكم على الجر بالمجاورة بأنه ليس بقليل ولا شاذ وشهد به في أكثر من موضع في الخصائص ومع ذلك أنكر الحمل على ظاهرة والاعتراف بتوجيه الجوار وحمل المسموع على النعت السببي فكل اتباع الجر على الجوار ما هو عنده إلا من قبيل النعت السببي وكان هذا رأى خاص له، لا يساعد عليه لعدم اعتراف الجمهور به من التوابع المصطلح عليها.

ثامناً: ميل المحدَثين من النحاة إلى الخروج عن المألوف في النحو العربي وقد ظهر ذلك عند الأستاذ/ إبراهيم مصطفى فقد اعترف بالمجاورة في حال التطابق في التعريف والتنكير وإلا فالكلام على النعت السببي الذي حقه أن يخرج من التوابع على الإطلاق ويحمل في حال التخالف على الاستئناف والنعت بالجملة.

وقد رأيت: أن دعواه فاسدة تبيح الخلط والاضطراب بين الأبواب النحوية المستقرة في الأذهان.

الخاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها

[١] أفصح التناسق في اللغة عن انتمائه في بعض الصور لعوامل لفظية كالتناسق في الاتباع على اللفظ ولعوامل معنوية كالتناسق في الاتباع على المجاورة والتبعية للمعاني النحوية، ولعوامل لغوية كالتناسق في الحركات والحروف والتي مرجعها إلى تأثير العامل اللغوي.

[٢] الأصل في كل تابع تأثره بالعامل في المتبوع فيشترك مع متبوعه في الحكم الساري عليه.

[٣] القائم بالتأثير في التابع هو القائم بالتأثير في المتبوع فيلزم من ذلك بحث عامل المتبوع ومعرفة الأصل فيه.

[٤] تعليل متابعة التابع لمتبوعه تختلف من نسق إلى آخر.

[٥] وضوح العلاقة بين التابع والمتبوع فبعضها يرجع إلى التناسب الصوتي كما في الحركات والحروف، وبعضها يرجع إلى عوامل لغوية فالعامل اللغوي مثل العامل الإعرابي يسير وفق الذوق العربي، وما يفرضه في موقعيات السياق نحو كراهة التناقض والهروب من نفرة الاختلاف.

[٦] التناسق له باعث لفظي وباعث معنوي، فالباعث اللفظي المماثلة والتشاكل في طريقة أو نظام أو شكل والباعث المعنوي المشاركة مع المتبوع في الحكم الصادر عليه.

[٧] التناسق نظام وطريقة يقبل التأثير والتأثر لحصولها على عناصر لغوية تقبل التأثير والتأثر .

[٨] غموض العلاقة بين التابع والمتبوع ترجع بالأساس إلى أن التابع معمول مثل المتبوع فكل منهما معمول فيه وهو معمول لعامل قد عمل أولاً في المتبوع فشاركه التابع في هذا التأثير فأخذ منه كل ما انطبق عليه من أحكام سواء بالتشاكل الإعرابي أو التشاكل الصوتي أو التشاكل في

المعني النحوي أو التشاكل في الاثر اللغوي إلى غير ذلك من أنواع التناسق والمشاركة في هذا الإطار.

[٩] العلاقة بين التابع والمتبوع في المماثلة الإعرابية ترجع إلى أن التابع معمول فلابد له من عامل وعامله نفس عامل المتبوع لذا استحق التناسق والتماثل في الإعراب.

۞ مظاهر التناسق في الحركات والحروف تظهر من خلال تغيير بين الحركات فيصير السابق مماثلاً للاحق أو العكس، فيحصل التناسق بينهما إذ إن اللفظ الأول يصير متابعاً للفظ الثاني، أو أن اللفظ الثاني يصبح متابعاً للأول؛ فتتقارب الحركات أو الحروف فتصير متماثلة أو متقاربة بعد أن كانت متخالفة فيتم بينهما الانسجام الصوتي أو ما يعرف بالمناسبة الصوتية.

[١٠] من الآثار الإيجابية (للتناسق في اللغة) الكشف عن أصل الأصوات وما حدث لها من تغيرات، وكذلك الكشف في المصنفات اللغوية والصرفية وما حدث لها من إبدال أو إعلال بين الحروف.

[١١] غالبا ما تكون المجاورة هي العامل المؤثر على التابع في النسق لتحقيق الايقاع الصوتي مما يؤدى إلى بيان المعني ووضوحه في نفس السامع.

[١٢] التناسق في اللغة ظاهرة لسانية صوتية يفرضها الذوق العربي في موقعيات السياق.

[١٣] التفسير الصوتي لظاهرة التناسق في اللغة ترجع إلى التأثير والتأثر ففي الحركات تتأثر الحركة بالحركة المجاورة لها في الغالب تأثيراً سابقاً أو تأثيراً لاحقا فتتماثل الحركات لتتماثل الأصوات فيتم الانسجام الصوتي وكذلك في الحروف والمفردات حتى التراكيب على المختار.

[١٤] أبرز مظاهر التناسق: التناسق في اللفظ والنظم كما في الحركات والحروف والمحل الإعرابي والحركة الإعرابية.

رابعاً: ثبت المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر – لمحمد البنا – تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب مكتبة الكليات الأزهرية.
٢- إحياء النحو – لإبراهيم حسن – دار المعارف ١٩٦٦م.
٣- ارتشاف الضرب – لأبي حيان – تحقيق مصطفى النماس.
٤- أسرار العربية – لابن الأنباري – تحقيق محمد بهجت البيطار.
٥- الأشباه والنظائر للسيوطي – تحقيق عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت ط(١١) ١٩٨٥م، وأخرى ط مكتبة الكليات الأزهرية – تحقيق طه عبد الرءوف.
٦- الأصوات اللغوية – تأليف إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية.
٧- الأصول في النحو – لابن السراج – تحقيق د/ الحسين الفتلي ط (٣) ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن – لابن خالويه ط (١١) ١٣٦٠هـ، مطبعة دار الكتب المصرية.
٩- إعراب الحديث – للعكبري.
١٠-إعراب القرآن – للنحاس – تحقيق – زهير غازي زاهر – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت.
١١-الأغاني – للأصفهاني –طبعة الساسي.
١٢-أمالي ابن الحاجب – تحقيق هادي حسن – مكتبة النهضة.
١٣-أمالي ابن الشجرى – حيدر آباد ١٣٤٩ هـ – وأخرى دار المعرفة – بيروت ١٣٤٩هـ.
١٤-الإنصاف في مسائل الخلاف – لابن الأنبارى ومعه الانتصاف لمحي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان.

١٥-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – لمحي الدين عبد الحميد – دار الطلائع.
١٦-البحر المحيط – لأبي حيان – تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وآخرون – دار الكتب – بيروت – لبنان.
١٧-البسيط في شرح جمل الزجاجي – لأبن أبى الربيع – تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي – دار الغرب الإسلامي.
١٨-التبيان في إعراب القرآن – للعكبري – تحقيق – على محمد البجاوي.
١٩-التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد وبه حاشية يسن – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسي البابي الحلبي.
٢٠-التنقيح لمشكلات الجامع الصحيح – للزركشي مخطوط.
٢١-التوابع – أصولها وأحكامه – دراسة نحوية – تأليف فوزي مسعود كلية الآداب – جامعة عين شمس، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م – القاهرة.
٢٢-الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، وأخرى طبعة الشعب.
٢٣-الجمل للزجاجي – تحقيق ابن أبي شنب – باريس ط (٢) ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
٢٤-جمهرة اللغة – لابن دريد محمد بن الحسن – تحقيق رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٧م.
٢٥-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى – البابي الحلبي.
٢٦-حروف المعاني – للرماني – حققه د/ عبد الفتاح شلبي – دار النهضة – مصر – الفجالة – القاهرة

٢٧-الحجة للقراءات السبعة – لابن خالويه – تحقيق على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت ط (٤) ١٤٠١هـ.
٢٨-خزانة الأدب – للبغدادى – طبعة بولاق ١٢٩٩هـ، المطبعة الأميرية – القاهرة، وأخرى تحقيق هارون – مكتبة الخانجي.
٢٩-الخصائص – لابن جنى – تحقيق محمد على النجار طبعة دار الكتب المصرية، وأخرى المكتبة العلمية.
٣٠-الدرر اللوامع – للشنقيطي – تحقيق عبد العالم سالم مكرم – دار البحوث العلمية، وأخرى دار المعرفة – بيروت ١٩٧٣م.
٣١-ديوان أمية بن أبى الصلت – تحقيق د/ سجيع جميل الجبيلي.
٣٢-ديوان جرير – تحقيق – نعمان أمين طه – دار المعارف.
٣٣-ديوان حسان – بعناية البرقوقي – الرحمانية ١٣٤٧هـ
٣٤-ديوان الحطيئة – شرح أبي سعيد السكري – دار صادر – بيروت – ١٩٨١م.
٣٥-ديوان ذى الرمة – تحقيق كارليل هنري، كمبردج ١٩١٩م، وأخرى تحقيق عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت ط (١) ١٩٨٢م.
٣٦-ديوان الشماخ بن ضرار – تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار السعادة – القاهرة ١٣٢٧هـ.
٣٧-ديوان طرفة بن العبد – بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي – السعادة ١٣٢٧هـ.
٣٨-ديوان عبد الله بن قيس الرقيات – تحقيق محمد يوسف نجم – دار صادر – بيروت.
٣٩- ديوان الهذليين – طبعة الدار.
٤٠-رصف المباني فى شرح شروح حروف المعاني – للمالقي – تحقيق – أحمد محمد الخراط – مجمع اللغة العربية – دمشق.

٤١-رسالة الملائكة – للمعري – بعناية محمد سليم الجندي الترقي – دمشق.
٤٢-سر الصناعة – لابن جني – دراسة وتحقيق – د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط (٢) ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
٤٣-سمط اللآلي – لأبي عبيدة – البكري – تحقيق عبد العزيز الميمني – دار الحديث – بيروت ط (٢) ١٩٨٤م.
٤٤-سنن النسائي (الكتب الستة – رائد بن صبري بن أبي علفة- مكتبة الرشد).
٤٥-شرح ابن عقيل – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان.
٤٦-شرح أبيات سيبويه – للسيرافي – دار المأمون – دمشق – بيروت.
٤٧-شرح الألفية – لابن الناظم – دار الجيل – بيروت – لبنان.
٤٨-شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق محمد عبد القادر وغيره – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٤٩-شرح الجمل – لابن عصفور – تحقيق د/ صاحب أبو جناح.
٥٠-شرح شافية ابن الحاجب – للرضي – شرح شواهده البغدادي، ضبط محمد الزقزاق – محمد محيي الدين.
٥١-شرح شذور الذهب – لابن هشام – وبهامشه حاشية الدسوقي.
٥٢-شرح الكافية – للرضي – تصحيح يوسف عمر – مؤسسة الصادق – تهران وأخرى غير محققة.
٥٣-شرح الكافية الشافية – لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم هريدى – دار المأمون للتراث – مكة المكرمة.
٥٤-شرح الكفراوي على الأجرومية – مطبعة عيسي الحلبي.
٥٥-شرح المفصل – لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.
٥٦-الشعر والشعراء – لابن قتيبة – تحقيق أحمد محمد شاكر.
٥٧-شواذ القراءات.

٥٨-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – لابن مالك – تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقي – مكتبة دار العروبة – مطبعة لجنة البيان العربي -١٣٧٦هـ – القاهرة.
٥٩-صحيح البخاري – تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ وأخرى مطبعة الأميرية – ١٣١٤هـ – القاهرة.
٦٠-صحيح مسلم – طبعة الشعب.
٦١-الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية) – دكتور على أبو المكارم.
٦٢-العامل اللغوي بين سيبويه والفراء – للدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مطبعة الأمانة.
٦٣- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث – محمد عبد اللطيف حماسة – دار العلوم.
٦٤-عيون الأخبار – لابن قتيبة – دار الكتب ١٣٤٣هـ.
٦٥-علل النحو – لابن الوراق – تحقيق محمد محمد محمود نصار، منشورات – محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٦٦-فصول في فقه العربية – رمضان عبد التواب ط (١) ١٩٧٣م.
٦٧-القاموس المحيط – للفيروز آبادي – دار الحديث – القاهرة.
٦٨-قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام – تحقيق محي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية.
٦٩-الكتاب – لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة.
٧٠-الكشاف للزمخشري – شرح يوسف الحمادي – مكتبة مصر، وأخرى القاهرة ١٣٥٤هـ.

٧١-اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري تحقيق محمد عثمان – مكتبة الثقافة.
٧٢-لسان العرب – لابن منظور – دار المعارف – القاهرة.
٧٣-اللغة العربية معناها ومبناها – د/ تمام حسان – دار الثقافة ط ١٩٩٤م.
٧٤-اللمع في العربية – لابن جني – تحقيق – فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت.
٧٥-مجاز القرآن – لأبى عبيدة المثني – عارضه شزكين، طبعة ١٩٧٢م.
٧٦-مجالس ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف، طبعة ١٣٧٥هـ.
٧٧-المحتسب – لابن جني – تحقيق على النجدي – المجلس الأعلى – وأخرى تحقيق عبد الفتاح شلبي – مؤسسة دار التحرير ١٣٨٦هـ – القاهرة.
٧٨-المحلى وجوه النصب – لابن شقير تحقيق – د فائز فارس.
٧٩-المخصص – لابن سيدة – تحقيق الشنقيطي – بولاق ١٣١٨هـ.
٨٠-مشكل إعراب القرآن – لمكي ابن أبي طالب القيسي – تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – ط (٢) ١٤٠٥هـ.
٨١-المطالع السعيدة – للسيوطي – د طاهر سليمان حمودة – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.
٨٢-معانى القرآن للأخفش – تحقيق – أحمد يوسف نجلتي ومحمد على النجار – مكتبة – المجلد العربي الأزهر ٩١٢٥٢٤.
٨٣-معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار – الدار المصرية.
٨٤-معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق – د/ عبد الجليل شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٨٥-المعلقات العشر – شرح التبريزي – ط السلفية.

٨٦-مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت.
٨٧-مفاتيح الغيب – للفخر الرازي – مكتبة الإيمان – بالمنصورة.
٨٨-المقاصد النحوية – للعينى – مطبوع مع خزانة الأدب دار صادر وأخرى المطبعة الأميرية – بالقاهرة.
٨٩-المقتصد في شرح الجمل – للجرجاني – تحقيق – كاظم بحر المرجان – المجلد العربي – القاهرة.
٩٠-المقتضب – للمبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٩٩م.
٩١-من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس – الطبعة (٣) ١٩٦٦م.
٩٢-مناهج البلغاء وسراج الأدباء – لحازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن هوجة – تونس ١٩٦٦م.
٩٣-منهج السالك – للأشموني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى – البابي الحلبي.
٩٤-الموشح للمرزباني – تحقيق على محمد البجاوي – دار النهضة – مصر ١٩٦٥م.
٩٥-نتائج الفكر – للسهيلي – تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا – دار الريان للنشر والتوزيع.
٩٦-النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة – محمد أحمد عرفة – مطبعة السعادة.
٩٧-النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف بمصر – ط (٣).
٩٨-النشر في القراءات العشر – لابن الجزري – دار الفكر – للطباعة والنشر.

٩٩-النوادر في اللغة – لأبي زيد الأنصاري – دار الكتاب العربي – ط (٢) ١٩٦٧م.
١٠٠-همع الهوامع – للسيوطي – تحقيق عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ١٩٩٢م.

تاسعـًا :

القانون